معهد الانماء العربي

صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية

د. عز الدين صالحاني

الدراسات الاقتصادية

د. عز الدين صالحاني
صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية
الدراسات الاقتصادية

صندوق النقد الدولي
والمساهمة السعودية

الطبعة الاولى — بيروت ١٩٨٣

الدراسات الاقتصادية

صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية

د. عزّ الدين صالحاني

محمد أبو يوسف الكويتي

معهد الانماء العربي

مقدّمة

تطرح الأوضاع العربية الراهنة مجدداً إمكانية تجنيد كافة الطاقات العربية في خدمة القضايا المصيرية للأمة العربية . ولا شك أن القوة الاقتصادية تعتبر من أهم هذه الطاقات وان استخدامها لدعم القضايا الرئيسية للأمم والشعوب قديم قدم التاريخ نفسه . والقوة الاقتصادية الناجمة عن انتاج مادة أو مواد حيوية أو توفر طاقة مالية فائضة تلقى اهتماماً دولياً واسعاً تعطي الدولة أو الأمة التي تملكها نفوذاً يتناسب مع حاجة الآخرين الى هذه المواد والطاقات . وتزداد الأهمية الاستراتيجية للقوة الاقتصادية وتأثيرها على الصعد الدولية المختلفة بقدر ما تتمتع به الدول التي تحتاجها من ثقل اقتصادي وسياسي على الصعيد العالمي وبقدر ما تمارسه الدولة أو الأمة التي تملك هذه المواد والطاقات من نشاطات وعلاقات دولية . وغالباً ما يأخذ استخدام القوة الاقتصادية كسلاح سياسي أحد خيارين: فإما أن يأخذ شكلاً سلبياً بمعنى الحرمان أو التهديد بالحرمان، أو أن يأخذ شكلاً ايجابياً يتمثل بتوظيفها لدعم القضايا القومية وممارسة ضغوط غير مباشرة لحث الآخرين على الاعتدال واتخاذ مواقف أكثر ايجابية تجاه قضايانا المصيرية ولفت انتباههم إلى ضرورة التعاون لخدمة القضايا المشتركة . وثمة دلائل كثيرة تشير إلى دور القوة الاقتصادية في الصراعات الدولية والى أنها ستكون كافية للتأثير على مجرى الأحداث العالمية مستقبلاً ولكن لصالح من يتقن استخدامها .

ويمكن النظر في هذا السياق الى المساهمة السعودية في تمويل صندوق النقد

الدولي وسواه من المنظمات المالية الدولية على أنها محاولة لتوظيف جزء من القوة المالية العربية في خدمة المصالح العربية ولكن عن طريق وسطاء دوليين. فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة نمواً كبيراً في حجم المساهمة السعودية في تمويل الصندوق وبات من الضروري تفحص هذه الظاهرة بالكثير من الاهتمام ،لِمَا لها من صلة وثيقة بالدور الذي يلعبه الصندوق في النظام الاقتصادي العالمي الحالي وعلاقاته مع البلدان الصناعية والنامية من جهة، والدور الذي بدأ يلعبه الاقتصاد السعودي على الصعيدين العربي والدولي وانعكاسات هذا الدور في حقلي السياسة العربية والدولية من جهة أخرى.

وحول هذه المساهمة تثار اليوم تساؤلات كثيرة باعتبارها نموذجاً جديداً في العلاقات الاقتصادية الدولية. فما هي دوافعها الحقيقية وجدواها وما هي مزاياها ومساوئها وأين هي أبعادها وحدودها وهل هي السبيل الأفضل لخدمة القضايا العربية...؟ ولا شك أن اعطاء أجوبة على هذه التساؤلات يضطر الباحث الى العودة الى الأسس التي قام عليها صندوق النقد الدولي والأهداف المرجو تحقيقها من خلال المهام التي أوكلت اليه وتطور بنيته التنظيمية والادارية وامكانياته واحتياجاته. وكذلك يعني العودة الى جذور القوة المالية السعودية ودور النفط في نموها وأثر ذلك على الاقتصاد السعودي وعلى الدور الذي تلعبه السعودية في السياسة العربية والدولية★. ومن هنا تتضح أهداف هذا البحث الرامي الى تسليط الأضواء على تطور صندوق النقد الدولي والقوة المالية السعودية مع التركيز على خلفية المساهمة السعودية في تمويل الصندوق من زاوية العلاقة الوثيقة التي تربط الجانبين بالولايات المتحدة الأمريكية ونظام الاقتصاد العالمي.

ستتألف هذه الدراسة من ثلاثة فصول: يتناول الأول، بنية صندوق النقد الدولي وأهدافه ونشاطاته واحتياجاته؛ والثاني، النفط والقوة المالية السعودية

(★) سنكتفي في هذه الدراسة بالإشارة إلى المملكة العربية السعودية بتعبير «السعودية» وذلك بقصد الاختصار والسهولة.

وأثرهما على السياسة الخارجية السعودية على الصعيدين العربي والدولي؛ والثالث، التقاء المصالح بين السعودية والصندوق ووجهات نظرهما حول أهمية المساهمة السعودية ودوافعها وما يهدف كل منهما من خلالها وأبعاد هذه المساهمة وحدودها . وفي الختام سوف نسعى الى تحديد المنطلقات التي يجب اعتمادها في مجال البحث عن بديل أفضل لوضع القوة المالية العربية في خدمة القضايا العربية المصيرية .

الفصل الأول

صندوق النقد الدّولي

بنيته، نشاطاته، احتياجاته

١ - ١ مبررات تأسيسه وأهدافه

تكمن المبررات الحقيقية لانشاء صندوق النقد الدولي في الظروف والتجارب التي عاشتها أوروبا والغرب عامة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التي تمثلت بانهيار النظم الاقتصادية وتدهور شروط التجارة الدولية وتعثر عمليات الدفع والتسوية وتفاقم معدلات التضخم والبطالة والتقلبات السريعة لأسعار صرف العملات الوطنية. وتميز نظام النقد الدولي حتى الحرب العالمية الأولى بما يعرف بقاعدة الذهب[١] التي التزم بها معظم البلدان التجارية الرئيسية في العالم منذ أواخر القرن الماضي على أساس تغطية عملاتها بقيمة موازية ثابتة من الذهب. وهكذا أصبحت كل عملة ذات قيمة تبادلية ثابتة بالمقارنة مع العملات الأخرى. وطبقاً لهذه القاعدة كانت موازين المدفوعات تصحح نفسها بشكل آلي تقريباً إذا ما حافظت البلدان المختلفة على الالتزام بالقواعد التي يفرضها هذا النظام في حال حدوث خلل مؤقت في موازين المدفوعات.

وشهدت الفترة التي تلت الحرب اضطرابات جديدة في النظام النقدي العالمي

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول آلية عمل هذه القاعدة، أنظر:

Bo Soedersten: «International Economics», London, 1971, p. 268-269.

وذلك بسبب عدم المرونة التي تميزت بها قاعدة الذهب وعدم قدرة هذا النظام على الوفاء بمتطلبات التجارة الدولية. وهكذا أصبح التأثير السلبي لتقلبات التجارة الدولية على عمليات التمويل الداخلي مرفوضاً بالنسبة لحكومات العديد من البلدان المعنية، وذلك كنتيجة لحالات الركود التي نجمت عن الالتزام بآلية التكيف التي فرضتها قاعدة الذهب. وكان من نتائج ذلك أن قادت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات الى التخلي عن الالتزام بهذه القاعدة. وسعت البلدان المعنية إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها بغية استعادة قوتها التجارية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من التجارة الدولية عن طريق تخفيض أسعار صادراتها في الوقت الذي توقفت فيه بلدان أخرى عن الاستيراد بسبب عدم توفر السيولة الدولية الضرورية لذلك، الأمر الذي دفعها إلى السعي لانتاج بدائل محلية مناسبة أو العمل على عقد اتفاقات تجارية ثنائية تدفع بموجبها أثمان مستورداتها عن طريق المقايضة.

وكان لعدم وجود نظام يوفر أسباب التعاون النقدي على الصعيد الدولي ويسمح بالتشاور وتبادل الرأي حول القضايا الاقتصادية الدولية آثار سلبية لا يستهان بها على السياسات النقدية للبلدان المختلفة آنذاك. فقد تميزت تلك السياسات باعطاء الاعتبارات الوطنية أولوية خاصة في تحديد قيم تبادل عملاتها مع العملات الأخرى مما أدّى الى تفاقم خلل نظام النقد العالمي وتدهور مستوى السيولة الدولية وتسارع وتائر تبديل أسعار الصرف وتدهور أوضاع موازين المدفوعات وانتشار أسلوب الرقابة على التبادل وحدوث اضطرابات نقدية حادة. وتبع ذلك فترة طويلة من الانفصام والتشتت الاقتصادي والسعي المتزايد للانعزال على الصعيد الوطني.

ومن خلال هذه الظروف وما خلفته الحرب العالمية الثانية من تدهور اقتصادي ونقدي، برزت ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي جديد تكون أولى مهماته إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية ووضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة الدولية

ودعم نموها في فترة ما بعد الحرب. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى آنذاك الى التخلي عن الوضع الانعزالي الذي تميزت به سياستها في الثلاثينات وتعمل نحو تزعم العالم الرأسمالي. لذا، فقد دعت الى عقد العديد من المؤتمرات والندوات لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية الراهنة. وكان من أهم الخطط التي تمخضت عنها تلك النشاطات خطتان: إحداهما لـ وايت (White)، والثانية لـ كينز (Keynes)؛ وفي حين أن الأولى ركزت على القضايا المتعلقة بإعادة الإعمار وسياسة الإقراض والتوظيف المالي على الصعيد الدولي وتضمنت برنامجاً أمريكياً للمساعدات واقتراحات بإنشاء صندوق دولي لتحقيق استقرار نقدي على الصعيد العالمي ومصرف متخصص للتعمير والإنماء، فإن الثانية تضمنت اقتراحات بخصوص انشاء مصرف عالمي وعملة عالمية ونظام موحد للمقاصة[٢]. وحثت الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة على عقد مؤتمر اقتصادي عالمي لمناقشة الأوضاع الاقتصادية العالمية المتدهورة والأفكار المطروحة لمعالجتها. وفي عام ١٩٤٤ عقد هذا المؤتمر الذي شاركت فيه ٤٤ دولة في برتن وودز، وتمخض عنه توقيع اتفاقية تعتبر بمثابة حل وسط بين الخطتين المذكورتين، حيث قضت بإنشاء صندوق النقد الدولي ومصرف الإنشاء والتعمير، وفتح باب العضوية في الصندوق أمام جميع البلدان التي شاركت في المؤتمر حتى موعد أقصاه نهاية عام ١٩٤٥. وأما البلدان الأخرى فكان بوسعها الانضمام الى الصندوق في أوقات لاحقة تحددها ادارته. كما اشترطت الاتفاقية عضوية الصندوق كشرط أولي لعضوية المصرف. وهذا ما أعطى الصندوق دوراً رائداً في نظام النقد العالمي.

وأشارت الاتفاقية إلى أن الصندوق مؤسسة دولية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة، وإلى أن الغاية الأساسية من إنشائه هي تطوير نظام دائم

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأفكار والخطط، أنظر: عبدالقادر سيد أحمد: «دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية»، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٧، ص ٩ ـ ٢٥.

للتعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية وخصوصاً في ما يتعلق بتنظيم المدفوعات والتحويلات وتسديد الحسابات الدولية بهدف توسيع التجارة العالمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها . ويتضمن تعبير « نظام دولي » إلغاء كافة الاجراءات التي تحد من تبادل العملات والترتيبات النقدية التمييزية بين البلدان المختلفة . والغرض من ذلك هو تأمين حرية تبادل العملات خارج نطاق أوطانها وبما يتفق مع تنشيط التجارة بين الدول ودعم نموها وتسهيل عمليات تسديد الحسابات الدولية الجارية . وتنص الاتفاقية على ضرورة التزام الصندوق في كافة سياساته ونشاطاته وأعماله بأهداف محددة يمكن تلخيصها بالنقاط التالية[٣] :

١ ـ تنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية من خلال إشادة نظام مؤسسي دائم يتضمن آلية فعالة للاستشارة وتبادل الرأي بغية ايجاد حلول مناسبة للمشاكل النقدية الدولية .

٢ ـ إقامة نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات بغية تنظيم العمليات الجارية بين البلدان الاعضاء والحد من الإجراءات المعيقة لنمو التجارة الدولية .

٣ ـ إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية ودعم تطورها على أسس متوازنة ، بحيث تقود الى مستويات عالية من العمالة والتشغيل والدخل الحقيقي من خلال تطوير الموارد الانتاجية لدى البلدان الأعضاء وتأمين حرية تبادل العملات بين الدول .

٤ ـ تحقيق استقرار نقدي عن طريق وضع الترتيبات المناسبة لعمليات تبادل

---

(٣) أدخلت بعض التعديلات الطفيفة على أهداف الصندوق التي وردت في المادة الأولى من الاتفاقية الأساسية . هذا وقد روعيت هذه التعديلات في النقاط المذكورة أعلاه . من أجل تفاصيل هذه التعديلات ، أنظر:

Joseph Gold: «Financial Assistance by the International Monetary Fund: Law and Pratice», IMF-Pamphlet Series No. 27, Washington D.C. 1980, P.4-5.

منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب المنافسة في أسعار الصرف عن طريق تحديد أسعار صرف ثابتة لتبادل العملات وفق معادلات متفق عليها مسبقاً.

٥ - منح البلدان الأعضاء فرصة الاستفادة من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت وضمن إطار شروط ضمانية محددة لتصحيح موازين مدفوعاتهم في حالات حدوث عجز مؤقت إذ إن استغلال هذه الفرصة يسمح بتنمية الثقة بين البلدان الأعضاء والحيلولة دون اللجوء إلى إجراءات تسيء للنمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي.

٦ - تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمجابهة الاضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات[٤] وتقصير فترة عدم التوازن وحصرها ضمن إطار ضيق.

وتشير هذه الأهداف إلى دور الصندوق في امتصاص الأزمات النقدية على الصعيد الدولي والحفاظ على النظامين النقدي والمالي الدوليين وصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي وترسيخ مبادئه. فصندوق النقد الدولي هو وليد هذا النظام وله دور أساسي في تدعيمه والحفاظ عليه.

ولم تتعرض إتفاقية الصندوق لأكثر من تعديلين منذ تأسيسه وحتى الآن.بدأ مفعول أولهما في عام ١٩٦٩ والآخر في عام ١٩٧٨[٥]؛ فركّز التعديل الأول على منح الصندوق صلاحية تطوير احتياطي جديد أطلق عليه « حقوق السحب الخاصة » ليستخدم الى جانب وسائل السيولة الدولية التقليدية الأخرى كالذهب

---

(٤) من خلال الممارسة العملية حددت الفترة المؤقتة لتصحيح موازين المدفوعات بين ثلاث وخمس سنوات.

(٥) حول تفاصيل التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية، أنظر:

Joseph Gold: «The Second Amendument of the Fund's Articles of Agreement», IMF — Pamphlet Series No. 25, Washington D.C. 1978 p.1.

والدولار والعملات الأجنبية القابلة للتبادل الحر، وذلك تمشياً مع الهدف الخاص بضرورة تأمين وسائل كافية من السيولة لتمويل التجارة الدولية. وأما التعديل الثاني، فقد شمل عدداً من بنود الاتفاقية وكان أبرز اهتماماته التخفيض التدريجي لدور الذهب كاحتياطي دولي وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة وتوسيع استخدامها لتصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي. وبالإضافة إلى بعض التغييرات الخاصة بتحديث الفعاليات المالية للصندوق وبعض الاجراءات التنظيمية الأخرى، نص التعديل الأخير على حرية البلدان الأعضاء في اختيار ترتيباتهم النقدية التبادلية وفق إطار جديد للمراقبة والاشراف(٦).

١ - ٢ العضوية والتصويت

تركت إتفاقية الصندوق الباب مفتوحاً أمام جميع البلدان لاكتساب عضويته شريطة أن يناط الاشتراك بحصة محددة تعتبر بمثابة حجر الثقل في علاقة العضو بالصندوق وبمثابة أساس تتحدد بموجبه قوته التصويتية وحقه في المشاركة في اتخاذ القرارات. وتكمن أهمية الحصة في النقاط الأربع التالية:

- فهي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.
- وهي تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.
- وبموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.
- وعلى أساسها توزع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء.

وتعتبر مساهمة الأعضاء بحصصهم المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق(٧). ولا

---

(٦) سنعود الى بعض التفاصيل حول مهمة مراقبة أسعار الصرف وتطوير الصندوق لحقوق السحب الخاصة عند الحديث عن نشاطات الصندوق. أنظر ص٢٧ وص٥١ من هذه الدراسة.

(٧) وصل حجم الحصص وبالتالي مجموع موارد الصندوق عند تأسيسه إلى ٧,٦ مليار دولار. ويتضمن هذا المبلغ حصة الاتحاد السوفييتي التي تشكل ١,٢ مليار دولار الذي رفض الانضمام =

يوجد حتى الآن معايير موضوعية معترف بها لتحديد الحصص ونسبها بشكل آلي . ولم تحدد الاتفاقية الأساسية أي أسلوب معين لاحتساب الحصص وليس الأسلوب المتبع حالياً (معادلة برتن وودز) الذي يراعي عدد سكان البلد المعني ودخله القومي واحتياطيه النقدي ونصيبه في التجارة الدولية في عملية احتساب الحصة إلا مجرد تطوير تاريخي تلقائي[٨] . وقد جرى العرف أن يمنح كل عضو ٢٥٠ صوتاً يضاف اليها صوت واحد لكل مائة ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصته . وتتألف الحصة من جزءين: الأول، ويشكل ٢٥٪ من كامل الحصة يدفعها البلد المعني بالذهب أو بعملات أجنبية قابلة للتبادل الحر[٩]؛ والثاني، ويشكل ٧٥٪ يدفعها بعملته الوطنية[١٠] . ونص تعديل الاتفاقية في عام ١٩٦٨ على أن يصبح في وسع البلد العضو أن يدفع الجزء الأول من حصته بقيمتها المعادلة من حقوق السحب الخاصة، وذلك وفقاً لسياسة الصندوق الرامية الى الحد من استعمال الذهب في أعماله الا في الحالات النادرة . وأما التعديل الثاني الذي نفذ في عام ١٩٧٨، فقد سمح بالاستعاضة عن المساهمة الذهبية بحقوق السحب الخاصة أو بعملته الوطنية في ظل ظروف معينة[١١] .

= إلى الصندوق في وقت لاحق . انظر: بو زودرستن: الاقتصاد الدولي . . . .، المرجع السابق نفسه، ص ٤٩٠ .

(٨) أنظر: مجلة Finance and Development No. 1, March 1981, p. 25.

(٩) يعتبر نقد البلد العضو قابلاً للتبادل الحر عندما يقبل هذا البلد شراء ما يعرض عليه من عملته الوطنية مقابل دفع القيمة بعملة البلد البائع أو بعملة طرف ثالث أو مقابل القيمة مدفوعة بالذهب أو بحقوق السحب الخاصة . أنظر:
Lipfert, H.: Einfuehrung in die Waehrungspolitik, Muenchén 1969, S., 231.

(١٠) في حال عدم حاجة الصندوق إلى عملة البلد العضو لتغطية احتياجاته التمويلية، يقبل الصندوق سندات مالية غير قابلة للتحويل ودون فوائد وقابلة للسحب على المصرف المركزي للبلد المعني في أي وقت .

(١١) لا تبقى أموال الصندوق جامدة كما أنها لا تنقص من خلال استخدامها لأن سحب عضو على =

ويتضح من مراعاة معطيات اقتصادية وسياسية معينة في عملية احتساب حجم الحصة ونسبتها الى حجم الحصص، أن البلدان الصناعية الثرية كالولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية تحظى بحصص عالية نسبياً، في حين أن الاحتياجات المالية للبلدان الراغبة في العضوية لا تؤخذ بعين الاعتبار. وهذا ما يفسر ضعف مواقف العديد من البلدان الصغيرة وخصوصاً النامية والعربية في التأثير على سياسة الصندوق. غير أن النظام الداخلي للصندوق يقضي بإعادة النظر في حجم الحصص لكافة الأعضاء في فترة لا تتجاوز خمس سنوات أو بظهور أحداث اقتصادية عالمية تستوجب النظر في أساليب تمويل الصندوق وحجم حصص الأعضاء. ولا تتم زيادة حصة أي عضو إلا بعد التداول مع ممثله في الصندوق وموافقته الرسمية.

وتعتمد آلية اتخاذ القرارات في الصندوق على الحجم النسبي للحصة وهذا ما يجعل هذه الآلية أداة فعالة في يد البلدان التي تملك قوة اقتصادية كبيرة وبالتالي قوة تصويتية موازية[١٢]. فقد كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تشكل حوالي ٣٦٪ من حجم مجموع الحصص عند تأسيس الصندوق. وتراجعت هذه الحصة من خلال المراجعات الدورية للحصص حتى وصلت اليوم الى حوالي ٢٠,٨٪. ورغم هذا الانخفاض الملحوظ، فإن آلية اتخاذ القرارات لا تزال

= الصندوق (عملية الشراء) بحقوق السحب الخاصة أو عملات أجنبية أخرى يجبره على دفع القيمة بعملته الوطنية. وأما رد القروض (عملية البيع) فإنها تلزم البلد المعني بشراء عملته الوطنية بما يعادلها من حقوق السحب الخاصة أو العملات الأجنبية الأخرى. وهذا يعني أن قيمة هذه الموارد تبقى ثابتة لأنه يتم تعويض عملة بعملة أخرى. واذا ما تقلصت حصة عضو بقيمتها من حقوق السحب الخاصة يتوجب على البلد المعني تعويض هذا النقص بعملته الوطنية والعكس بالعكس.

(١٢) رغم تبعية الصندوق لمنظمة الأمم المتحدة من الناحية الشكلية، فإن أسلوب اتخاذ القرارات يعتمد بالدرجة الأولى على حجم حصة البلد العضو في الصندوق، في حين أن آلية اتخاذ القرارات في الجمعية العامة تعتمد على مبدأ المساواة بين الأعضاء وتمنح كل عضو صوتاً بصرف النظر عن حجم مساهمته في تمويل هذه المنظمة.

خاضعة لرغبات الولايات المتحدة، وذلك لأن النظام الداخلي للصندوق يقضي بأن تتخذ القرارات العادية بأغلبية ٨٠٪ من الأصوات، في حين أن اتخاذ قرارات مبدئية يحتاج الى أغلبية ٨٥٪ . وفي كلتا الحالتين، نجد أن الولايات المتحدة تستطيع تعطيل أي قرار يمكن أن يتخذه الصندوق إذا ما رأت أنه لا يخدم مصالحها . وهي تملك بذلك ما يعادل حق النقض (الفيتو) ضد مشروع أي قرار لا يوافق عليه ممثلها في المجلس التنفيذي للصندوق . هذا، فضلاً عن قدرتها على التأثير على أصوات حلفائها والعديد من البلدان الدائرة في فلكها لمعارضة أي قرار لا تراه مناسباً لمصالحها . ويشير الجدول التالي إلى مقارنة بسيطة لحصص عدد من مجموعات البلدان الأعضاء في الصندوق:

جدول رقم (١)

حصص مجموعات البلدان
في الصندوق
حتى كانون الثاني - يناير ١٩٨٢ [١٣]

مجموعات البلدان	حجم الحصة بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	نسبة الحصص الى مجموع الحصص ٪
إجمالي حصص جميع البلدان الأعضاء	٦٠٦٧٤,٠	١٠٠,٠٠
البلدان الصناعية الغربية	٣٧٤١٠,٠	٦١,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٦٠٧,٥	٢٠,٨
بلدان الجماعة الأوروبية	١٦١٣٨,٥	٢٦,٥
مجموعة البلدان النامية	٢٣٢٦٤,٠	٣٨,٣
مجموعة البلدان النامية المصدرة للنفط	٦٦٦٢,١	١٠,٩
مجموعة البلدان النامية غير المصدرة للنفط	١٦٦٠١,٩	٢٧,٤
مجموعة البلدان العربية	٤٨٨٩,٧	٨,١

(١٣) المصدر:
IMF – International Financial Statistics Vol. XXXV No. 3. March 1982, P.14/15.

ويبرز الجدول السابق أن رأسمال الصندوق أصبح يتجاوز الستين ملياراً من حقوق السحب الخاصة، وأن نصيب البلدان الصناعية وحدها يعادل ٦١,٧٪، في حين أن حصة البلدان النامية مجتمعة لا تتجاوز ٣٨,٣٪ من مجموع الحصص أو رأسمال الصندوق. وأما نصيب الجماعة الأوروبية فقد ارتفع بعد التعديلات المتكررة وانضمام بريطانيا عام ١٩٧٧ وإيرلندة والدانمارك واليونان في عام ١٩٧٨ إليها إلى حوالى ٢٦,٥٪. وهذا يعني أنه في وسع الجماعة الأوروبية أن تعرقل أي مشروع قرار في المجلس التنفيذي للصندوق، شريطة أن تجمع هذه البلدان على رأي واحد حيث إن التصويت يتم على أساس أصوات البلدان منفردة وليس على أساس مجموع أصوات البلدان المنضمة الى مجموعات أو تكتلات دولية.
وتتصدر المملكة المتحدة بلدان الجماعة الأوروبية من حيث حصصها في الصندوق بـ ٧,٢٪، يليها كل من المانيا الاتحادية بـ ٥,٣٪ وفرنسا بـ ٤,٧٪ كما يشير الى ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٢)
حصص بلدان الجماعة الأوروبية
حتى كانون الثاني - يناير ١٩٨٢ [١٤]

البلد	حجم الحصة بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص ٪
المملكة المتحدة	٤٣٨٧,٥	٧,٢٠
المانيا الاتحادية	٣٢٣٤,٠	٥,٣٣
فرنسا	٢٨٧٨,٥	٤,٧٤
ايطاليا	١٨٦٠,٠	٣,٠٦
هولندة	١٤٢٢,٠	٢,٣٤
بلجيكا	١٣٣٥,٠	٢,٢٠
الدانمارك	٤٦٥,٠	٠,٧٧
اليونان	٢٧٧,٥	٠,٤٥
ايرلندة	٢٣٢,٥	٠,٣٨
لوكسمبورغ	٤٦,٥	٠,٠٧

(١٤) المصدر:
IMF - International Financial Statistics Vol.XXXV No. 3. March 1981, p. 14/15.

وأما حصص مجموعة البلدان العربية فهي لا تتجاوز اليوم الـ ٨,١٪ موزعة بين البلدان العربية على النحو التالي :

جدول رقم (٣)
حصص البلدان العربية
حتى كانون الثاني - يناير ١٩٨٢[١٥]

البلد	حجم الحصة بملايين وحدات السحب الخاصة	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص ٪
السعودية	٢١٠٠,٠	٣,٤٦
الجزائر	٤٢٧,٥	٠,٧٠
الكويت	٣٩٣,٣	٠,٦٠
مصر	٣٤٢,٠	٠,٥٦
ليبيا	٢٩٨,٤	٠,٤٩
العراق	٢٣٤,١	٠,٣٨
المغرب	٢٢٥,٠	٠,٣٧
الإمارات العربية	٢٠٢,٦	٠,٣٣
السودان	١٣٢,٠	٠,٢٢
تونس	٩٤,٥	٠,١٥٥
سوريا	٩٤,٥	٠,١٥٥
قطر	٦٦,٢	٠,١٠٩

(١٥) المصدر :

IMF – International Financial Statistics Vol. XXXV No. 3. March 1982, p. 14/15.

تابع جدول رقم (٣)

البلد	حجم الحصة بملايين وحدات السحب الخاصة	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص٪
اليمن الديمقراطي	٦١,٥	٠,١٠١
الأردن	٤٥,٠	٠,٠٧
الصومال	٣٤,٥	٠,٠٥٦
البحرين	٣٠,٠	٠,٠٤٩
عمان	٣٠,٠	٠,٠٤٩
لبنان	٢٧,٩	٠,٠٤٤
موريتانيا	٢٥,٥	٠,٠٤٢
اليمن الشمالي	١٩,٥	٠,٠٣٢
جيبوتي	٥,٧	٠,٠٠٩

يبدو واضحاً من الجدول رقم (٣) أن المملكة العربية السعودية وحدها تملك ٣,٥٪ تقريباً من مجموع الحصص، أي ما يعادل ٤٣٪ تقريباً من مجموع الحصص العربية في الصندوق. كما يشير هذا الجدول إلى الفارق الكبير بين حجم حصتها في الصندوق وبالتالي قوتها التصويتية فيه وبين حجم حصص باقي البلدان العربية وقوتها التصويتية منفردة.

ولا تقتصر أهمية حجم الحصة على عمليات التمويل والاستفادة من موارد الصندوق والمشاركة في اتخاذ القرارات، بل تتعداها إلى عملية تعيين المدراء التنفيذيين في الصندوق. فالأعضاء الخمسة الأول من حيث حجم الحصة، يتمتعون بحق تعيين من يمثلهم في المجلس التنفيذي للصندوق بمعدل مدير تنفيذي لكل

منهم . كما يحق للبلدين العضوين اللذين يجري السحب على عملتهما بشكل يتجاوز سحوبات عملات البلدان الأخرى خلال سنة ، تعيين مدير تنفيذي يمثل كلاً منهما في المجلس إن لم تكن هذه البلدان أصلاً ممثلة فيه . وأما بقية أعضاء المجلس العشرين فيتم انتخابهم من قبل الأعضاء وعلى أساس تمثيل مجموعات من البلدان الأعضاء في المجلس . وفي انتخاب هؤلاء أيضاً يلعب حجم الحصص والقوة التصويتية دوراً بارزاً لصالح البلدان ذات الحصص العالية(١٦) . لذا ، فلا عجب أن نرى العديد من البلدان النامية يطالب وبالحاح بضرورة إعادة النظر في أساليب احتساب الحصص ، كي يتسنى له زيادة حصة مجموعة البلدان النامية التي لا تتجاوز اليوم حدود الـ ٣٨٪ من مجموع الحصص إلى حدود الـ ٥٠٪ على الأقل ، كي تستطيع تعزيز موقعها كمجموعة في عمليات اتخاذ القرارات والدفاع عن مصالحها والحد من هيمنة البلدان الصناعية الثرية على هذه المنظمة المالية الدولية . كما تطالب هذه البلدان بزيادة عدد العاملين من أبنائها كباحثين ومستشارين على مختلف المستويات في الجهازين البحثي والاداري في الصندوق كي يتسنى لهؤلاء الدفاع عن قضايا بلادهم وألاّ تبقى هذه المناصب احتكاراً لصالح أبناء البلدان الصناعية الثرية . وتدور حالياً مناقشات واسعة حول امكانية إحداث تغييرات جذرية في أساليب احتساب الحصص بغية تحقيق توازن مناسب في بنية المجلس التنفيذي للصندوق . وجاء هذا التحرك كنتيجة للاهتمام الدولي المتزايد بقضايا البلدان النامية وبضرورة تحقيق نوع من التوازن بينها وبين القوى الأخرى في المنظمات الدولية(١٧) .

---

(١٦) لهذه الأسباب يذكر شريل باير أنه قلما يحدث تصويت علني في المجلس التنفيذي للصندوق لأن كل دولة تعرف حجم قوتها التصويتية وأحجام القوة التصويتية للبلدان الأخرى مسبقاً . أنظر: شريل باير: « فخ القروض الخارجية: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث »، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٢٠٧ .

(١٧) برز هذا الاهتمام في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات الشمال والجنوب واللجان المتفرعة =

وسبق أن أجريت سبع مراجعات لحجم حصص الأعضاء حتى الآن[(١٨)] ، غير أن هذه المراجعات كانت تنطلق من حيث المبدأ من ضرورة زيادة رأسمال الصندوق وبالتالي حجم الحصص دون التعرض إلى التوازن الحالي في توزيع القوة التصويتية . ولا شك في أن من أهم الاعتبارات للموافقة على زيادة الحصة أو رفضها هناك التصور الذاتي بالنسبة إلى كل بلد عضو لأهمية مشاركته في الصندوق والاستفادة من موارده واتخاذ القرارات فيه ، وذلك في ضوء الالتزامات المالية والخصائص الأخرى المرتبطة بزيادة الحصة وسوى ذلك من اعتبارات اقتصادية وسياسية ممكنة .

= عنها واجتماعات المجلس التنفيذي للصندوق . وتناقش الآن ثلاث طرق مقترحة لاعادة احتساب حصص البلدان الأعضاء ، غير أنه يبدو أن الاتجاه العام لادارة الصندوق والبلدان الصناعية التي تهيمن عليه يكمن في الرغبة في إدخال تحسينات إجرائية غير جوهرية على أساليب الاحتساب وإمكانية تبسيطها دون المساس بالتوازن القائم حالياً . حول هذا الموضوع انظر: محمد الفنيش ، « المراجعة الثامنة لحصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وموقف الدول العربية » ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١٠ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨١ ، ص ١٥٥ ـ ١٦٠ .

وفي سياق مجابهة مطالب البلدان النامية الرامية إلى زيادة حجم الحصص إلى حدود ١٠٠٪ وإعادة توزيعها بين البلدان الأعضاء اتخذت الولايات المتحدة موقفاً متشدداً في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي في تورنتو في آب ـ أغسطس ١٩٨٢ ، حيث أعلنت أنها لن تقبل بزيادة للحصص تتجاوز حدود ٢٥٪ . كما طرح الوفد الأمريكي اقتراحاً يقضي بخلق صندوق خاص لمعالجة الحالات الطارئة ضمن إطار صندوق النقد الدولي ، وذلك على أمل صرف النظر عن مضاعفة حجم الحصص من جهة ومساعدة المصارف الأمريكية التي توسعت في اقراضها التجاري للبلدان النامية دون مراعاة قدرة بعض هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها المالية (كالمكسيك مثلاً) من جهة أخرى . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر: مجلة الاقتصاد والأعمال ، العدد ٤١ ، تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٤٠ و٤١ .

(١٨) رفعت الحصص بنسبة ٥٠٪ لجميع البلدان الأعضاء في المراجعة السابعة التي أجريت عام ١٩٧٨ والتي تمّ تنفيذ مقرراتها عام ١٩٨٠ ، كما جرى في هذه المراجعة تعديل نسبي لحصص ثماني دول عربية ، وذلك بالنظر إلى ما طرأ على موقعها في الاقتصاد العالمي من تغيرات خلال السنوات القليلة الماضية . لمزيد من التفاصيل ، أنظر: محمد الفنيش: « المراجعة الثامنة =

وواضح أن إصرار البلدان الصناعية الغربية على الحفاظ على البنية الحالية للصندوق ونظام الحصص المتبع فيه وأسلوب اتخاذ القرارات الحالي ليس إلا مؤشراً على رغبة هذه البلدان وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على هيمنتها على المنظمات المالية الدولية وحرمان البلدان النامية من حق المساواة في التصويت واتخاذ القرارات.

١ ـ ٣ نشاطاته ومهامه

انطلاقاً من أهداف الصندوق فإن معظم نشاطاته ومهامه تنحصر في المجالين النقدي والمالي. وفي الواقع فإن تركيزه على نشاطات معينة خلال فترات زمنية محددة، إنما يعكس تطوره التاريخي خلال فترة تجاوزت ربع قرن من الزمن. ففي حين أن المشاكل النقدية للبلدان الصناعية الأعضاء كانت تحوز اهتماماته في بادىء الأمر، فإن المشاكل التمويلية لعُجوز موازين مدفوعات البلدان النامية الأعضاء بدأت تحتل مرتبة متقدمة من اهتماماته منذ مطلع السبعينات.

١ ـ ٣ ـ ١ مراقبة أسعار الصرف

تعتبر مراقبة أسعار الصرف المهمة النقدية الرئيسية التي أوكلت للصندوق. لذا، فهو يلزم البلدان الأعضاء بالقبول بمبدأ مراقبة تطور أسعار صرف عملاتها وتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية تأسيسه بهذا الخصوص. ويتوجب على كل عضو بموجب بنود هذه الاتفاقية أن يحدد سعر صرف عملته بالاتفاق مع ادارة الصندوق بقيمة معادلة من الذهب. وتم فعلاً تحديد قيم تبادل عملات البلدان الأعضاء مقاسة بالدولار الذي حددت قيمته بالذهب في حينه[١٩]. وحثت الاتفاقية الأعضاء على ضرورة العمل من أجل الحفاظ على أسعار صرف مستقرة

= لحصص...». المرجع السابق نفسه، ص ١٥٥.

(١٩) انظر: عز الدين صالحاني: «المضاربة في أسعار الذهب أبعادها السياسية والاقتصادية»، في مجلة المناضل (السورية)، العدد ١٢٧، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٩، ص ٦٠.

لعملاتهم وعلى علاقات نقدية منتظمة مع الأعضاء الآخرين وتجنب تغيير أسعار الصرف لأغراض المنافسة التجارية[٢٠] . وسمحت الاتفاقية بتعديل أسعار الصرف الثابتة في حال حدوث عدم توازن مزمن في موازين المدفوعات . ويشترط هنا أن لا تتجاوز نسبة التغيير حدود الـ ١٠٪، وأن يتم إبلاغ الصندوق بمثل هذا الإجراء في الوقت المناسب، علماً بأنه ليس من حقه إبداء أي اعتراض[٢١] . وأما إذا تجاوز التعديل هذه النسبة ولم يعترض أعضاء آخرون، فإنه يمكن للصندوق تجاهل هذا التجاوز اذا ما كان في حدود معقولة . وفي حال تعرض أعضاء آخرين للضرر بسبب هذا الإجراء، فإنه يمكن للصندوق عندها الاعتراض لدى حكومة البلد المعني . وإذا ما أصرت حكومة هذا البلد على ضرورة هذا التعديل على الرغم من اعتراض الصندوق، فإن من حق إدارته أن تعاقبه بحرمانه من الاستفادة من موارد الصندوق كخطوة أولى يليها الطرد من الصندوق إذا لم يرتدع بهذا الإجراء الأولي[٢٢] .

ويحق للمجلس التنفيذي للصندوق تعديل أسعار صرف جميع عملات البلدان ليزيل بذلك الآثار السلبية لتعديل أسعار صرف عملة عضو واحد . وفي هذه الحالة يمكن لأي عضو إبلاغ الصندوق عدم رغبته في تعديل سعر صرف

---

(٢٠) ترك الصندوق هامشاً للحركة حول أسعار الصرف الثابتة مقداره ١٪ حول القيمة الاساسية للعملة وحصر عمليات الصرف داخل أراضي البلدان الأعضاء بهذه الحدود التي لا يجوز تجاوزها . لمزيد من التفاصيل انظر:
- محمد زكي شافعي: « مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية » . دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٣٩ .

Lipfert, H.: «Einfuehrung in die Waehrungspolitik...».

- المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٠ .

(٢١) انظر: محمد زكي شافعي: « مقدمة في العلاقات . . . »، المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٩ .

(٢٢) لا يتسنى لأي بلد عضو عملياً تعديل أسعار صرف عملته ما لم يحصل على موافقة الولايات المتحدة، نظراً إلى قوتها التصويتية في الصندوق . انظر: المرجع السابق، ص ٢٤١ .

عملته وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ اتخاذ قرار التعديل الجماعي ليتم استثناؤه منه . وفي حال موافقة العضو على المشاركة في التعديل، يترتب عليه تعديل قيمة حصته في الصندوق بما يتلاءم مع أسعار الصرف الجديدة، أي تعويض الخسارة في حال خفض أسعار الصرف والعكس في حال رفعها على أن تتم التصفية بالعملة الوطنية .

ويلتزم كل عضو بعدم الحد من مدفوعاته وتحويلاته في العمليات الدولية ويتعهد بعدم المشاركة في اجراءات نقدية تفضيلية . وفي وسع العضو أن يحد من حركة العملات الأجنبية لديه لفترة زمنية غير محدودة، شريطة إبلاغ الصندوق رسمياً بالأسباب التي دعته الى اتخاذ هذه الاجراءات ومناقشتها مع خبرائه في كل سنة يرغب العضو فيها في استمرار هذه الاجراءات . كما يحق للصندوق ابلاغ العضو بأن الظروف أصبحت مؤاتية لانهاء هذه الاجراءات . وإذا ما أصر البلد العضو على التمسك بها ورأى الصندوق في ذلك خرقاً لأهدافه، فيمكنه عندها حرمانه من الاستفادة من موارده ومن ثم الغاء عضويته .

وكان من نتائج التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة في العديد من البلدان الأعضاء منذ عام ١٩٧٣ واعتماد أسعار صرف عائمة، أن حظيت وظيفة مراقبة أسعار الصرف التي يمارسها الصندوق بتحول نوعي دفع به الى ممارسة هذه الرقابة بشكل أكثر فعالية في ظل الظروف الجديدة، وخصوصاً بعد أن أقر المجلس التنفيذي للصندوق تعديلات مشددة على الصيغة التقليدية لوظيفة مراقبة أسعار الصرف[٢٣] . وجاء هذا التشدد في ممارسة هذه الرقابة نظراً الى الظروف الاقتصادية الدولية المتردية والتي تميزت بأسعار صرف متغيرة وبمعدلات تضخم

---

(٢٣) أنظر:

IMF – Selected Decisions of the International Monetary Fund and selected Documents, 9. Edition, 15 June 1981, in Finance and Development No. 1, March 1982, P.11.

وبطالة عالية وصعوبات متزايدة في موازين مدفوعات العديد من البلدان الأعضاء وتفاقم مديونية العديد من البلدان النامية الأعضاء؛ وأصبح الصندوق يمارس هذه الرقابة عبر مجلسه التنفيذي ولجانه الفرعية المتخصصة واجتماعاته السنوية والمفاوضات الثنائية التي يجريها مع حكومات البلدان المعنية وعبر مفاوضات دولية عامة حول النظام النقدي العالمي بشكل عام.

تجدر الاشارة هنا إلى أن فعالية الصندوق في أداء مهمة مراقبة أسعار الصرف إن كانت ثابتة أو متغيرة بهدف تحقيق استقرار نقدي على الصعيد العالمي تبقى محدودة طالما أنه ليس في وسع الصندوق التأثير على السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان الصناعية الرئيسية والتنسيق بينها. فالسياسات الاقتصادية هي القاعدة الأساسية التي توجه على أساسها السياسات النقدية؛ لذا، فإن تحقيق الاستقرار النقدي المنشود سيبقى بعيد المنال طالما أن البلدان الصناعية تنتهج سياسات اقتصادية متباينة الأهداف ومتميزة بالنزعة الوطنية على حساب المصالح المشتركة، وطالما أنه لا يوجد تنسيق فعلي بين هذه السياسات يشارك فيه الصندوق أو أية جهة دولية متخصصة أخرى.

١ ـ ٣ ـ ٢ السحوبات الاحتياطية والتسليفية

تتركز النشاطات التمويلية التي يمارسها الصندوق بشكل رئيسي على ما يعرف بالسحوبات الاحتياطية والتسليفية. فالبلدان الأعضاء تستطيع استخدام حصصها في الصندوق للاستفادة من موارده والحصول على احتياطي من وسائل السيولة الدولية كالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتبادل الحر وحقوق السحب الخاصة، لتتمكن بواسطتها من تصحيح عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها كسبيل يحول دون لجوئها إلى إجراءات قمعية تعيق نموها الاقتصادي وتجارتها الخارجية، وتسيء بالتالي الى الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. ولا يفترض، من حيث المبدأ،

استخدام موارد الصندوق كتدفقات نقدية طويلة المدى، غير أن الصندوق أصبح في هذا المجال أقل حساسية منذ مطلع السبعينات كما سنرى لاحقاً.

ويشكل استخدام البلد العضو لعملته الوطنية في شراء وسائل السيولة التي يحتاجها محور عملية السحب. وأما تصفية هذه العملية فتتم من خلال إعادة الشراء، أي عندما يعود البلد العضو المعني ويشتري عملته الوطنية بالعملة الوطنية للطرف الآخر المشارك في هذه العملية أو بما يعادل قيمتها بالذهب أو بحقوق السحب الخاصة أو بعملات أجنبية قابلة للتبادل الحر. ويعتبر نمو رصيد البلد المعني من وسائل السيولة الدولية بعد القضاء على العجز في ميزان مدفوعاته بمثابة مؤشر مهم على انجاز عملية السحب وعلى استعادته عافيته بشكل يسمح له باعادة شراء عملته الوطنية.

ويحق لكل بلد عضو في الصندوق أن يمارس عمليات السحب عند الحاجة في حدود سقف لا يتجاوز ٢٠٠٪ من الحصة. ويمكن له أن يستخدم ما يسمى بحقه في السحوبات الاحتياطية(Reserve Tranche) في حدود الشريحة الذهبية التي تشكل ٢٥٪ من حصته[٢٤]. وعمليات السحب الاحتياطية هذه تزيد من موجودات الصندوق من عملة العضو الوطنية الى حدود ١٠٠٪ من الحصة، في الوقت الذي تنقص من موجوداته من العملات الأجنبية التي يحتاجها العضو لتغطية احتياجاته. وما أن تستنفد السحوبات الاحتياطية تبدأ عمليات السحوبات التسليفية (Credit Tranche) التي تتألف من أربعة أجزاء نسبة كل منها ٢٥٪ من الحصة. وتتم عمليات السحب ضمن إطار السحوبات الاحتياطية والجزء الأول من السحوبات التسليفية عادة، بشكل شبه آلي وبتفاوت طفيف في شروط السحب. ولا يحتاج

---

(٢٤) حول بعض التعديلات القانونية التفصيلية التي طرأت على تعريف السحوبات الاحتياطية في التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق، أنظر:

J. Gold: «Financial Assistance...».

المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.

البلد المعني في هذه الحالات الى موافقة مسبقة من الصندوق ولا يرتبط السحب بشروط قاسية ولا يلزم الصندوق العضو المعني ببرنامج اقتصادي معين يتوجب عليه الالتزام بتنفيذه. وأما السحب على الأجزاء الثلاثة المتبقية من السحوبات التسليفية فهو يقترن بالحصول على موافقة مسبقة من الصندوق وبشروط تزداد قسوة كلما انتقل البلد المعني الى الاستفادة من جزء آخر من هذه السحوبات، أي بازدياد حجم السحب. وقد يلزم العضو في هذه الحالة ببرامج تتضمن اجراءات اقتصادية ومالية ونقدية تؤثر بدورها على سياسته الاقتصادية وعلى أوضاع موازنته وانفاقه واحتياطيه من النقد الأجنبي. ويتم الاتفاق على هذه البرامج بين خبراء الصندوق وممثلي البلد المعني. وتستهدف هذه البرامج والشروط التأكّد من أن القرض سيستخدم لمعالجة عجز قصير الأجل في ميزان مدفوعات العضو من جهة، وضمان سلامة أموال الصندوق وحقه في استردادها بعد انقضاء فترة القرض التي تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات من جهة اخرى. وأما الرسوم التي يفرضها الصندوق على القروض خارج إطار السحوبات الاحتياطية المعفية من كافة الرسوم والفوائد فهي رسم خدمات رمزي قدره ٠,٥٪ ورسم تصاعدي يتراوح بين ٤ و٧٪ وهي رسوم تفضيلية اذا ما قورنت مع أسعار الفائدة السوقية. ويشير الجدول التالي إلى تطور السحوبات الاحتياطية والتسليفية في السنوات الأخيرة:

جدول رقم (٤)

السحوبات الاحتياطية والتسليفية ١٩٧٨ - ١٩٨١[٢٥]

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

السحوبات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الاحتياطية	٢٣٥,٥	١٤٧,١	٣٥٩,٢	٣١٠,٤
التسليفية	٤٢١	٨٥٣,١	١٧٩٨,٦	٣٤٣٦,٦

(٢٥) المصدر: Finance and Development, No. 1. March 1982 p. 3.

يؤخذ من هذا الجدول أن السحوبات التسليفية نمت بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يشير بدوره إلى ازدياد مشاكل موازين مدفوعات العديد من البلدان الأعضاء، الأمر الذي يضطرهم الى اللجوء الى السحوبات التسليفية بعد استنفادهم لحقهم في السحوبات الاحتياطية. وهذا بدوره يشكل مؤشراً على نمو احتياجات الصندوق إلى موارد مالية اضافية.

١ - ٣ - ٣ التسهيلات التمويلية الخاصة

قادت التطورات العملية التي عاشها الصندوق خلال الثلاثين سنة الماضية الى خروجه عن إطاره التقليدي المنحصر في السحوبات النظامية الاحتياطية والتسليفية وإدخال أساليب جديدة لتقديم معونات مالية استثنائية إلى اعضائه من خلال سياسات خاصة تستهدف معالجة مشاكل طارئة في أجزاء محددة من موازين المدفوعات[٢٦]. وتعتبر هذه السياسات بمثابة نقطة تحول مهمة نحو مزيد من الاهتمام بموازين مدفوعات البلدان الأعضاء وخصوصاً النامية منها. ونظام الصندوق لا يفرق من حيث الأصل بين الأسباب الكثيرة التي يمكن أن تؤدي الى خلل موازين المدفوعات، وانما يتطرق الى ضرورة اصلاح الخلل في حال حدوثه. وهو ينطلق من أن المورد الرئيسي الذي يمكن استخدامه لهذه الغاية هو الحصص التي يساهم بها الأعضاء في تمويل الصندوق. وعلى الرغم من أن نظام الصندوق لا

---

(٢٦) حول فلسفة الصندوق في ما يتعلق بهذه السياسات والتسهيلات وتفاصيل تطورها، انظر:
-J. Gold: «Financial Assistance...».

المرجع السابق نفسه، ص ٢٩.

-Jörn Altman: «Liquidity Problems of Developing Countries and the International Monetary Fund's system of Facilities» in Economics Vol. 23 Tubingen (FRG) 1981, p.36.

-Zuvekas, C.: «Economic Development». An Introduction» New York 1979, p.382.

يحدد تمويل سياسة معينة أو برنامج محدد بمورد مالي معين، فإن الصندوق بدأ منذ مطلع السبعينات بتمويل سياساته الخاصة الهادفة الى معالجة حالات خاصة من مشاكل موازين المدفوعات عن طريق الاقتراض الخارجي. وأهم التسهيلات التمويلية التي تضمنتها هذه السياسات هي التالية:

١ ـ ٣ ـ ٣ ـ ١ تسهيلات التمويل التعويضي

(Compensatory Financing Facility)

تستهدف تسهيلات التمويل التعويضي التي طورها الصندوق لأول مرة في عام ١٩٦٢ تأمين موارد مالية إضافية للبلدان الاعضاء المصدرة للمواد الأولية التي كانت تعاني من عجوز طارئة في موازين مدفوعاتها بسبب هبوط مفاجيء في عائداتها من الصادرات يسبب خللاً في موازينها التجارية. ولاصلاح العجز الناجم عن تراجع هذه العائدات على المدى القصير يستطيع البلد المعني الحصول على قروض مناسبة من الصندوق ريثما يتمكن من تجاوز الأزمة المفاجئة. وهذه التسهيلات التمويلية تستهدف على المدى البعيد الحيلولة دون لجوء البلد المعني إلى إجراءات تعيق تجارته الخارجية وتنميته الاقتصادية وبالتالي التجارة الدولية والاقتصاد العالمي نتيجة الضغوط المالية التي يتعرض لها أثناء الأزمة.

والسحب ضمن إطار هذه التسهيلات يعتبر عملية مستقلة عن حق العضو في السحوبات الاحتياطية والتسليفية غير المشروطة، أي أنه في وسع العضو الاستفادة من هذه التسهيلات الاستثنائية بالرغم من عدم استنفاده لحقه في السحوبات النظامية. وتلجأ البلدان النامية الأعضاء الى هذه التسهيلات في ظروف تتعرض فيها صادراتها من مواد أولية معينة لتأرجح حاد في الأسعار في الأسواق الدولية وذلك نتيجة تراجع في الطلب على هذه المواد في البلدان الصناعية التي تستوردها مما يؤدي الى تقلص عائدات صادراتها وعجوز في موازينها التجارية[٢٧].

(٢٧) تعرضت مواد أولية كثيرة كالنحاس والمطاط والقصدير والفوسفات والأليمنيوم والسكر =

ويستطيع البلد المعني الاستفادة من هذه التسهيلات في حدود ١٠٠٪ من حجم حصته في الصندوق[٢٨]، علماً بأن هذه النسبة كانت ٢٥٪ عندما طورت هذه التسهيلات ورفعت بعدها إلى ٥٠٪ ثم إلى ٧٥٪ في حالات استثنائية على ألا يتجاوز السحب خلال سنة واحدة حدود الـ ٢٥٪ من الحصة. ويشترط الصندوق أن تستخدم هذه القروض في إيجاد حلول مناسبة للعجز الطارىء في ميزان المدفوعات خلال فترة قصيرة نسبياً. كما يتوجب على البلد المستفيد من هذه القروض أن يبدي استعداده للتعاون مع خبراء الصندوق لايجاد حل سريع للمشكلة، غير أنه ليس ضرورياً أن تتبلور المشورة الى صياغة برنامج اقتصادي لمعالجة الأزمة، لأن إدارة الصندوق تنطلق من وجود برامج محددة لدى البلد المعني ومن أن أسباب الأزمة خارجة عن إرادته فهو لا يستطيع التحكم بها أو التأثير عليها على المدى القصير. وأما عملية رد هذه القروض فهي تتم وفقاً للشروط التي يتفق مع إدارة الصندوق بشأنها شريطة أن يتم استرداد هذه القروض خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات.

ويشير تطور حجم القروض الممنوحة ضمن إطار هذه التسهيلات إلى أهميتها المتزايدة بالنسبة إلى البلدان المستفيدة منها. فقد بلغ حجم هذه القروض حتى عام

= والقطن إلى تقلبات حادة في الأسعار خلال العقدين الماضيين مما أدى إلى تقلص عائدات صادرات العديد من البلدان النامية التي تعتمد تجارتها الخارجية على عدد قليل من هذه المواد. حول هذا الموضوع، أنظر:

اسماعيل صبري عبدالله: «نحو نظام اقتصادي عالمي جديد»، القاهرة ١٩٧٧، ص ٧٢.

-Lenckardt, T.V.: «Do Experience with Primary Commodity Agreements Encourage the Present Negotiation? In Entwicklung und Zusammenarbeit 4/1977.

- تقرير المصرف الدولي حول التنمية في العالم لعام ١٩٨٢.

(٢٨) أنظر: -J. Gold: «Financial Assistance...».

المرجع السابق نفسه، ص ٣٠.

١٩٧٥ إلى حوالى ٨٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة . وبعد إدخال بعض التعديلات الفنية على أسلوب المنح ارتفعت قيمة القروض الممنوحة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ إلى حوالى ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة[٢٩] . كما شهدت السنوات الأربع الأخيرة نمواً ملحوظاً في حجم هذه القروض وصل إلى حدود ٣,٣٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة كما يشير إلى ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

تسهيلات التمويل التعويضي ١٩٧٨ - ١٩٨١[٣٠]

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
حجم القروض	٥٧٨	٥٧٢	٩٨٠	١٢٤٣

وتكمن المشاكل الرئيسية لهذه التسهيلات في بعض النواحي الفنية[٣١] . فعملية احتساب تراجع عائدات الصادرات تعتمد على معدل وسطي لفترة خمس سنوات تشكل السنة التي حدث خلالها تراجع العائدات محورها الزمني . وهذه العملية معقدة وتأخذ الكثير من الوقت، مما يجعل القروض تأتي متأخرة بالنسبة إلى البلد المعني . كما أن اعتبار عائدات الصادرات ككل بمثابة قاعدة يعتمد عليها في تقييم استحقاق القروض يسبب الكثير من الانتقادات لهذه التسهيلات . وكذلك الأمر بالنسبة إلى أخذ القيم الاسمية لتراجع الصادرات في عملية الحساب وتجاهل القيم

---

(٢٩) أنظر: J. Altmann: «Liquidity Problems...».
المرجع السابق نفسه، ص ٣٧ .

(٣٠) المصدر: Finance and Development, No. 1. March 1982 p. 3.

(٣١) انظر: J. Altmann: «Liquidity Problems...».
المرجع السابق نفسه، ص ٤٤ .

الحقيقية. كما توجه انتقادات شديدة إلى الحدود الضيقة للسقف الذي حدده الصندوق لهذه القروض. ويرى الخبراء أنه من الضروري تلافي هذه العيوب الفنية وضرورة إدخال تعديلات من شأنها السماح باستخدام هذه التسهيلات بشكل آلي في حال تراجع عائدات صادرات سلعة مهمة واحدة بالنسبة إلى البلد المعني وتخفيف الشروط التي يفرضها الصندوق في حال تراجع العائدات بشكل سريع وجذري وعدم تحديد سقف على أساس الحصة، لأن المشاكل التمويلية التي يعاني منها بعض البلدان النامية تفوق بكثير حجم ما يمكن أن يحصل عليه من قروض ضمن إطار هذه التسهيلات على أساس الحصة.

١ - ٣ - ٣ - ٢ تسهيلات تمويل المخزون الاحتياطي

(Buffer Stock Financing Facility)

ثمة ارتباط مباشر بين هذه التسهيلات وتسهيلات التمويل التعويضي؛ فهي تستهدف إغاثة أعضاء يواجهون صعوبات كبيرة في موازين مدفوعاتهم نتيجة التزامات تعهدوا بها في اتفاقات دولية الغاية منها تحقيق استقرار في أسعار المواد الأولية. والقروض الخاصة التي يمنحها الصندوق لأعضائه لتمويل المخزون الاحتياطي، ليست موجهة الى المنظمات أو المؤسسات الدولية التي تمارس مثل هذه النشاطات، وإنما لصالح الأعضاء أنفسهم. وكل ما في الأمر أن الصندوق يشترط أن تتفق أهداف هذه الاتفاقات مع أهدافه، وإلا امتنع عن تقديم القروض الى أعضائه الراغبين في تسديد ما يترتب عليه من التزامات مالية تجاه المنظمات أو المؤسسات الدولية المعنية. وسبق أن عقدت اتفاقات دولية من هذا النوع لتنظيم تجارة الكاكاو والبن والسكر والقصدير ومواد أخرى. وحدَّد الصندوق سقف القروض التي يمكنه منحها لأعضائه بـ ٥٠٪ من حجم الحصة.

وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى أن حجم القروض الممنوحة ضمن إطار هذه التسهيلات لا يزال ضئيلاً نسبياً حيث وصل إلى ٣٦,١ و٣٧,٧ مليون

وحدة حقوق سحب خاصة في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ على التوالي[٣٢].

١ ـ ٣ ـ ٣ ـ ٣ التسهيلات الموسعة

(Extended Facility)

يعاني العديد من البلدان النامية من صعوبات في موازين مدفوعاته تعود الى أسباب بنيوية يتميز بها اقتصاده. فكثيراً ما تعيق البنية غير المتوازنة لاقتصاد بلد ما، عملية تنميته، حيث ينعكس الخلل البنيوي سلبياً على الانتاج والتجارة الخارجية ويؤدي إلى تأثر ميزان المدفوعات وتباطؤ معدلات النمو. وفي عام ١٩٧٤ اعتمدت إدارة الصندوق فكرة تقديم تسهيلات موسعة خارج إطار السحوبات الاحتياطية والتسليفية النظامية للأعضاء الذين يواجهون صعوبات من هذا النوع على المدى المتوسط والطويل شريطة أن يتقدم البلد العضو المعني ببرنامج اقتصادي يعتزم تنفيذه للقضاء على الأسباب البنيوية التي يعاني منها ميزان مدفوعاته. كما يتوجب عليه أن يتقدم بطلب للحصول على ما يسمى بالترتيبات الداعمة التي يؤكد الصندوق فيها دعمه له ويبين له الامكانات التي يستطيع من خلالها الاستفادة من موارده بما فيها التسهيلات الموسعة[٣٣]. وفي حال اقتناع

---

(٣٢) المصدر: Finance and Development
المرجع السابق نفسه، ص ٣.

(٣٣) تستخدم هذه الترتيبات في حالات السحب(Stand - by Arrangement) وفي حالات الحصول على قروض وتسهيلات موسعة(Extended Arrangement). وبواسطة هذه الترتيبات يخول الصندوق العضو المعني بالسحب على موارده بحدود معينة وخلال فترة محددة إذا ما دعته الحاجة إلى ذلك. ويمكن للعضو أن يستخدم هذه الوثائق لتبيان أهليته للحصول على قروض. وكذلك يرغب بعض الأعضاء أثناء تنفيذهم لبرنامج اقتصادي معين، معرفة حجم القروض التي يمكنهم الحصول عليها من الصندوق خلال فترة تنفيذ البرنامج، وقد لا يضطر هؤلاء الى الاستفادة الفعلية من هذه الامكانيات؛ إلا أن حصولهم على هذه الوثائق يعطيهم ثقة تسمح لهم بمتابعة التنفيذ باطمئنان. ولا يترتب على العضو سوى رسوم رمزية يتقاضاها الصندوق لقاء =

إدارة الصندوق بسلامة الخطوات المتخذة لمعالجة المشكلة وتوفر الشروط الفنية الأخرى، يتخذ قراراً لمنحه قروضاً يستطيع سحبها خلال أربع سنوات على أن يسددها باقساط متساوية خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات. وهذه أطول مدة لقروض يقدمها الصندوق على الاطلاق. وحدد سقف هذه القروض بـ ١٤٠٪ من الحصة شريطة أن لا يتجاوز حجمها مع حجم السحوبات النظامية (الاحتياطية والتسليفية) نسبة ٢٦٥٪ من الحصة[٣٤]. وهذا ما يشير إلى أنه على العضو الراغب في الحصول على قروض ضمن إطار التسهيلات الموسعة أن يكون قد استفاد عملياً من حقه في السحوبات النظامية قبل أن يلجأ إلى الصندوق للاستفادة من تسهيلاته الموسعة.

ويشير تطور حجم القروض الممنوحة ضمن إطار التسهيلات منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨ إلى أن عدد البلدان التي استفادت منها لم يتجاوز الثلاثة وأن حجمها بدأ ينمو بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة حيث تجاوز المليارين من حقوق السحب الخاصة في عام ١٩٨١، كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٦)
التسهيلات الموسعة ١٩٧٨ - ١٩٨١[٣٥]
(بملايين حقوق السحب الخاصة)

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
حجم القروض	١٧٤	٢٣٣	٦١٤	٢٠٩٢

= حصوله على هذه الوثائق الضمانية. للمزيد من التفاصيل حول هذه الترتيبات، أنظر:
J. Gold: «Financial Assistance...».
المرجع السابق نفسه، ص ١١.

(٣٤) أنظر:
J. Gold: «Financial Assistance...».
المرجع السابق نفسه، ص ٣٣.

(٣٥) المصدر:
Finance and Development
المرجع السابق نفسه، ص ٣.

١ ـ ٣ ـ ٣ ـ ٤ التسهيلات النفطية

قاد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في أعقاب حرب تشرين عام ١٩٧٣ الى ازدياد تكاليف استيراد النفط بالنسبة إلى العديد من البلدان الأعضاء، مما أدى الى تفاقم عُجوز موازين مدفوعات هذه البلدان. ولم يكن أمام عدد من هذه البلدان من خيار آخر سوى الحد من استيراد هذه المادة الحيوية وما لذلك من آثار سلبية على تنميتها وتجارتها الخارجية. ومن أجل مساعدة البلدان الأعضاء المتضررة قرر المجلس التنفيذي للصندوق تقديم تسهيلات مالية لمساعدة هذه البلدان على تجاوز الصعوبات التي تواجهها من جراء ارتفاع تكاليف استيراد ما تحتاج إليه من النفط. وبدأ تنفيذ هذه الفكرة في عام ١٩٧٤ وحددت نهاية عام ١٩٧٥ كموعد لانهاء مفعول الاجراءات المتخذة في هذا الصدد. الا أن استمرار أزمة أسعار النفط اضطر الصندوق الى تمديد مفعول هذه الاجراءات سنة أخرى حتى غاية عام ١٩٧٦.

واكتفى الصندوق[٣٦] بأن يقدم البلد العضو الراغب في الحصول على قروض ضمن اطار هذه التسهيلات توضيحاً يعرب فيه عن التزامه بمقررات لجنة البلدان العشرين التي عقدت مؤتمراً في روما في مطلع عام ١٩٧٤؛ وهي المقررات التي تنص على عدم لجوء البلدان المتضررة من الأزمة النفطية إلى سياسات اقتصادية تقييدية تعيق مسيرة التجارة الدولية وتطورها وأن تسعى إلى معالجة مشاكل موازين مدفوعاتها عن طريق اتخاذ خطوات مناسبة كالعمل على تنمية فعالياتها الاقتصادية ورفع مستوى العمالة والانتاجية ومكافحة التضخم. وكان من الضروري أن يتضمن التوضيح التزام البلد المعني باتخاذ إجراءات تقشفية تستهدف توفير استهلاك الطاقة والسبل المقترحة لايجاد بدائل يستعاض بها عن النفط كمصدر للطاقة. واشترط الصندوق أن يجري البلد المعني مشاورات مع خبرائه بخصوص

---

(٣٦) انظر: Finance and Development, No. 2, June 1976, p.5.

سياسة الطاقة المتبعة وأن يتعهد بعدم استخدام القروض الممنوحة له ضمن اطار التسهيلات النفطية لغايات تخالف الهدف الذي أنشئت من أجله .

ولتغطية هذه التسهيلات اقترض الصنـدوق خلال عـامـي ١٩٧٤ و١٩٧٥ حوالى سبعة مليارات من حقوق السحب الخاصة بفائدة تراوحت بين ٧ و٧,٥٪ من سبعة عشر دولة بينها أربعة دول عربية هي : السعودية والكويت وأبو ظبي وعمان . وشكلت مساهمة السعودية وحدها حوالى ثلث القروض التي حصل عليها الصندوق لهذه الغاية كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٧) .

ووزعت هذه القروض على ٥٥ دولة أعضاء وفق صيغة اعتمدت نسبة ١٢٥٪ من الحصة أو نسبة ٨٥٪ من التكاليف الاضافية لاستيراد النفط في البلدان المعنية . وحدد الصندوق مدة هذه القروض بسبـع سنـوات يبـدأ الأعضـاء المستفيـدون بسدادها بشكل رُبعي بعد ثلاث سنوات من الحصول عليها . وتراوحت معدلات الفائدة على هذه القروض بين ٧ و٨٪ . وأنشيء حساب خاص لمساعدة البلدان النامية التي حصلت على هذه القروض وليس في وسعها تحمل فوائدها العالية نسبياً . وساهم العديد من البلدان الأعضاء طوعياً في تمويل هذا الحساب الفرعي عن طريق اعانات وهبات قدمت إلى الصندوق لمساعدة البلدان النامية الفقيرة على تحمل تكاليف قروض التسهيلات النفطية[٣٧] .

وكان بين البلدان المستفيدة من هذه التسهيلات بلدان صناعية كبريطانيا وايطاليا ، وعدد من البلدان ذات الدخل المتوسط كاسبانيا ويوغوسلافيا وتركيـا وايسلندة ونيوزيلندة و٤٥ دولة نامية منها أربعة بلدان عربية هي مصر والمغرب

---

(٣٧) أدى انشاء هذا الحساب الذي ساهمت فيه ٢٤ دولة عضو في الصندوق وسويسرا إلى تخفيض معدل الفائدة بالنسبة إلى البلدان النامية المعنية عملياً إلى حدود الـ ٥٪ تقريباً . حول هذا الموضوع أنظر: J. Altmann: «Liquidity Problems...».

المرجع السابق نفسه ، ص ٣٩ .

جدول رقم (٧)

قروض الصندوق لتمويل التسهيلات النفطية[٣٨]

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

البلد الدائن	حجم القروض عام ١٩٧٤	حجم القروض عام ١٩٧٥
أبو ظبي	١٠٠	—
بلجيكا	—	٢٠٠
ألمانيا الاتحادية	—	٦٠٠
إيران	٥٨٠	٤١٠
كندا	٢٤٧	—
كويت	٤٠٠	٢٨٥
هولندة	١٥٠	٢٠٠
نيجيريا	١٠٠	٢٠٠
النروج	—	١٠٠
عمان	٢٠	٠,٥
النمسا	—	١٠٠
السعودية	١٠٠٠	١٢٥٠
السويد	—	٥٠
سويسرا	—	٢٥٠
ترينيداد وتوباغو	—	١٠
فنزويلا	٤٥٠	٢٠٠
المجموع	٣٠٤٧	٣٨٥٥,٥

---

(٣٨)   المصدر : المرجع السابق نفسه ، ص ٦ .

والسودان واليمن الديمقراطي . وكان توزيع القروض بحسب مجموعات البلدان المستفيدة كالتالي :

جدول رقم (٨)
توزيع قروض التسهيلات النفطية
حسب مجموعات البلدان المستفيدة[٣٩]
(بملايين حقوق السحب الخاصة)

مجموعات البلدان	حجم القروض عام ١٩٧٤	حجم القروض عام ١٩٧٥
البلدان الصناعية	٦٧٥,٠	١٧٨٠,٣
البلدان المتوسطة	٧٩٤,٦	١١١٣,٧
البلدان النامية	١١١٣,٢	١٤٢٥,٥
المجموع	٢٥٨٢,٨	٤٣١٩,٥

ويشير هذا الجدول الى أن البلدان النامية لم تحظ بأية معاملة تفضيلية في مجال الحصول على هذه القروض بالمقارنة مع البلدان الصناعية ونصف الصناعية . ففي حين أن ٤٥ دولة نامية حصلت على ٣٦,٧٪ من مجموع حجم هذه التسهيلات كان نصيب بريطانيا وايطاليا وحدهما ٣٥,٦٪ ونصيب البلدان الصناعية المتوسطة ٢٧,٧٪ . ويعلل هذا التوزيع المجحف بحق البلدان النامية بربط التوزيع بحصة البلدان الأعضاء في الصندوق . كما اتهمت هذه التسهيلات[٤٠] بانها كانت تصل

---

(٣٩) المصدر: Finance and Development
المرجع السابق نفسه ، ص ٦ .

(٤٠) انظر: J. Altmann: «Liquidity Problems...».
المرجع السابق نفسه ، ص ٤٤ و٤٥ .

متأخرة الى البلدان المستفيدة وبأن تكاليفها كانت عالية نسبياً بسبب فوائدها التي كانت في مستوى الفوائد السوقية آنذاك. كما وجهت لها انتقادات بسبب كونها غير كافية لمعالجة مشاكل العديد من البلدان النامية في هذا المجال.

١ - ٣ - ٣ - ٥ تسهيلات التمويل التكميلي

(Supplementary Financing Facility)

يواجه بعض البلدان النامية الأعضاء صعوبات كبيرة بسبب ضخامة عُجوز موازين مدفوعاته بالمقارنة مع حجم القروض التي يمكنه الحصول عليها من الصندوق والتي تعتمد بدورها على حجم الحصة. وهذا ما يشير إلى أن عجز ميزان المدفوعات يأخذ في مثل هذه الحالة بعداً خطيراً لا يمكن تذليله عن طريق السحوبات النظامية الاحتياطية والتسليفية. وبعد مناقشة أفكار حول امكانية تقديم تسهيلات تكميلية بدأت في عام ١٩٧٧، أقر المجلس التنفيذي في مطلع عام ١٩٧٩ البدء بتقديم هذه التسهيلات على أن يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية. وتم بالفعل عقد اتفاقيات مع ١٤ دولة للحصول على قروض منها لتمويل هذه التسهيلات قيمتها حوالي ٧,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة[٤١].

واشترط الصندوق[٤٢] على البلدان الأعضاء الراغبة في الاستفادة من هذه

---

(٤١) شاركت في تمويل هذه التسهيلات ١٣ دولة عضواً في الصندوق بالاضافة إلى سويسرا. وكانت السعودية الدولة العربية الوحيدة التي وافقت على تقديم قروض حجمها أكثر من ١,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لهذا الغرض. انظر:

IMF - Survey, January 11, 1982, p. 13.

(٤٢) حول تفاصيل هذه الشروط، أنظر:

J. Gold: «Financial Assistance...».

المرجع السابق نفسه، ص ٣٤ و٣٥.

التسهيلات أن تبرهن عن حاجة ماسة إلى تمويل إضافي تفوق قدرتها الاقتراضيـة، وأن تكون في صدد مواجهة مشكلة بنيوية طويلة الأجل تحتاج الى قروض لا يمكن تسديدها خلال الفترة المحددة للقروض ضمن إطار السحوبات التسليفية. كما يترتب عليها التقدم بطلب للحصول على ترتيبات دعمية أو موسعة لهذا الغرض. وعند توفر هذه الشروط يمكن للعضو أن يحصل على قروض تصل إلى ١٤٠٪ مـن الحصـة خلال فترة سنتين ويمكـن للصنـدوق أن يمددهـا الى ثلاث سنوات. وأما إعادة دفع هذه القروض، فتتم على أقساط تبدأ بعد ثلاث سنوات ونصف من الحصول عليها وتنتهي بانتهاء السنة السابعة، على أمل أن يتم تصحيح ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة. وحدد الصندوق نسبة تصاعـديـة قـدرهـا ٠,٢٪ للسنوات الثلاث الأولى تضاف إليها نسبة ٠,١٢٥٪ لكل سنة تليها كرسم رمزي يضاف إلى معدل الفائدة الذي يدفعه الصندوق على القروض التي يحصل عليها لتمويل هذه التسهيلات.

وتشير السحوبات الفعلية ضمن إطار هذه التسهيلات التي وصلت الى ٢٠٥ و٩٤٣ و١٤٦٩ مليون وحـدة حقـوق سحـب خـاصـة في السنـوات ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي[٤٣] ومعـدلات الفـائـدة التي تـراوحـت بين ١٣ و١٤٪[٤٤] إلى الصعوبات المالية التي تواجـه البلـدان الراغبـة في الحصـول على قروض من هذا النوع. ولما كانت تكاليف هذه القروض لا تحتمل بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فقد تقرر في نهاية عام ١٩٨٠ فتح حساب تعويضي خاص لتقديم معونات مالية بنسب مختلفة من معدل الفائدة المترتب على البلدان النامية الفقيرة المستفيدة من هذه التسهيلات. وأما تمويل هذا الحساب فيتم من خلال

---

(٤٣) انظر: Finance and Development, No. 1, March 1982, p. 3.

(٤٤) أنظر: IMF – Survey, January 11, 1982, p. 13.

اعانات اختيارية تقدمها البلدان الأعضاء ومن ريع استثمارات الصندوق ومدخرات صندوق الأمانات وغيرها من المصادر[٤٥] .

بعد هذا الاستعراض السريع لأهم الخصائص الفردية للتسهيلات التمويلية الخاصة، يمكننا استخلاص الميزات المشتركة بينها وبعض الملاحظات العامة الأخرى ذات العلاقة بها وتحديدها بالنقاط التالية :

١ ـ تشكل السياسات الخاصة والتسهيلات المتفرعة عنها نقطة تحول نوعي مهمة في عمل الصندوق ونشاطاته منذ تأسيسه وحتى الآن . ففي حين أن اهتماماته كانت مركزة ـ في فترة تأسيسه الأولى ـ على معالجة المشاكل النقدية للبلدان الصناعية التي أوجدته والعمل على مساعدتها في تجاوز أزمات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها، نجده ـ من خلال هذه التسهيلات ـ يحول اهتمامه إلى مشاكل موازين مدفوعات البلدان النامية ويعمل على مساعدتها في إيجاد حلول لمشاكلها التنموية البنيوية المتوسطة الأجل . واهتمامه بمعالجة مواقع محددة في موازين مدفوعات هذه البلدان وفي حدود تتجاوز حدود الحصص، يعتبر مؤشراً مهماً على هذا التحول .

٢ ـ وعلى نقيض مرحلة التأسيس الأولى حيث اقتصرت نشاطاته التمويلية على استخدام مورده الرئيسي وهو الحصص التي يساهم بها الأعضاء في تمويله، بدأ الصندوق مع تطوير هذه السياسات والتسهيلات بالبحث عن موارد إضافية عن طريق الاقتراض الخارجي . ويملك الصندوق في هذا المجال حرية انتقاء العملات التي يحتاجها الأعضاء واختيار المصادر التي يمكن أن تقدم له قروضاً كافية وبشروط مناسبة .

---

(٤٥) تصدرت السعودية قائمة البلدان التي ساهمت في تمويل هذا الحساب التعويضي الخاص بتسهيلات التمويل التكميلي وتلتها فرنسا وهولندة وسويسرا .
أنظر: المرجع السابق، الجدول رقم ٥، ص ١٣ .

٣ - لا يمكن الاستفادة من هذه التسهيلات ما لم يتأكد الصندوق من حاجة البلد العضو الماسة إليها ومن أن هذه الحاجة وليدة مشكلة في ميزان مدفوعاته أو أنها ذات علاقة بحجم الاحتياطي الأجنبي المتوفر لديه وتطوره. وفي حال عدم قناعة ادارة الصندوق بأسباب الأزمة أو تأكدها من أن استخدام القروض سيتعارض مع أهدافه يمكنها الامتناع عن تقديم التسهيلات المطلوبة.

٤ - ربطت إمكانية السحب ضمن إطار هذه التسهيلات بنسب متفاوتة من حصة البلد المعني في الصندوق. وتعرضت سقوف السحب هذه وربطها بنظام الحصص لانتقادات شديدة بسبب تضييقها الخناق على البلدان النامية التي تتميز بحصص صغيرة نسبياً بالمقارنة مع حصص البلدان الصناعية. وسعت ادارة الصندوق الى التجاوب مع هذه الانتقادات عن طريق إدخال تعديلات تستهدف رفع سقوف السحب. ففي عام ١٩٧٩ رفع سقف السحب التراكمي على الحصة من ٢٠٠٪ الى ٣٠٠٪ ثم إلى ٦٠٠٪ عام ١٩٨٠، على أن تحسب هذه النسبة لفترة ثلاث سنوات شريطة ألاّ تتجاوز نسبة السحب وسطياً في السنة حدود الـ ٢٠٠٪. ولم يمض وقت طويل حتى عُدِّلت هذه النسبة ثانية إلى ٤٥٠٪ خلال ثلاث سنوات ووسطي قدره ١٥٠٪ في السنة على ألاّ يتجاوز حجم السحوبات في أي وقت من الأوقات حدود ٦٠٠٪ من الحصة[٤٦]. والهدف من تحديد فترة احتساب السقف الى ثلاث سنوات هو تجاوز النسب المحددة للسنة الواحدة على أن تعدل نسب الاستخدام في السنتين الأخريين بما يتفق مع السقف المحدد.

٥ - يحصل الصندوق على رسوم رمزية بسيطة من الأعضاء المستفيدين من تسهيلاته تقدر وسطياً بـ ٠,٥٪ تضاف إلى نسب الفائدة التي يدفعها الى الجهات

---

(٤٦) انظر: Finance and Development, No. 2. June 1981, p. 16.

القارضة. ولا يملك الصندوق صلاحية فرض رسوم مختلفة على أعضائه لقاء استخدامهم لموارده. كما تعتمد أسعار الفوائد التي يدفعها الصندوق للجهات القارضة على أسعار الفوائد السوقية من حيث المبدأ إلا أنها تختلف بحسب اختلاف مصادر التمويل نفسها.

٦ - تتميز القروض التي يحصل عليها الأعضاء ضمن إطار التسهيلات الخاصة بفترات سداد متفاوتة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات. تتم خدمة هذه القروض (تسديد الأقساط مع الفوائد) وفق برامج زمنية محددة يتفق بشأنها مع إدارة الصندوق. يتم تسديد هذه القروض بحقوق السحب الخاصة أو باحدى وسائل السيولة الدولية المقبولة من قبل الصندوق؛ أي لا يمكن تسديدها بالعملة الوطنية للبلد المستفيد.

٧ - يشترط الصندوق على جميع البلدان الأعضاء الراغبة في الحصول على قروض ضمن إطار هذه التسهيلات أن تبدي استعدادها المبدئي للتشاور مع خبرائه والاستجابة لارشاداتهم في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالقروض. وتتفاوت الشروط التي يفرضها الصندوق بحسب نوع التسهيلات؛ ففي بعض الحالات يكتفي بربط إمكانية الحصول على قروض بالاطلاع على الاجراءات التي ينوي العضو اتخاذها لمعالجة مشكلة ميزان مدفوعاته والموافقة عليها، وفي حالات أخرى تربط هذه الامكانية بالالتزام ببرنامج اقتصادي محدد.

٨ - يسعى الصندوق منذ مطلع الثمانينات إلى توسيع نطاق تسهيلاته الخاصة لتشمل تسهيلات جديدة تستهدف مساعدة البلدان النامية الأعضاء في الحصول على قروض لتغطية استيرادها للأغذية، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدان النامية ذات الدخل الضعيف التي تعاني من القحط والجفاف وسوء المواسم الزراعية مما يضطرها الى زيادة استيرادها من المواد الغذائية بشكل مفاجىء أو تلك البلدان التي تُفاجأ بارتفاع ملحوظ في أسعار المواد الغذائية التي تستوردها، الأمر الذي يضطرها إما إلى تقليص هذه المستوردات كمياً أو نوعياً، أو السعي للحصول على قروض

تستطيع بواسطتها تغطية تكاليفها المتزايدة. ولا تزال المشاورات مستمرة في هذا المجال[٤٧].

وأخيراً يجدر التنويه إلى أن المرونة التي يسعى الصندوق إلى ادخالها على نشاطاته التمويلية من خلال التسهيلات الخاصة، تبقى أسيرة إطار ضيق من الموارد بالقياس الى ما يحتاجه تمويل نظام مدفوعات متعددة الأطراف كنظام الصندوق.

١ - ٣ - ٤ قروض صندوق الأمانات

تم في إطار التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق عام ١٩٧٦ تأسيس صندوق فرعي للأمانات أوكلت إليه مهمة تقديم قروض إضافية بشروط امتيازية لمساعدة البلدان النامية الفقيرة[٤٨] في تصحيح موازين مدفوعاتها، على أن يمول هذا الصندوق من أرباح مبيعات صندوق النقد الدولي من موجوداته من الذهب ومن الهبات والقروض التي يحصل عليها من أعضائه لهذا الغرض ومن صافي أرباح عملياته التمويلية. ويعرف أن الصندوق بدأ ببيع جزء من موجوداته من الذهب تمشياً مع الرغبة في تخفيض تدريجي لدور الذهب كاحتياطي دولي وتعزيز دور حقوق السحب الخاصة وتوسيع استخدامها لتصبح الاحتياطي الرئيسي المستخدم في الصندوق. وتقرر آنذاك التخلص من ٥٠ مليون أونصة من الذهب على أن يوزع نصفها على الأعضاء بحسب حصصهم في الصندوق وأن يباع النصف الآخر خلال فترتين كل منهما سنتان عن طريق مزادات علنية مباشرة ينظمها الصندوق بشكل رُبع سنوي لهذا الغرض. وتقتطع من أرباح هذه المبيعات حصص البلدان

---

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: IMF — Survey, Oktober 13, 1980, p.315.

(٤٨) يقصد بهذه البلدان تلك التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها حدود الـ ٣٠٠ وحدة حقوق سحب خاصة سنوياً، والتي دوِّنت أسماءها في سجل خاص لهذا الغرض.

النامية وتوزع عليها مباشرة. وما تبقى من الأرباح يحوّل الى صندوق الأمانات لتمويل قروضه[٤٩].

وبدأ هذا الصندوق الفرعي منذ تأسيسه بتقديم قروض الى البلدان النامية الفقيرة حـدّد سقفها بنسبة موحدة على أساس حصص البلدان المعنية في نهاية عام ١٩٧٥. وحدد الصندوق رسم خدماته بـ ٠,٥٪، علماً بأن هذه القروض معفية من الفوائد وأنه من الواجب تسديدها خلال فترة لا تتجاوز العشر سنوات وأن يبدأ التسديد على أقساط نصف سنوية اعتباراً من السنة السادسة للحصول على القروض. ويشترط الصندوق الفرعي على البلدان الراغبة في الحصول على قروضه أن تتقدم ببرامج لتصحيح موازين مدفوعاتها أو أن تكون قد اتفقت مع خبراء الصندوق الأم على برامج محددة لهذا الغرض أو أن تتقدم بطلب الحصول على ترتيبات دعمية يتضح من خلالها قـدرتها الاقتراضيـة وأوضـاعهـا الاقتصـاديـة وشروط تصحيح موازين مدفوعاتها. ويشير الجدول التالي إلى التطور البطيء لقروض هذا الصندوق خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم (٩)
قروض صندوق الأمانات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١[٥٠]
(بملايين حقوق السحب الخاصة)

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
القروض	٦٨٨	٥٢٧	١٢٥٦	٣٦٨

(٤٩) تنازل عدد من البلدان النفطية عن نصيبه من أرباح مبيعات الذهب لصالح صندوق الأمانات. وهذه البلدان هي: العراق وقطر والكويت ودولة الامارات العربية وفنزويلا؛ وقد بلغ نصيبها مجتمعة ٣٠ مليون دولار. أنظر:

Finance and Development No. 3, Spt. 1978, p. 38.

(٥٠) المصدر: Finance and Development No. 1, March 1982, p.3.

١ ـ ٣ ـ ٥ حقوق السحب الخاصة

حقوق السحب الخاصة هي نقد احتياطي دولي مصطنع يستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية التقليدية كالذهب والدولار واحتياطيات النقد الأجنبي الأخرى القابلة للتبادل الحر خارج حدود أوطانها[٥١] . وإيجاد هذه الحقوق جاء نتيجة قرار اتخذ في الاجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي الذي عقد في ريودي جانيرو عام ١٩٦٨ بعد أن تقدمت مجموعة البلدان الصناعية العشرة باقتراح بهذا الخصوص. وفي عام ١٩٦٩ نفذ التعديل الأول لاتفاقية الصندوق الذي تضمن منحه صلاحية تطوير هذا الاحتياطي الجديد ليستخدم بصفة تجريبية الى جانب وسائل السيولة الأخرى. وفتح الصندوق حساباً خاصاً بحقوق السحب الخاصة وذلك الى جانب الحساب العام الذي يضم عمليات الصندوق بالاحتياطيات التقليدية. وأوكل الى الصندوق مهمة تحديد كمية حقوق السحب الخاصة المطلوب خلقها وتوزيعها على البلدان الأعضاء وفقاً لحصصهم، على أن تتخذ قرارات التوزيع كل خمس سنوات وأن يتم التوزيع الفعلي سنوياً. كما عهد الى الصندوق باتخاذ قراراته بهذا الصدد بأغلبية ٨٥٪.

ويحق لأي بلد عضو استخدام ٧٠٪ من نصيبه من هذه الحقوق خلال فترة خمس سنوات، اي أن في وسعه تجاوز هذه النسبة في احدى السنوات على أن تعدل نسبة الاستخدام في السنوات الأخرى. كما يتعهد كل بلد مشارك بتقديم ضعفي حصته من حقوق السحب الخاصة بعملته الوطنية أو عملات أخرى قابلة للتبادل الحر مقابل حصوله على كمية مماثلة من هذه الحقوق. ويضمن الصندوق

---

(٥١) حول هذا الموضوع، أنظر: نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي، المجلد الثاني، العدد ١٨، أيار ـ مايو ١٩٨٢، ص ٥٦.

في كافة عملياته أسعار صرف محددة بالقيمة المطلقة لـوحـدة حقـوق السحـب الخاصة ، وذلك لضمان حصول البلد الساحب على القيمة نفسها ، بصرف النظر عن حجم العملية ومدتها والمشاركين فيها وتطور أسعار صرف العملة التي قدمت بالمقابل(٥٢) .

ولا يجوز استخدام هـذه الحقـوق إلا في حـالـة حـدوث عجـز في ميـزان المدفوعات ، أي أنه لا يجوز استخدامها كمبرر لتطوير عجز مقصود أو لتعزيز احتياطيات البلد المعني من أصول السيولة الدولية . ويمكن لأي بلد مشارك يواجه عجزاً في ميزان مدفوعاته أن يحصل من أي بلد آخر يتميز بفائض في ميزان مدفوعاته على عملات صعبة مقابل حقوق سحب خاصة بشكل آلي ودون شروط مسبقـة . ويتعـرض أي بلـد يخل بشروط استخـدام هـذه الحقـوق لعقـوبـات الصندوق . ومن حق الصندوق أن يسحب الحقوق الموزعة على الأعضاء اذا ما قاد استخدامها الى توسع غير مرغوب فيه في العرض النقدي على الصعيد الدولي . كما أن له الحق في تعديل نسب وفترات التوزيع اذا ما حدثت تطورات تستوجب ذلك . ويقتضي نظام الصندوق ضرورة مراعاة خلـق هـذه الحقـوق وتـوزيعهـا واستخدامها لأهدافه وضرورة الحيلولة دون أن يقود استخدامها الى ركود أو

---

(٥٢) حددت في حينه قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بما يعادل قيمة دولار واحد من الذهب ، أي ٠,٨٨٦٧١ غراماً . ونتيجة لذبذبة أسعار صرف الدولار أعطي الصندوق في التعديل الثاني لاتفاقيته صلاحية اختيار أسلوب مناسب لتقييم هذه الحقوق لتحريرها من أسلوب تقييمها بالدولار والذهب . وهكذا طور أسلوب التقييم بسلة العملات التي تضم ١٦ عملة يتميز اقتصاد بلدانها بأعلى قيم للصادرات بين الأعضاء خلال خمس سنوات . وفي عام ١٩٨١ أدخلت تعديلات جديدة على سلة العملات بحيث أصبحت تضم عملات البلدان الخمس الأولى بين الأعضاء من حيث قيمة الصادرات خلال خمس سنوات وهي : الدولار الامريكي والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني الغربي والين الياباني . حول هذه التعديلات ، أنظر :
Finance and Development
No. 3.Sept. 1978 p. 29,
No. 1. March 1981 p. 6.

كساد أو تضخم على صعيد الاقتصاد العالمي .

وعلى الرغم من الفوائد الكثيرة التي تتميز بها هذه الحقوق[٥٣] ، باعتبارها احتياطياً جديداً يبدد مساوىء الاحتياطيات التقليدية ويسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة في قرارات ايجادها وتوزيعها وشروط استخدامها ويحرر نظام النقد الدولي من خطورة الاعتماد على عجز ميزان المدفوعات الامريكي لتغطية احتياجات العالم الى وسائل السيولة الدولية ومن خطورة الربط بين احتياجات العالم الى وسائل السيولة الدولية وانتاج معدن معين كما هو الحال بالنسبة للذهب ، فإن ربط توزيع هذه الحقوق بحجم الحصة في الصندوق يعتبر حجر عثرة يعيق استخدامها بشكل فعّال لمعالجة مشاكل السيولة التي يعاني منها العديد من البلدان النامية . كما أن عدم أخذ احتياجات البلدان النامية بعين الاعتبار عند تحديد كمية هذه الحقوق الواجب ايجادها يفقد هذه الحقوق الكثير من فعاليتها ضمن اطار نظام النقد الدولي .

١ ـ ٤ علاقته بالمصرف الدولي

سبق لنا أن نوهنا بأن تأسيس كلتا المنظمتين الدوليتين صندوق النقد ومصرف الانشاء والتعمير كان بمثابة حل وسط بين عدد من الخطط والأفكار التي طرحت قبيل انعقاد مؤتمر برتن وودز ، واستهدفت معالجة الأوضاع النقدية والمالية الدولية في ظل ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل تصورات معينة لمستقبل الاقتصاد العالمي . واتضح لنا أن الغاية الرئيسية من صندوق النقد الدولي هي تنظيم العلاقات النقدية والتجارية الدولية وتعزيز التعاون والتشاور في هذه المجالات

(٥٣) أصدر الصندوق ٩,٥ مليارات من حقوق السحب الخاصة خلال أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ وزعت في حينه على ١١٢ بلداً عضواً . كما تم توزيع حوالى ١٢ ملياراً من هذه الحقوق خلال السنوات الثلاث الماضية ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ بمعدل ٤ مليارات في السنة . وتعتبر هذه التجربة حديثة العهد يصعب اصدار أحكام مبكرة على نجاحها أو فشلها ، انظر :
Finance and Development, No. 3, September 1982, p. 31.

وتقديم قروض وسلف قصيرة الأجل الى البلدان الأعضاء لمعالجة عُجوز مؤقتة في موازين مدفوعاتها بغية الحيلولة دون لجوئها الى اجراءات تقييدية تسيء الى تطور التجارة الدولية والاقتصاد العالمي . وأما الغاية الأساسية من مصرف الانشاء والتعمير فهي تكمن ولا شك في إعادة تنظيم أوروبا التي دمرتها الحرب وإعادة بناء اقتصادها من جديد . لذا ، فقد تركزت مهام المصرف ـ كما جاء في دراسة اللجنة الفنية التي شكلت لهذا الغرض(٥٤) ـ على تقديم قروض ومعونات وضمانات طويلة الأجل إلى البلدان الأعضاء تساعدها على تجاوز مشاكلها التنموية وإعمار ما خلفته الحرب من دمار وخراب . وحددت الأهداف الأساسية للمصرف بالنقاط التالية :

١ ـ تسهيل وتشجيع توظيف رؤوس الأموال في البلدان الأعضاء من أجل ترميم اقتصاد ما بعد الحرب وتخفيف الأضرار التي لحقت بالبلدان الأعضاء ودعم الاستثمار من أجل الأغراض السلمية وتحويل الموارد الضرورية التي تحتاجها البلدان الأقل نمواً .

٢ ـ تشجيع التوظيف والاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم الضمانات والمشاركة في استثمارات القطاع الخاص والعمل على سد الثغرة في حال غيابه في البلدان الأعضاء .

٣ ـ تنظيم عمليات التبادل الدولية ومساعدة الأعضاء في الحفاظ على توازن موازين مدفوعاتهم على المدى الطويل .

٤ ـ تنظيم عمليات الاقراض وضمانات التحويلات التي تتم بطرق أخرى خارج نطاق المصرف .

٥ ـ المساهمة في تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء من خلال عمليات التوظيف والاستثمار الدولية .

---

(٥٤) شارك في هذه اللجنة عدد من كبار الاقتصاديين العالميين آنذاك وعلى رأسهم جون مايترد كينز . لمزيد من المعلومات حول أعمال اللجنة والأهداف التي صاغتها ، أنظر : عبدالقادر سيد أحمد : « دور البنك الدولي . . . » . المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥ .

من خلال مقارنة بسيطة بين أهداف المصرف وأهداف الصندوق[٥٥] يتضح أن نشاطات الصندوق موجهة نحو تحقيق استقرار نقدي على الصعيد الدولي، في حين أن نشاطات المصرف موجهة نحو الانماء وإعادة التعمير وأن كليهما معني بتشجيع التجارة الدولية وتصحيح موازين المدفوعات بشكل أو بآخر. ويبدو أن هذه الأهداف تتميز بالتكامل؛ ففي حين أن الصندوق يركز اهتمامه على الاقتصاد الكلي وسياسة موازين المدفوعات في إطار المعالجة القصيرة الأجل، نجد أن المصرف يهتم ببرامج ومشاريع انمائية ذات أبعاد طويلة الأجل. وعلى الرغم من تركُّز مهام الصندوق على الأمور النقدية والمصرف على الأمور الاستثمارية والتنموية بشكل رئيسي، فإن كليهما معني بالفعاليات والنشاطات الاقتصادية الدولية كتشجيع التجارة العالمية ورفع مستوى الانتاج ومعدلات النمو على الصعيد الدولي. ويتعاون كلاهما مع المنظمات الدولية الأخرى التي تمارس تأثيراً مباشراً على هذه الفعاليات.

ولا يخفى أن هناك علاقات وثيقة بين المنظمتين الدوليتين على الرغم من محاولات الفصل بين مهامهما. فقد اشترطت اتفاقية التأسيس على أن عضوية الصندوق تعتبر شرطاً أولياً لعضوية المصرف. وكذلك تشير المواقع الجغرافية المتجاورة لادارتهما والقنوات الواصلة بينهما الى العلاقات التي تربطهما. كما أن اجتماعات مجالسهما التنفيذية الدورية التي تعقد في أوقات مختلفة ليتسنى لبعض المسؤولين فيهما حضور اجتماعات الطرف الآخر واجتماعاتهما السنوية المشتركة واصدارهما للعديد من النشرات والمجلات والتقارير المشتركة ونظام تبادل المعلومات الذي يربطهما، تشير كلها الى مدى التعاون بينهما والأبعاد المرتقبة منه. وتزداد أواصر هذا التعاون كلما دعت الضرورة إلى مشاركة كليهما في تمويل برامج تصحيحية مشتركة كل حسب اختصاصه.

---

(٥٥) انظر: ص١٤ من هذه الدراسة.

وكان من نتائج تطورهما العملي خلال أكثر من عقدين من الزمن، أن تم الاتفاق بينهما[٥٦] على أن يعهد للصندوق بتقييم أوضاع البلدان الأعضاء اقتصادياً والتشاور معهم في صياغة برامج وسياسات تصحيحية تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وعلى أن يتبنى المصرف وجهات نظر الصندوق ويعتمدها كأساس لنشاطاته. كما عهد للمصرف بالتشاور مع الأعضاء في صياغة برامج التنمية وتقييم المشاريع التي يساهم في تمويلها على أن تتبنى ادارة الصندوق وجهات نظر المصرف في هذه المجالات. كما اتفق على تبادل وجهات النظر بينهما بالنسبة للنشاطات التي لا يمكن حصرها ضمن إطار مسؤولية أحدهما. كذلك بذلت مساع متزايدة خلال السنوات الأخيرة من أجل مزيد من التنسيق والتكامل بين سياساتهما، وذلك في ضوء القناعة بضرورة مراعاة حجم وطبيعة عُجوز موازين مدفوعات البلدان الأعضاء وحاجة البلدان النامية منها الى تعديلات بنيوية على المدى المتوسط والطويل والطلب المتزايد على الموارد وضرورة تأمين تدفقات مالية لمعالجة مشاكل هذه البلدان.

وفي الواقع تتجسد طبيعة العلاقات بين هاتين المنظمتين الدوليتين في كونهما أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي وضمان استمراريته. وهذا يعني أنهما ينتميان إلى ايديولوجية واحدة وأن سياساتهما تأخذ مسبقاً صيغة تتفق مع مبادىء هذا النظام وأهدافه.

١ ـ ٥ علاقته بالولايات المتحدة

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور منظم السلطة النقدية العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ظروف كانت تسعى فيها الى الهيمنة على العالم الرأسمالي.

---

(٥٦) انظر: «صندوق النقد الدولي ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥: عشرون عاماً من التعاون المالي الدولي»، واشنطن ١٩٦٩، ص ٦٠٣. في: شريل باير: «فـخ القروض الخارجية ...»، المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

ووجدت الباب مفتوحاً أمامها لغزو اقتصادي واسع النطاق في أرجاء مختلفة من العالم . وكان لزاماً عليها وفقاً لهذه السياسة أن تزيد حجم كتلتها النقدية من أجل تمويل مشاريعها وبرامجها الاقتصادية والعسكرية التوسعيـة في أوروبـا واليـابـان وجنوب ـ شرق آسيا ، وأن تعمل على إنشاء منظمات دولية يقع على عاتقها مهمـة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يحقق لها مصالحها ومصالح حلفائها ويحول دون الاطاحة بالنظام الاقتصادي العالمي الحالي . وكان صندوق النقد الدولي واحداً من هذه المنظمات التي أنشئت بوحي أمريكي وترعرعت في ظل الوصاية الأمريكية . ولعل اختيار موقع إدارة الصندوق بالقرب من مقر كبار المسؤولين في العاصمة الامريكية ينبىء بالأهمية الكبيرة التي تعلقها الادارة الأمريكية على الدور الذي يمكن للصندوق أن يلعبه ضمن إطار سياستها الاقتصادية والخارجية . وهكذا أخذت علاقة الجانبين صيغة توجيه مباشر في بداية عهد الصندوق وحتى مطلع الستينات حيث لم يكن في وسع إدارته التحرك دون الحصول على موافقة مسبقة من وزارة المالية الأمريكية[٥٧] .

وفي حقبة الستينات تراجع التأثير الأمريكي المباشر على الصندوق نتيجة ضغوط مارستها بلدان أوروبا واليابان والعديد من البلدان النامية الفتية التي كانت تسعى الى الحصول على مكان مناسب لها في حقل الصراعات الدولية . وسرعان ما سعت الولايات المتحدة الى استغلال هذه التطورات لإرساء قواعد استراتيجية جديدة تستهدف جذب بلدان أوروبا الغربية واليابان للمساهمة في تمويل قروض وضمانات جماعية لصالح البلدان النامية . وفي هذا الاطار أسند الى الصندوق دور جديد حيث أوكل اليه مهمة دراسة أوضاع البلدان المعنية وتقرير ما اذا كانت تستحق العون ، علماً بأن هذا العون غالباً ما كان وسيلة لدعم حكومة معينة أو لضمان سلامة سلوكها في ظروف معينة وفقاً لمعايير تتفق من حيث المبدأ مع

---

(٥٧) انظر: شريل باير: « فخ القروض الخارجية . . »، المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٦ .

المعايير الأمريكية. ولم يكن هذا التوجه بمثابة تنازل أمريكي في علاقة الولايات المتحدة مع الصندوق وإنما مجرد التفاف حوله لتحقيق أهداف معينة بأسلوب غير مباشر. فالولايات المتحدة وحلفاؤها يملكون من القوة التصويتية في الصندوق ما يضمن لهم تمرير سياستهم عبره واعطاءها طابعاً دولياً محايداً، وذلك انطلاقاً من أن حكومات البلدان المعنية تفضل عملياً تجاه شعوبها الانصياع الى ارشادات منظمة دولية على قبول معونات ونصائح مباشرة من حكومة الولايات المتحدة[٥٨].

وتميز التأثير الامريكي على الصندوق منذ نشأته بطابعين مهمين أحدهما إداري تنظيمي والآخر نقدي مالي. فمن الناحية الادارية التنظيمية ظهرت سيطرة الامريكيين وحلفائهم الأوروبيين على المراكز الحساسة في ادارة الصندوق بشكل واضح. فالمدير العام للصندوق أوروبي الجنسية ونائبه أمريكي الجنسية بحكم الأعراف المتبعة[٥٩]. وعلى الرغم من وجود مجلس للمحافظين يعتبر بمثابة جمعية عمومية تضم ممثلين عن جميع البلدان الأعضاء فيه، فإن هذا المجلس قلما مارس نشاطاً عملياً مباشراً لأنه يوكل الى المجلس التنفيذي صلاحيات واسعة باستثناء أمور نصت الاتفاقية الأساسية أن يبت فيها مجلس المحافظين كقبول أعضاء جدد وإعادة النظر في نظام الحصص والاستغناء عن عضوية أحد الأعضاء. ويضم المجلس التنفيذي أعضاء يمثلون الدول الخمس صاحبة أكبر الحصص وعشرون عضواً آخر يتم اختيارهم وفق قواعد التمثيل الجغرافي لمجموعات البلدان وعضوان يمثلان الدولتين اللتين جرى على نقدهما أكبر السحوبات في السنة الفائتة ان لم تكونا ممثلتين أصلاً في المجلس. وبما أن الولايات المتحدة تملك أكبر حصة في

---

(٥٨) عبر أحد كبار الاقتصاديين الأمريكيين عن هذه الحقيقة بقوله: «... في مجال السياسة المالية والنقدية الحساس تجد الحكومات أنه من الأيسر عليها أن تقبل نصائح منظمة دولية موضوعية ومحايدة وذات كفاءة رفيعة من أن تقبل نصائح الحكومات الأخرى بغض النظر عما فيها من صواب أو حسن نية». من شريل باير: «فخ القروض الخارجية...»، المرجع السابق نفسه، ص ٣٥.

(٥٩) أنظر: شريل باير: «فخ القروض الخارجية...». المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٧.

الصندوق وبالتالي أكبر قوة تصويتية فيه[٦٠] فهي تمارس تأثيراً لا يستهان به على قرارات المجلس .

ولعل التأثير المباشر على عمليات اتخاذ القرارات يعتبر أقل خطراً من قوة تأثير الولايات المتحدة على حلفائها والبلدان الصغيرة السائرة في فلكها ومن الدور القيادي الذي تلعبه ضمن نطاق نظام النقد الدولي بشكل عام . فاستخدام الدولار كنقد قيادي لتعزيز احتياطيات الصندوق من السيولة الدولية[٦١] ، يبرر عجز ميزان المدفوعات الأمريكي ، الأمر الذي سبب متاعب كثيرة للاقتصاد العالمي . فعجز هذا الميزان كان أحد أهم مصادر الأزمات النقدية الدولية في نهاية الستينات ، لأن حجمه الذي يحظى بتغطية قانونية ضمن إطار نظام النقد الدولي بحجة ضرورة تأمين السيولة التي يتطلبها نمو التجارة الدولية ، كان أقل بكثير من حجم الالتزامات النقدية الامريكية المصدرة إلى الخارج والمستخدمة لتغطية استثمارات خارجية أو نفقات عسكرية أو كاحتياطي متوفر لدى البلدان الأخرى . ولا عجب في ظل هذا الدور أن يتميز موقف الصندوق مع الولايات المتحدة ببعض المرونة وألاّ يمارس تجاهها مواقف صلبة كتلك التي يواجه بها البلدان الأعضاء الأخرى في حال اختلاف وجهات نظرها مع خبرائه .

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لاصلاح نظام النقد الدولي والتعديلات الطفيفة التي أدخلت على نظام الصندوق والخدمات التي يقدمها الى أعضائه ، يبقى مولوداً أمريكياً ترى فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون وسيلة ناجعة للحفاظ على مصالحها من خلال صيانته لنظام النقد الدولي الحالي .

---

(٦٠) انظر ، ص ١٨ من هذه الدراسة .

(٦١) يعتبر سحب البلدان ذات النقد القيادي كالولايات المتحدة (وبريطانيا سابقاً) على الصندوق ، بمثابة عملية إقراض له لا اقتراض منه . كما هو الحال بالنسبة إلى الأعضاء الآخرين . فاذا ما انخفض احتياطي الصندوق من النقد القيادي يمكنه أن يطلب من العضو صاحب هذا النقد أن يقدم قروضاً الى الصندوق ، أو أن يوافق على حصول الصندوق على نقده من جهات أخرى .

١ ـ ٦ علاقته بالبلدان النامية

يعرف أن اتفاقية برتن وودز لم تتعرض من حيث المبدأ إلى قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بشكل مباشر،لأن معظم هذه البلدان كانت ترزح تحت نير الاستعمار المباشر باستثناء بلدان أمريكا الجنوبية التي لم تعر الصندوق اهتماماً كبيراً إلا في مطلع الستينات حيث بدأت تسعى إلى الاستفادة من موارده بعد أن تأثرت احتياطياتها من السيولة الدولية بسبب هبوط أسعار المواد الأولية أثناء الحرب الكورية في الخمسينات. وتبع ذلك حصول العديد من البلدان النامية على استقلالها وانضمامها الى المنظمات الدولية المختلفة لتمارس حقها في طرح مشاكلها على بساط البحث والحصول على الدعم المادي والفني الذي تحتاجه عملية تنميتها. وهذا ما يشير الى أن مشاكل البلدان النامية لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل مؤسسي الصندوق الذي أوكل اليه معالجة المشاكل النقدية القصيرة الأجل للبلدان الصناعية. غير أن الأبعاد الخطيرة للمشاكل البنيوية للبلدان النامية على الاقتصاد العالمي اضطرت الصندوق إلى إعطاء مشاكل هذه البلدان قسطاً كبيراً من اهتماماته في وقت لاحق.

ولم تلبث العلاقات بين الصندوق والبلدان النامية أن تعرضت إلى انتقادات شديدة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا والعالم العربي[٦٢]. وأصبح الصندوق يُتهم بأنه أداة من أدوات الاستعمار الجديد وأنه يلعب دوراً سلبياً بالنسبة للبلدان النامية ولصالح البلدان الصناعية الغربية. وأبدى العديد من البلدان النامية استياءه من نظام الحصص والتصويت المتبع في الصندوق الذي يحول دون مشاركته بشكل فعال في اتخاذ القرارات. كما شكت هذه البلدان من قلة عدد العاملين من أبنائها في أجهزة الصندوق، الأمر الذي يضعف مشاركتها في طرح قضاياها والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها. لذا، فقد دعت هذه البلدان إلى إعادة النظر في بنية

(٦٢) أنظر: الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن (الكويتية) في عددها الصادر في ١٩٨٢/٤/١٩.

الصندوق ونظم العمل المتبعة فيه وضرورة الإلتزام بقواعد من شأنها أن تراعي ظروفها التنموية وضرورة تخفيف حدة التمييز بين البلدان الأعضاء من حيث المعاملة أثناء الأزمة وخصوصاً إذا ما تشابهت ظروفها . كما أبدت قلقها لاستخدام الدول الصناعية للصندوق ولسواه من المنظمات الدولية كوسائل للضغط السياسي على البلدان التي تعاني من أزمات مالية ونقدية من خلال دفع هذه المنظمات إلى فرض شروط قاسية تصوغها أيد خفية بشكل يسمح لها أن تمنح القروض والتسهيلات لمن يذعن لرغباتها وتمنعها عمن يتخذ مواقف مغايرة لها[٦٣] .

وتعرض نظام الشروط الذي طوره الصندوق خلال العقدين الأولين من تأسيسه لانتقادات كثيرة من قبل البلدان النامية التي شعرت أن هذا النظام موجه ضد مصالحها في الكثير من الأحيان . ويذكر في هذا المجال أن الاتفاقية الأساسية لم تذكر شيئاً محدداً حول الشروط ، واكتفت بالتنويه بأنه لا يجوز للصندوق استخدام موارده لصالح أعضائه دون الاتفاق معهم على شروط معينة باستثناء السحوبات الاحتياطية والجزء الأول من السحوبات التسليفية . كما منحت الاتفاقية الصندوق حرية اختيار الشروط والسياسات المناسبة الرامية إلى تحقيق أهدافه . وقبل التطرق الى الانتقادات التي توجه إلى نظام الشروط نود تلخيص مرتكزاته الأساسية بالنقاط التالية[٦٤] :

(٦٣) مارست الولايات المتحدة ضغطاً ملحوظاً على الصندوق ليتشدد في شروطه التي يفرضها على البلدان الراغبة في الحصول على قروض وأكدت على ضرورة انتهاج سياسة اكثر تشدداً مع البلدان النامية التي تنتهج سياسات اقتصادية مغايرة للنهج الليبرالي . حول هذا الموضوع ، أنظر : نشرة عالم النفط ، المجلد الرابع عشر ، العدد ٣٣ آذار ـ مارس ١٩٨٢ . هذا في الوقت الذي شددت فيه واشنطن ضغوطها على الصندوق لحمله على تقديم قروض سخية إلى بلدان موالية لها كدولة أفريقيا الجنوبية التي وافق الصندوق مؤخراً (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٢) على منحها قروضاً حجمها مليار دولار بفوائد منخفضة نسبياً ، وذلك على الرغم من احتجاجات البلدان النامية وتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة للصندوق بعدم تقديم قروض لهذه الدولة العنصرية .

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا النظام ، انظر :

=

١ - يتوجب على الأعضاء الراغبين في الحصول على خدمات الصندوق خارج إطار السحوبات الاحتياطية والجزء الأول من السحوبات التسليفية ابداء استعدادهم للقبول بمبدأ التشاور مع خبراء الصندوق في صياغة سياسات وبرامج تستهدف اعادة الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال السعي الى تصحيح أوضاع موازين مدفوعاتهم. ولا يجوز ان تتعرض هذه السياسات والبرامج إلى الخصائص الأساسية لاقتصاد البلد المعني ولا المساس بأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأولوياتها. ويفترض أن تنصب الجهود على تصحيح ميزان المدفوعات وتحسين أوضاعه. ويركز الصندوق هنا على مهامه التقنية وعلى عالمية عضويته وضرورة معاملة جميع الأعضاء بشكل موحد.

٢ - يجب أن تتفق سياسات وبرامج الاستقرار في غاياتها مع أهداف الصندوق. وغالباً ما تتضمن إجراءات تستهدف إلغاء القيود المفروضة على الاستيراد والقطع الأجنبي أو تخفيفها وتعديل أسعار المصرف بشكل تدريجي في حال الضرورة واقتراحات بخصوص مكافحة التضخم وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وتقرن كل سياسة أو برنامج مقترح بفترة التزام محددة لا تتجاوز عادة الخمس سنوات. غير أن التزام البلد المعني بهذه السياسات أو البرامج لا يعني تنازلاً أمام الصندوق لأنه ليس من حق الأخير التدخل المباشر أو إملاء تعديلات الزامية تمس السيادة الوطنية.

٣ - يسبق صياغة سياسات برامج الاستقرار عادة ارسال لجان من خبراء الصندوق إلى البلد المعني لاجراء دراسات وافية حول أوضاعه الاقتصادية والمالية والنقدية. وتخضع قسوة الاجراءات المقترحة ومستواها لاعتبارات متعددة أهمها وقع هذه الاجراءات على السكان وظروفهم المعيشية وأثرها على القطاعات

- J. Gold: «Conditionality» IMF - Pamphlet Series No. 31. Washington =
D.C. 1979.

- H. Lipfert: «Einfuerung in die Wachrungspolitik».

المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٢.

المختلفة والصعوبات التي تواجهها حكومة البلد المعني في مجال التطبيق وفترته وحجم الموارد التي يمكن للصندوق توفيرها لصالح البلد المعني خلال هذه الفترة.

٤ - تستهدف جميع السياسات والبرامج تحقيق زيادة ملموسة في احتياطي البلد المعني من السيولة الدولية من جهة، والحفاظ على سلامة أموال الصندوق من جهة أخرى. ويسعى الصندوق من حيث المبدأ إلى منح قروض قصيرة الأجل بغية فسح المجال أمام أكبر عدد من أعضائه للاستفادة من موارده.

٥ - لا تفرض البرامج والسياسات المقترحة على البلد العضو وانما تأخذ صيغة توصيات تتضمن بدائل مختلفة يمكن اتباعها من أجل الوصول الى الأهداف المرجوة. ويترك للبلد المعني اختيار المناسب منها قبل أن يقرر الصندوق ما إذا كان بوسعه تقديم الدعم المادي المطلوب.

وفي الواقع ينطلق الصندوق في فلسفته الاقتصادية وما يتفرع عنها من سياسات وشروط من أن السلوك الاقتصادي الداخلي يشكل السبب الرئيسي لخلل موازين مدفوعات البلدان الأعضاء. وتفسر هذه الظاهرة بأن الصندوق متأثر بظروف تأسيسه حيث اقتصر اهتمامه على معالجة أزمات قصيرة الأجل في موازين مدفوعات البلدان الصناعية الأعضاء تُحمّل مسؤوليتها للسياسة الاقتصادية الداخلية في هذه البلدان. لذا، فإن السعي إلى معالجتها عن طريق تشديد الرقابة على السياسة الاقتصادية وبواسطة إجراءات تستهدف كبح جماح الطلب الداخلي تعتبر إجراءات سليمة لمجابهة هذه الأزمات. غير ان الأوضاع في البلدان النامية تختلف عن تلك التي في البلدان الصناعية اختلافاً كلياً، حيث إن أسباب مشاكل السيولة الدولية وموازين المدفوعات تكمن في المشاكل البنيوية الطويلة الأجل التي تعاني منها هذه البلدان من جهة، وفي عوامل خارجية عديدة لا تستطيع التأثير عليها كتطور التضخم العالمي والتجارة الدولية ومعدلات التبادل التجاري بينها وبين البلدان الصناعية وأزمات الاقتصاد العالمي الأخرى من جهة ثانية. لذا، فإن

توجه الصندوق نحو فرض شروط وإجـراءات تستهـدف السلـوك الاقتصـادي الداخلي والحد من الطلب على غرار ما يمارسه من إجراءات في البلدان الصناعية يعتبر أمراً في غاية الخطورة كونه يؤدي إلى تفاقم الأزمة ونشوء أزمات أخرى في أغلب الأحيان . فالبلدان النامية التي تختلف بنيتها الاقتصاديـة عـن تلـك التي في البلدان الصناعية تعاني من مشاكل تختلف جوهرياً عن تلك التي تعاني منها هذه البلدان ، وإن كان هناك نوع من التشابه الظاهري في المجالات التي تنعكس عليها هذه المشاكل كموازين المدفوعات ، وهي تحتاج بـالتـالي إلى معـالجة تختلـف في جوهرها عن تلك التي تتلقاها البلـدان الصنـاعيـة لتصحيـح أوضـاع مـوازيـن مدفوعاتها . وكان من نتائج هذا التوجه لفلسفة الصندوق وسياساتـه أن تعـرّض نظام الشروط لانتقادات عديدة يمكن تلخيصها بالنقاط التالية[٦٥] :

١ ـ كون السياسات والبرامج التي يشارك في صياغتها الصندوق نابعة من النظام الاقتصادي الرأسمالي وكثيراً ما يبدو أنها تستهدف صيانة هذا النظام أكثر من مراعاتها لمتطلبات النظم الاقتصادية القائمة في البلدان المعنية . وتبدو هذه الاجراءات وكأنها تصلح لمعالجة اقتصاد البلدان المتقدمة أكثر من كونها تراعي ظروف البلدان النامية المعنية .

٢ ـ قسوة الشروط كثيراً ما كانت تؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية يصعب على حكومات البلدان المعنية مواجهتها[٦٦] .

---

(٦٥) انظر:

ـ شريل باير: « فخ القروض الخارجية . . . » ، المرجع السابق نفسه ، ص ٤٠ .

- J. Gold: «Financial Assistance...».

المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢ .

- J. Altmann: «Liquidity Problems...».

المرجع السابق نفسه ، ص ٤٧ .

(٦٦) اضطرت حكومات العديد من البلدان النامية إلى رفض الالتزام بالشروط المفروضة عليها كأثيوبيا وتنزانيا وكوستاريكا ، في حين أن بلداناً نامية أخرى كالهند ويوغسلافيا والبرازيل =

٣ ـ عدم التزام سياسات وبرامج الصندوق في كل الأوقات بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الراغبة في الحصول على معوناته[(٦٧)] .

٤ ـ بعض الشروط استهدف ممارسة ضغط متزايد على الطلب الداخلي لتصحيح عجز ميزان المدفوعات مما أدى الى تراجع معدلات النمو .

٥ ـ صعوبة التنبؤ بامكانية نجاح الاجراءات المقترحة في تحقيق الأهداف المرجوة قبل البدء بالتطبيق العملي لهذه الاجراءات في البلدان المعنية .

٦ ـ ضعف المردود المادي لكثير من هذه الاجراءات بالمقارنة مع التضحيات التي يتوجب على البلد الراغب في الحصول على المعونة أن يقدمها مقابل الحصول على عون مادي محدود نسبياً .

= وزامبيا وتركيا واجهت اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة من جراء تنفيذها شروط الصندوق . لمزيد من التفاصيل حول الأحداث التي عاشتها هذه البلدان ، أنظر : شريل باير : « فخ القروض الخارجية . . . » المرجع السابق نفسه ، ص ١٧٧ ، وصحيفة الشرق الأوسط في عددها الصادر في ٧/١/١٩٨٣ .

(٦٧) اعترضت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت مصر في مطلع الثمانينات على السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية وخصوصاً في ما يتعلق بزيادة الاستثمارات والدعم المخصص لذوي الدخل المحدود وسياسة الأسعار والأجور وسياسة أسعار الصرف . واشترط الصندوق في حينه استجابة الحكومة المصرية لتوصياته قبل الاعلان عن موافقته على منحها قروضاً جديدة . حول هذا الموضوع ، أنظر : صحيفة الشرق الأوسط (السعودية) في عددها الصادر في ١/٤/١٩٨٢ .

كما أعلنت الحكومة المغربية في أيار عام ١٩٨١ أنها ترى في توصيات الصندوق مساساً بسيادتها الوطنية . حول هذا الموضوع ، انظر : الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن الكويتية في عددها الصادر في ١٩/٤/١٩٨٢ .

وبناء على طلب الصندوق ، خفض السودان قيمة عملته الوطنية مرتين في أقل من عام واحد وعمل على إنهاء الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لعدد من السلع الأساسية مما أدى الى حدوث اضطرابات اجتماعية هناك . حول هذا الموضوع ، أنظر : صحيفة الشرق الاوسط في عددها الصادر في ٧/١/١٩٨٣ .

وفي ضوء هذه الانتقادات عملت إدارة الصندوق على مراجعة نظـام الشروط عدة مرات في أعوام ١٩٦٨ و١٩٧٩ و١٩٨١[٦٨]. وانطلـق خبراء الصنـدوق في جميع هذه المحاولات من ضرورة تأمين سلامة أموال الصندوق والحاجة إلى معاملـة مرنة ومتوازنة مع جميع البلدان الأعضاء. كما أيقن هؤلاء أن الظروف الاقتصادية الدولية تفرض مراجعة السياسات والشروط في ما يتعلق بعلاقة الصندوق بالبلدان النامية التي منيت بُعجوز ضخمة في موازين مدفوعاتها نتيجة أزمة الاقتصاد العالمي وما خلفته عليها من آثار إلى جانب المشاكل البنيوية التي تواجهها في عملية تنميتها. وهكذا بدأ الصندوق يخرج عن إطار نشاطاته التقليدية ويعطي البلدان النامية حيزاً كبيراً من اهتماماته. وسعى الصندوق إلى تعزيز دوره التمويلي ضمن إطار حرية التحرك التي يملكها عن طريق تنمية الموارد وإطالة آجال القروض والبحث عن مصادر تمويل جديدة تساعده على تخطي معضلة عدم تكافؤ موارده مع متطلبات البلدان الناميـة على المدى المتـوسـط والطـويـل. كما أن تطـويـر التسهيلات الخاصة أصبح يتطلب تحقيق نوع من التوافق بين السياسات المالية والنقدية والتشدد في ضرورة التزام البلدان الناميـة المعنيـة بسيـاسـات وبـرامـج الاستقرار والشروط الأخرى المتفق عليها مع الصندوق.

وتم في المراجعة الأخيرة لنظام الشروط اعتماد خطوط عريضة جديدة أهمها أن على العضو أن يتقدم بطلبه للحـصـول على قرض من الصندوق في وقت مبكر من الأزمة، وذلك لأن التجارب الماضية أفادت أن البلدان الأعضاء وخصوصاً النامية منها تلجأ إلى الصندوق في مرحلة متأخرة من الأزمة، أي عندما تصل أحوالها درجة مزرية مما يضطر الصندوق إلى التشدد في شروطه لتجاوز الأزمة. كما طرأ تحول نوعي مهم على فلسفة الصندوق التي أصبحت تولي ضرورة رفع مستوى الانتاج والانتاجية وتحسين توزيع الموارد والاستفادة القصوى منها في

(٦٨) انظر: IMF — Survey, March 8, 1982, p. 69/70.

البلد المعني اهتماماً متزايداً . وهذا ما يشير إلى أن هذه الفلسفة بدأت تتجاوز ضرورة اقتصار الاجراءات والشروط على جانب الطلب، إلى الاهتمام أيضاً بالجوانب المتعلقة بالعرض. كما أصبح الصندوق يبدي اهتماماً واسعاً بضرورة التنسيق بين سياساته وسياسات المصرف الدولي وتحقيق نوع من التكامل بينهما في مجال معالجة المشاكل البنيوية للبلدان النامية الأعضاء.

ويعزو البعض سوء العلاقات بين الصندوق والعديد من البلدان النامية خلال العقد الأخير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في عدد من البلدان النامية غير النفطية وذلك نتيجة ازدياد نفقات مستورداتها من الطاقة وتفاقم حجم مديونيتها وبالتالي عُجوز موازين مدفوعاتها وتراجع معدلات نموها، وإلى بعض التجارب القاسية التي عاشتها مع الصندوق[٦٩] . وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقع يشير إلى تطور ملحوظ في استخدام البلدان النامية موارد الصندوق بشكل فاق كافة التصورات السابقة. فمعظم القروض المشروطة التي قدمها الصندوق ضمن إطار تسهيلاته الخاصة والسحوبات التسليفية في السنوات الأخيرة كان من نصيب البلدان النامية[٧٠] . ويشير الجدول التالي إلى التطور المطرد لاستخدام موارد الصندوق النظامية ضمن إطار الترتيبات الدعمية والموسعة والسحوبات الفعلية وقروض صندوق الأمانات التي تجاوز حجمها حدود الـ ١٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في عام ١٩٨١ بعد أن كان حوالى نصف مليار في عام ١٩٧٣ :

---

(٦٩) من الأمثلة التي تطرح في ما يتعلق بهذه التجارب هناك جاميكا والبيرو وتنزانيا. أنظر:

Orme, T. and Bird, G.: «An Analysis of Drawings on the IMF by Developing Countries,» in: World Development, Vol. 6, 1981, p. 568.

(٧٠) من كلمة المدير العام للصندوق J. de Larosière في الاجتماع السنوي لغرفة التجارة الأمريكية ـ الفرنسية الذي عقد في مينايوليس في الولايات المتحدة التي ركز فيها على دور الصندوق في عملية التصحيح الاقتصادي والاحتياجات المالية الدولية. أنظر:

IMF - Survey, March 8, 1982, P. 66.

جدول رقم (١٠)
استخدام البلدان النامية
لموارد الصندوق النظامية ١٩٧٣ - ١٩٨١ [٧١]
(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

إطار الاستخدام / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
ترتيبات دعمية وموسعة	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٩	١,٤	١,٨	٢,٢	٧,٠	١٥,٢
مسحوبات فعلية	٠,٢	١,١	٢,١	٢,٩	٠,٣	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,٥
قروض صندوق الأمانات	—	—	—	—	٠,٢	٠,٧	٠,٥	١,٣	٠,٤
المجموع	٠,٦	١,٥	٢,٥	٣,٨	١,٩	٣,١	٣,٤	٩,٣	١٧,١

وشهدت علاقات الصندوق بالبلدان العربية باعتبارها أعضاء في أسرة البلدان النامية نمواً ملحوظاً في النصف الثاني من السبعينات. فقد سعى الصندوق إلى جذب البلدان العربية النفطية للمساهمة في تمويل عملياته الاقراضية عن طريق مضاعفة الحصص وتصحيحها نظراً إلى تحسن موقع هذه البلدان في الاقتصاد العالمي وعن طريق حثها على تقديم قروض سخية للصندوق لتعزيز موارده المالية. كما ازداد استخدام مجموعة البلدان العربية غير النفطية لموارد الصندوق حيث ارتفع حجم سحوبات هذه المجموعة الى ٣٨٨,٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع ١٧٦,٧ مليون دولار في العام السابق[٧٢]. ومن هنا يتضح أن

---

(٧١) المصدر: Finance and Development No. 1. March 1982, p. 15.

(٧٢) تضم مجموعة البلدان العربية المستفيدة من موارد الصندوق كلاً من مصر والمغرب والسودان =

للصندوق علاقة مزدوجة مع مجموعة البلدان العربية فهو يسعى إلى الحصول على قروض من البلدان النفطية في الوقت الذي يسعى فيه العديد من البلدان العربية غير النفطية للحصول على قروضه وتسهيلاته.

١ ـ ٧ الاحتياجات والبحث عن موارد جديدة

تقتضي ضرورة تحقيق استقرار نقدي في اقتصاد عالمي يتميز بنمو مطرد البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية احتياجات البلدان الأعضاء المتزايدة بغية الحيلولة دون لجوئها إلى اتخاذ إجراءات تقييدية تسيء إلى نمو الانتاج والتجارة الدولية. ويشير العديد من الدراسات التنبؤية التي أعدتها منظمات دولية مختلفة[٧٣] إلى أن البلدان النامية تحتاج في ظل الظروف والمعطيات الحالية إلى مصادر تمويل إضافية وإلى أن نهاية عقد الثمانينات ستشهد نمواً كبيراً في هذه الاحتياجات سيصل الى حدود ثلاثة أضعاف متطلباتها الحالية وذلك بفعل تطور العوامل التالية وتأثيرها على عملية التنمية في هذه البلدان:

- أوضاع الاقتصاد العالمي المتدهورة التي نجم عنها ازدياد معدلات التضخم والبطالة وبالتالي تراجع الطلب في البلدان الصناعية على منتوجات البلدان النامية وانخفاض معوناتها الرسمية إلى هذه البلدان.
- استياء علاقات التبادل التجاري بين المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية

= والصومال واليمن الجنوبي. حول هذا الموضوع انظر: «التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ الصادر عن جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، ص ١٨٣ و١٨٤.

(٧٣) أنظر:
- تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٠ الذي أعده المصرف الدولي.
- التقرير السنوي لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٨١.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨١.

والسلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان من الدول الصناعية .

- تراجع عائدات صادرات البلدان النامية وتقلص نصيبها من حجم التجارة الدولية .
- ارتفاع نفقات مستوردات الطاقة بالنسبة إلى البلدان النامية غير النفطية .
- تفاقم عُجوز موازين المدفوعات في العديد من البلدان النامية[٧٤] .
- تفاقم حجم المديونية وارتفاع تكاليف خدمة القروض وضعف أهلية العديد من البلدان النامية للحصول على قروض جديدة[٧٥] .

(٧٤) ارتفع حجم عجز ميزان الحسابات الجارية لمجموعة البلدان النامية غير النفطية من ٦,٧ مليار دولار أي ١,١٪ من حجم الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٣ ، إلى ٦١ مليار دولار أي حوالى ٣,٦٪ من حجم الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان عام ١٩٧٩ ، وإلى ٨٦ ملياراً عام ١٩٨٠ ، وإلى أكثر من ١٠٠ مليار عام ١٩٨١ . كما يقدر انخفاض حجم فوائض البلدان النامية المصدرة للنفط إلى ١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢ بعد أن تجاوز حدود ١١٥ ملياراً في عام ١٩٨٠ ، علماً بأن بعض البلدان النفطية بدأت تعاني من عُجوز كبيرة في موازين حساباتها الجارية مما اضطر بعضها إلى السعي لتغطية هذه العُجوز عن طريق الاقتراض الخارجي . لمزيد من التفاصيل أنظر:

MEES, Supplement to Vol. XXXIV No. 1. 20/10/1980 Tab. III.

ومجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٤١ ، تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٣٨/٣٩ .

(٧٥) ارتفع حجم مديونية البلدان النامية غير النفطية بشكل خطير في السنوات الاخيرة في ظل أسعار فوائد عالية نسبياً وانخفاض المعونات الخارجية لهذه البلدان. فقد ارتفع حجم القروض من حوالي ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥٤٠ مليار دولار (منها ٤٤٠ ملياراً كقروض متوسطة وطويلة الأجل و١٠٠ مليار كقروض قصيرة الأجل) في نهاية عام ١٩٨١ . كما أن خدمة القروض أصبحت تلتهم حوالى ٢٣٪ من عائدات صادرات هذه البلدان بعد أن كانت هذه النسبة لا تزيد على ١٧٪ عام ١٩٧٨. ويُتوقع أيضاً أن يرتفع حجم المديونية إلى ١٢٦١ مليار دولار وحجم خدمة القروض إلى حوالى ٢٣٤ مليار دولار في أواخر الثمانينات . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

- تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٠ الذي أعده المصرف الدولي، الجدول رقم ٦ .
- نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية لمعهد الانماء العربي، المجلد الثاني، العدد ١٥ ، آذار ـ مارس ١٩٨٢ ، ص ٢٤ .
- مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٤١ ، تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٣٩ .

- اتساع أبعاد المشاكل البنيوية التي يعاني منها اقتصاد هذه البلدان وضرورة معالجتها على المدى المتوسط والطويل[٧٦].
- تراجع معدلات النمو نتيجة العوامل المذكورة[٧٧].

ولا شك في أن لاحتياجات هذه البلدان علاقة مباشرة بتقديرات معدلات النمو المتوقعة وبالتدفقات المالية المنتظرة والتي سوف تعتمد في تطورها على:

- الجهود المبذولة في هذه البلدان لتشجيع الادخار والاستثمار على الصعيد الداخلي.
- كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- تطور موازين المدفوعات ومعدلات الادخار والاستثمار في البلدان الصناعية.
- تطور الفوائض المالية لدى البلدان المصدرة للنفط وأوضاعها التنموية بشكل عام وما تستطيع استثماره من فوائضها في البلدان النامية غير النفطية.
- تطور أسواق المال الدولية وشروط الاقتراض منها.
- تطور قدرة البلدان النامية المعنية للحصول على قروض.
- تطور المعونات الرسمية وشروط الحصول عليها.

---

(٧٦) جاء في تقديرات لجنة الشمال والجنوب أن معالجة بعض القضايا الأساسية كالتنمية المائية والصحية والبيئية والزراعية والحراجية في طوق الفقر الافريقي الآسيوي تتطلب تدفقات مالية إضافية بمعدل أربعة مليارات دولار سنوياً ولمدة عشرين عاماً. أنظر:

The Gap in International Resouce Transfers to the Third World, in: Development Dialog No. 1. 1981, p.9.

(٧٧) تراجع وسطي معدل النمو في البلدان النامية غير النفطية من ٣,١٪ في الستينات إلى ٢,٧٪ في السبعينات، ويتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى ١,٨٪ في أواسط الثمانينات. أنظر:

MEES No. 1, Supplement to Vol. XXIV 20/10/1980, Tab. 1, Vol. XXXIV.

واذا ما أخذنا ضآلة حجم احتياطي البلدان النامية من العملات الأجنبية ووسائل السيولة الأخرى وتقلص المعونات الرسمية التي تحصل عليها من البلدان الصناعية وحدود اقتراضها من المصادر الخاصة وضعف أهليتها في الحصول على قروض بشروط تجارية وضعف قدرتها على خدمة هذه القروض وظهور بوادر تنافس شديد بين هذه البلدان للحصول على قروض بعين الاعتبار[(٧٨)] ، نجد ثمة حاجة ملحة إلى موارد إضافية تقدمها البلدان الصناعية والمنظمات المالية الدولية للبلدان المعنية كي تتمكن من تغطية احتياجاتها والتكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة والحيلولة دون أن تتعرض عمليات تنميتها إلى نكسات جديدة . ففي الوقت الذي يظهر العديد من البلدان الصناعية مواقف مخيبة للآمال في حقل المعونات الرسمية[(٧٩)] ، يلاحظ أن المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي تعمل على تعزيز دورها التمويلي عن طريق البحث عن مصادر تمويل جديدة تستخدمها الى جانب مواردها التقليدية لتغطية احتياجات البلدان النامية الأعضاء .

وفي الواقع ، يعاني الصندوق من نقص ملحوظ في موارده بالمقارنة مع احتياجات البلدان النامية الأعضاء الراغبة في تصحيح موازين مدفوعاتها وتغطية احتياجاتها التنموية على المدى المتوسط والطويل . لذا ، فقد عملت إدارة

---

(٧٨) إرتفع حجم اقتراض البلدان النامية غير النفطية وذات الدخل المتوسط من المصارف الخاصة في أسواق المال الدولية من ٣٠ مليار دولار في مطلع السبعينات الى ٢٥١ مليار دولار في نهاية العقد نفسه . أنظر:

MEES, No. 1, Supplement to Vol. XXIV, 20/10/1980. Tab. IV.

(٧٩) تراجعت نسبة المعونات الرسمية للبلدان الصناعية الاعضاء في لجنة معونات التنمية للبلدان النامية من ٠,٤٩٪ في عام ١٩٦٥ ، إلى ٠,٦٪ من الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان في عام ١٩٨١ . ومن غير المتوقع أن تتحقق أية زيادة في هذه النسبة خلال العقد الحالي .

انظر: MEES, No. 1 Supplement to Vol. XXIV, 20/10/1980, Tab. IV.

الصندوق في مطلع العقد الحالي على زيادة الموارد بنسبة ٥٠٪ على الأقل رغبة منها في السعي إلى تسهيل شروط الاقراض وتحديد فترات تسديد القروض بشكل يساعد البلدان النامية المعنية على تخطي المشاكل المالية التي تعاني منها[٨٠] . وركزت جهودها في هذا المجال على ثلاث قنوات تمويل رئيسية هي: زيادة الحصص والاقتراض الخارجي والربط بين خلق حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية .

١ - ٧ - ١ زيادة الحصص

أكدت إدارة الصندوق في مناسبات عدة عن رغبتها في الاعتماد بشكل مبدئي على موارد الصندوق التقليدية في تمويل البرامج التي من شأنها أن تحقق أهدافه . وتعتبر الحصص المورد الرئيسي للصندوق ويمكن مراجعتها مرة كل خمس سنوات على الأكثر . واذا دعت ظروف الاقتصاد الدولي ، يمكن إعادة النظر فيها في وقت مبكر من أجل البحث عن مصادر تمويلية لتغطية احتياجاته المتزايدة إلى موارد جديدة . وتتضمن المراجعة عادة زيادات لحصص جميع الأعضاء بحيث تبقى نسب الحصص ثابتة بالنسبة إلى المجموع . غير أنه يمكن في بعض الحالات إدخال تعديلات على حصص بلدان أعضاء ترغب في مراعاة موقعها في الاقتصاد العالمي في ضوء ظروف مستجدة . وفي هذه الحالة يمكن زيادة حصة العضو المعني بشكل إضافي ، الأمر الذي يزيد أيضاً قوته التصويتية نتيجة زيادة التزاماته المالية تجاه الصندوق[٨١] .

ومنذ مطلع الثمانيات تُجري إدارة الصندوق مناقشات تستهدف زيادة حصص الأعضاء بشكل يرفع موارد الصندوق إلى حدود تتراوح بين ١٤٨ و١٨٠ مليار

---

(٨٠) طرحت ادارة الصندوق فكرة اقتراض حوالى ٢٥ مليار دولار من البلدان المصدرة للنفط خلال ثلاث سنوات في مطلع الثمانينات لتحقيق هذا الغرض، أنظر:

MEES, No. 47, XXIII Sept. 1980.

(٨١) أنظر: ص١٦ من هذه الدراسة .

وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك من خلال إعادة النظر في أساليب احتساب الحصص ضمن إطار المراجعة الثامنة للحصص التي ستجرى في عام ١٩٨٣[٨٢]. وتعني هذه الزيادة إذا ما تحققت مضاعفة موارد الصندوق الأساسية بنسبة ٢٠٠٪ تقريباً، وتعتبر في حد ذاتها خطوة مهمة في مجال تأمين مصادر تمويل جديدة تساعد الصندوق على تحقيق أهدافه وتغنيه عن اللجوء إلى أساليب التمويل الأخرى. غير أن تحقيق هذه الرغبة يصطدم بمعارضة شديدة من قبل العديد من البلدان النامية التي ترى في زيادة حصصها دون المساس بالقوة التصويتية هدراً لموارد نادرة هي بأمس الحاجة إليها بدلاً من تجميدها في إطار حصصها في الصندوق. وهذا يعني أنها تفضل في حالة مضاعفة التزاماتها المالية أن يكون ذلك مرتبطاً بزيادة قوتها التصويتية وحقها في اتخاذ القرارات.

١ - ٧ - ٢ الاقتراض الخارجي

يعتبر الاقتراض الخارجي المصدر الرئيسي الثاني - بعد حصص الأعضاء - لتمويل الصندوق، ولا يوجد في الواقع شروط مفروضة عليه بخصوص أحجام ومصادر القروض، فهو يملك صلاحيات واسعة في هذا المجال. وهو الذي يحدد ما إذا كان بحاجة إلى قروض وكم يقترض ومن أين. كما يمكن له الموافقة على عروض تتقدم بها بلدان أعضاء لمدّه بقروض إذا ما كان بحاجة إلى عملاتها لتغطية نقص في موارده من هذه العملات. ومن حقه أن يتوجه في بحثه عن قروض جديدة إلى القطاع الخاص أو إلى حكومات البلدان الأعضاء أو إلى المصارف المركزية. كما يمكنه الحصول على عملات البلدان الأعضاء بطريق غير مباشرة بواسطة طرف ثالث. وتستهدف عمليات الاقتراض الخارجي التي يقوم بها

---

(٨٢) أنظر: محمد الفنيش: «المراجعة الثامنة لحصص الدول الأعضاء...». المرجع السابق نفسه، ص ١٥٨.

الصندوق توفير السيولة الدولية التي يحتاجها لتمويل سياساته وبرامجه أو لتغطية نقص في الاحتياطي المتوفر لديه من عملات البلدان الأعضاء .

وضمن إطار البحث عن موارد إضافية لتأمين احتياجات الصندوق المالية ، بدأ في عام ١٩٦٣ العمل بموجب اتفاق جديد لترتيبات عامة للاقتراض (General Arrangements to Borrow) هدفه تعزيز التعاون بين الصندوق والمصارف المركزية للبلدان الصناعية الرئيسية وتنشيط التعاون المالي على أسس متعددة الأطراف[٨٣] . ووفقاً لهذا الاتفاق أصبح في وسع الصندوق الحصول على قروض كبيرة من عشرة بلدان صناعية رئيسية[٨٤] . ويختلف الاتفاق الجديد عن الاتفاقات التي كانت تتم بين حين وآخر في أنه أخذ صيغة مؤسسية دائمة ذات فعالية مالية ضخمة وصلت حدودها إلى حوالى ستة مليارات دولار في حينه[٨٥] .

وترك الاتفاق الباب مفتوحاً أمام أي بلد عضو في الصندوق للانضمام إليه شريطة الحصول على موافقة المجلس التنفيذي وعدم اعتراض أي بلد عضو آخر وتعهده بتقديم قروض لا يقل حجمها عن مائة مليون دولار بعملته الوطنية أو بعملات أجنبية قابلة للتبادل الحر للصندوق في حال الحاجة . كما حصر الاتفاق

---

(٨٣) أنظر: J. Gold: «Financial Assistance...».
المرجع السابق نفسه ، ص ١٨ .

(٨٤) من هذه البلدان ثمانية أعضاء في الصندوق هي : الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا واليابان وكندا وهولندة وبلجيكا وبلدان آخران متعاونان هما : ألمانيا الاتحادية والسويد . ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة ميلاد لمجموعة البلدان العشر أو ما عرف لاحقاً بنادي البلدان العشر .

(٨٥) يشار في هذا المجال إلى اتفاقية بازل التي عقدت في عام ١٩٦١ لدعم الجنيه الاسترليني . كما عقد الصندوق اتفاقات ثنائية لتبادل العملات مع سويسرا وايطاليا يحصل بموجبها هو أو البلدان العشر على قروض في حال الضرورة . وتعهدت سويسرا مثلاً ـ التي ليست عضواً في الصندوق ـ بتقديم قروض في حدود ٢٠٠ مليون دولار ضمن هذا الاطار . أنظر: المرجع السابق نفسه ، ص ٨ ـ ٩ .

امكانية الاستفادة من هذه القروض بالبلدان الموقعة على هذا الاتفاق أي البلدان الصناعية واستبعد بذلك البلدان النامية . واشترط الاتفاق أن يتقدم البلد الراغب في الاستفادة من بنوده بطلب الى الصندوق بهذا الخصوص . وإذا ما وافق المجلس التنفيذي على طلبه للحيلولة دون حدوث خلل في نظام النقد الدولي أو لمجابهة خطر مرتقب يسعى عندها إلى طلب موارد إضافية وفقاً لبنود الاتفاق حيث تتقدم البلدان المعنية بنقدها ليتمّ السحب عليها طبقاً للأسلوب المتبع في الصندوق .

وتضمّن الاتفاق ضرورة الحفاظ على القيم الحقيقية للمبالغ المقترضة على أساس تحديد قيمتها بالذهب . كما نص على إلزام البلد المستفيد منها بشروط جانبية بهذا الخصوص، وذلك بغية حماية هذه القروض من خطر تعديل مفاجىء في أسعار الصرف وما قد ينجم عن ذلك من خسارة بالنسبة الى البلدان المعنية . ويفترض أيضاً أن تتم اعادة المبلغ إلى الصندوق بعملة البلد القارض أو بما يعادلها من الذهب أو حقوق السحب الخاصة أو وسائل السيولة الدولية الأخرى . واذا ما حدث أن تعرض ميزان مدفوعات البلد القارض إلى نكسة طارئة اضطرته إلى طلب ردّ ماله من قروض في وقت مبكر، فإنه يمكن للصندوق أن يلبي طلبه إذا ما توفرت لديه السيولة الدولية بكمية كافية وإلا فيمكنه اللجوء الى البلدان الأعضاء في الاتفاق لتأمين قروض مناسبة لهذه الغاية .

وبعد تجارب عملية دامت اكثر من عقد من الزمن تبين أن الصندوق لا يلعب سوى دور شكلي ضمن إطار هذا الاتفاق، لأن البلدان الصناعية المعنية كانت تتعاون مع بعضها في هذا المجال وتترك العمل الروتيني الشكلي للصندوق، مما أعطاه دوراً سلبياً محافظاً وقلل من أهميـة نشـاطـاتـه التمـويليـة بـالنسبـة إلى المؤسسين[٨٦] . ولم يتبدل هذا الدور إلا في مطلع السبعينات حين بدأ الصندوق

---

(٨٦) أنظر: B. Soedersten : «International Economics».

المرجع السابق نفسه، ص ٤٩٠ - ٤٩٣ .

يوسع نشاطاته لتشمل سياسات وبرامج خاصة بالبلدان النامية الأعضاء ويسعى إلى الحصول على قروض إضافية لتمويلها بشكل مستقل عن موارده النظامية . وتشير سياسة الصندوق في مجال الاقتراض في الآونة الأخيرة إلى رغبة في التوجه الى القطاع المصرفي الخاص في أسواق المال الدولية للحصول على قروض بشروط تجارية لتغطية احتياجاته المستقبلية . وتتركز المساعي المبذولة في هذا المجال على ما سُمّيَ بالتمويل المشترك الذي تشارك فيه المنظمات المالية الدولية ومصارف وصناديق التنمية الاقليمية والمصارف التجارية وجهات أخرى لتغطية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية .

وتجدر الاشارة هنا ، إلى أن الصندوق يسعى إلى إغراء المقرضين من القطاع الخاص للمشاركة في تمويل مشاريعه عن طريق قبوله بقروض بمعدلات فائدة طليقة وشروط متغيرة أثناء فترة القرض وذلك أسوة بشروط مؤسسات التمويل التجارية العاملة في الأسواق المالية الدولية .

١ ـ ٧ ـ ٣ حقوق السحب الخاصة كمصدر تمويلي

طرحت فكرة الربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية بشكل ملحوظ في السبعينات ، وذلك كنتيجة لاقتصار استخدامها كوسيلة لاصلاح عُجوز موازين المدفوعات كما جاء في قرار تطويرها[٨٧] . وشارك في طرح فكرة استخدامها كوسيلة إضافية من وسائل السيولة الدولية لتغطية احتياجات البلدان النامية ، العديد من خبراء صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ونادي البلدان الصناعية العشر ولجنة البلدان العشرين ولجنة البلدان الأربع والعشرين ولجنة الشمال والجنوب وعدد من اللجان الفنية المتفرعة عن مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسواها من المنتديات الثقافية والفكرية الدولية[٨٨] . وعلى الرغم

(٨٧) انظر: ص ٥١ من هذه الدراسة .

(٨٨) أنظر:

نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي، المجلد الثاني، العدد ١٨ =

من الموافقة العامة التي لقيتها هذه الفكرة من حيث المبدأ، لم تصدر أية توصيات رسمية بخصوص تنفيذها حتى الآن. وكان معظم اللجان المعنية يكتفي بمناقشة هذه الفكرة وصيغ الربط المقترحة ويشير إلى الضرورات والفوائد ويحذر من المساوىء التي قد تنجم عن مثل هذا الربط. ومهما تعددت صيغ الربط المقترحة فإنها تستهدف جميعها تحويل موارد إضافية حقيقية الى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط والضعيف وإن اختلفت في أسلوب توزيع هذه الموارد وكيفية استخدامها. ويمكن تلخيص أهم الصيغ المطروحة بالنقاط التالية(٨٩):

- تزويد المنظمات النقدية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولي بكمية إضافية من هذه الحقوق لتتمكن من استخدامها في تمويل مشاريعها الهادفة إلى تغطية احتياجات البلدان النامية.
- منح البلدان النامية كميات إضافية من هذه الحقوق بشكل مباشر بما يفوق حقها على أساس الحصة.
- زيادة حصص البلدان النامية في الصندوق لكي تحصل بالمقابل على كميات أكبر من هذه الحقوق.
- توزيع كمية إضافية من هذه الحقوق على البلدان الأعضاء لدعم برامج تصحيح موازين المدفوعات التي ينظمها الصندوق لصالح البلدان النامية.
- تقديم جزء من نصيب البلدان الصناعية والبلدان ذات الفوائض المالية من حقوق السحب الخاصة إلى البلدان النامية.

= أيار - مايو ١٩٨٢، ص ٦١.

(٨٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

P. Saladin: «The Link between The Creation of special Drawing Rights and Development Finance» in: Development dialogue No. 1. 1981, p.40.

- تقديم الصندوق لحقوق السحب الخاصة التي تحتاجها البلدان النامية بشكل يفوق نصيبها على أساس الحصة، مقابل دفعها نسبة أعلى من الفائدة.

وقد كان لهذه الصيغ المقترحة فوائد ومساوىء متعددة يمكن مناقشتها في ضوء تأثير هذا الربط على موارد الصندوق وتدفقاته المالية في البلدان النامية من جهة، وتأثيره على نظام النقد الدولي من جهة أخرى؛ علما بأن جميع هذه الصيغ تنطلق من أن مجاراة الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتطلب البحث عن موارد إضافية لتستخدم إلى جانب وسائل السيولة الدولية الأخرى في تغطية احتياجات الصندوق إلى تمويل مشاريعه وبرامجه في البلدان النامية ذات الدخل الضعيف والمتوسط.

وفي ضوء عدم تخصيص البلدان الصناعية لموارد إضافية لهذا الغرض وتفاقم مديونية البلدان النامية وعُجوز موازين مدفوعاتها ومشاكلها البنيوية الأخرى، يصبح الربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية ضروريا باعتباره مصدراً استثنائياً للتمويل للحيلولة دون اتخاذ إجراءات تقييدية ذات عواقب مالية واقتصادية واجتماعية جسيمة في أثرها على التنمية في هذه البلدان وتطور الاقتصاد العالمي. وفي حال توفر هذا المصدر بحدود معقولة، تستطيع البلدان النامية المستفيدة منه الارتقاء إلى مستوى أعلى من الثقة يمكّنها من الوصول إلى أسواق المال الدولية للحصول على قروض بشروط تجارية لتغطية بقية احتياجاتها التمويلية.

وتشير كافة هذه المحاولات الجادة التي يقوم بها الصندوق في مجال البحث عن مصادر تمويل إضافية إلى النقص الذي يعاني منه في مجال تغطية احتياجات البلدان الأعضاء وخصوصاً النامية منها. كما يتضح إذا لم تحصل زيادة ملحوظة في موارده أنه لن يكون في وسعه أكثر من توزيع الموارد المتوفرة لديه والتي تشكل جزءًا يسيراً من احتياجات العالم إلى وسائل السيولة الدولية المختلفة. وهذا ما سيقود إلى تشديد شروط الحصول على قروضه وتسهيلاته واعتماد أسعار فائدة قابلة للتغيير خلال فترة القروض وما إلى ذلك من شروط أشبه بشروط الحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية.

ملخّص الفصل الأول

في ختام هذا الفصل يمكننا تلخيص أهم النتائج المستخلصة منه بالنقاط التالية :

(١) جاء ميلاد صندوق النقد الدولي نتيجة الظروف الاقتصادية التي عاشتها أوروبا في الثلاثينات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية . وتميز منذ نشأته بالدور الذي عهد إليه في تسوية القضايا النقدية الدولية المتعلقة باستقرار العملات وتسديد المدفوعات ومعالجة العُجوز الطارئة والقصيرة الأجل في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء بغية الحيلولة دون لجوء البلدان إلى اجراءات تؤثر سلبياً على نمو الانتاج والتجارة الدولية وبالتالي على أوضاع الاقتصاد العالمي .

(٢) تعتمد البنية الداخلية للصندوق على ما يسمى بنظام الحصص . فعضوية البلدان المشاركة فيه مرتبطة من حيث المبدأ بقوتها الاقتصادية وموقعها في الاقتصاد العالمي وبالتالي بمقدار مساهمتها المادية في تمويل الصندوق . وهذا ما يعطي البلدان الصناعية الثرية ثقلاً كبيراً في كافة نشاطاته ، علماً بأن الحصة تعتبر أساساً لما يمكن للعضو الاستفادة منه من خدمات الصندوق وموارده وأنها تحدد حجم قوته التصويتية وحقه في المساهمة في اتخاذ القرارات . وأسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية ٨٥٪ من الأصوات وهذا ما يعطي الولايات المتحدة

وحدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه . ولم يتعرض نظام الحصص وأسلوب اتخاذ القرارات لتعديلات جوهرية منذ تأسيس الصندوق وحتى الآن على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إليهما . وتبدي الولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتحالفة معها حساسية كبيرة حيال أي اقتراح يهدف إلى الحد من هيمنتها على الصندوق من خلال إدخال تعديلات على نظام الحصص وأسلوب اتخاذ القرارات .

(٣) تميزت سياسات الصندوق بالطابع الليبرالي للتنظيم الاقتصادي السائد في النظم الاقتصادية للبلدان الصناعية الغربية . ويبدو أن أهدافه الرئيسية لا ترمي إلى إحداث تغييرات بقدر ما تسعى إلى تحقيق استقرار في ظل هذا النظام . ويمكن القول إن أهدافه تسعى إلى خدمة هذا النظام وصيانته . وهذه الأهداف لم تتعرض لأي مساس جوهري خلال التعديلات التي طرأت على اتفاقيته الأساسية أو نظامه الداخلي .

(٤) تركزت نشاطات الصندوق في بداية عهده على خدمة مصالح البلدان الصناعية التي أوجدته وذلك من خلال مراقبته لأسعار صرف العملات وتقديمه قروضاً قصيرة الأجل لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات الطارئة ضمن إطار سحوبات غير مشروطة على الشريحة الاحتياطية والجزء الأول من الشريحة التسليفية وسحوبات مشروطة على الأجزاء الثلاثة المتبقية من الشريحة التسليفية . وفي أواسط الستينات ظهرت بوادر توجه جديد للصندوق نحو الاهتمام بمشاكل البلدان النامية وخصوصاً ما يتعلق منها بعُجوز موازين مدفوعاتها . لذا ، فقد طور الصندوق عدداً من التسهيلات الخاصة بغرض تقديم قروض متوسطة الأجل يتجاوز حجمها حصة العضو في الصندوق لمعالجة مواقع محددة في موازين المدفوعات ومعالجة بعض المشاكل البنيوية التي تعكسها موازين مدفوعات هذه البلدان على المدى المتوسط والقصير . وتصل أحجام القروض ضمن إطار هذه التسهيلات إلى

حدود ٦٠٠٪ من حجم الحصة في بعض الحالات ومددت فترات سدادها لمدة تتراوح بين ست وعشر سنوات. كما تميزت هذه القروض بشروط متفاوتة من حيث القسوة وذلك وفقاً لنوع التسهيلات وأهدافها وحجم القروض ومدتها وخصائص اقتصاد البلد المعني ومقوماته.

(٥) تعرض نظام الشروط لنقد شديد من قبل البلدان الأعضاء وخصوصاً النامية منها التي رأت فيه أداة مجحفة في يد الصندوق المتأثر بدوره بهيمنة البلدان الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تسعى إلى منح القروض والتسهيلات إلى البلدان التي تذعن لرغباتها ومنعها عن البلدان التي تنتهج سياسات مغايرة لها. وهكذا وجهت اتهامات لاذاعة إلى الصندوق على أنه أداة من أدوات الاستعمار الجديد لأنه يميز في شروطه بين البلدان الأعضاء على الرغم من تشابه المشكلات والظروف التي تعاني منها. وعلى الرغم من تصريحات العديد من المسؤولين في الصندوق حول التزامه بالحياد ومبدأ عدم التدخل في شؤون**البلدان**الأعضاء الداخلية، فإن تساؤلات كثيرة تثار حول فلسفته وسياساته وشروطه المتأثرة بهيمنة البلدان التي أوجدته وحرصها على وضعه في خدمة مصالحها.

(٦) تميزت علاقة الصندوق بالمصرف الدولي بكونها علاقة عضوية قوية، فهما توأمان من حيث المنشأ والرعاية وكلاهما يعتبران جزءاً من النظام الاقتصادي الذي تتزعمه الولايات المتحدة وكلاهما يسعيان إلى صيانة هذا النظام وحمايته. لذا، فكلاهما يسعيان إلى تحقيق نوع من التكامل الوظيفي بينهما من خلال تقديم قروض وتسهيلات وخدمات فنية تساعد البلدان الأعضاء على إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعاني منها على المدى القصير والمتوسط والطويل ضمن إطار الأهداف التي يعملان على تحقيقها. ويشير تطور العلاقات بينهما في السنوات الأخيرة إلى رغبة قوية في تعزيز هذه الصفة التكاملية بينهما وإلى أن العقد الحالي سيشهد مزيداً من التعاون بينهما

وخصوصاً ضمن اطار المشاريع المشتركة التي تُمول من كليهما .

(٧) تميزت علاقة الصندوق بالولايات المتحدة بالكثير من الولاء . فمنذ نشأته تأثر الصندوق بالأهداف التي وضعها له المؤسسون ليعمل في خدمة مصالحهم ومصالح حلفائهم بالدرجة الأولى . وهيمن الأمريكيون وحلفاؤهم على المراكز الادارية الحساسة في الصندوق وسعوا جاهدين للحفاظ على نظامه الداخلي وعدم المساس بنظام الحصص واتخاذ القرارات الذي يضمن لهم الاطاحة بأي مشروع قرار يتعارض في جوهره مع مصالحهم .

(٨) اتسمت علاقة الصندوق بالبلدان النامية بفتور دام حتى منتصف الستينات ، تبعه انفتاح حذر نتيجة الصعوبات التمويلية التي بدأت تواجهها هذه البلدان على أثر الأزمات المتتالية التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ ذلك الحين وحتى الآن . وتميزت هذه العلاقة بخلافات جوهرية في وجهات النظر؛ ففي الوقت الذي يرى فيه خبراء الصندوق أن الأسباب الرئيسية لأزمات موازين المدفوعات تكمن في السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان المعنية ، وأن أي إجراء لمعالجتها يجب أن يأخذ ضرورة مراقبة هذه السياسات على الصعيد الداخلي بعين الاعتبار ، يرى خبراء البلدان النامية أن مشاكل موازين مدفوعات بلدانهم ناتجة عن أزمات مصدّرة إليها من خلال موقعها الضعيف في الاقتصاد العالمي وتعاملها غير المتكافىء مع البلدان الصناعية؛ أي أن أسبابها الرئيسية تكمن في عوامل خارجة عن قدرتها على مراقبتها أو التحكم بها . وكذلك ينطلق الصندوق من أن مهمته تقتصر على معالجة عُجوز قصيرة الأجل في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء ، في حين أن معظم البلدان النامية يعاني من عُجوز مزمنة في موازين مدفوعاته تحتاج إلى قروض وتسهيلات طويلة الأجل ، لِمَا لها من علاقة بمشاكلها البنيوية وضعف موقعها في الاقتصاد العالمي . وهكذا عكست هذه الخلافات في وجهات النظر توتر علاقة الصندوق بهذه البلدان ، إضافة إلى تأثره

بهيمنة البلدان الصناعية والآثار السلبية التي خلفتها هذه الهيمنة على علاقته بالبلدان النامية .

(٩) وأما علاقات الصندوق بالبلدان العربية فقد تميزت بالكثير من الجمود حتى منتصف السبعينات حيث طرأت تحولات جذرية على موقع عدد من البلدان العربية في الاقتصاد العالمي على أثر حرب تشرين التحريرية وارتفاع أسعار النفط بشكل مطرد ونمو جهود التنمية في العديد من هذه البلدان . وأدت هذه التطورات إلى انقسام مجموعة البلدان العربية إلى مجموعتين : إحداهما ، البلدان غير النفطية التي سعت إلى الاستفادة من موارد الصندوق بقدر المستطاع ، والأخرى البلدان النفطية التي بدأت تساهم بشكل فعال في تمويل برامج الصندوق وسياساته انطلاقاً من أن هذا التعاون بين الجانبين يخدم أهدافاً مشتركة سوف نتعرض لها في الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة .

(١٠) وانطلاقاً من أن المشاكل التمويلية التي تعاني منها البلدان النامية لا تقتصر على تلك التي يخلفها عليها تطور الاقتصاد العالمي ، ومن أن هناك مشاكل تنموية بنيوية داخلية ، فإن هذه البلدان تحتاج إلى عون مالي بكميات كبيرة ولفترات زمنية طويلة ، وأن هذه الاحتياجات تزداد ضخامة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي والتي تؤثر بشكل أو بآخر على مسيرة التنمية في هذه البلدان . وتشير تطورات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجه هذه البلدان ، على الرغم من المعونات والقروض التي تحصل عليها من البلدان الصناعية والبلدان ذات الفوائض المالية النفطية والمنظمات المالية الدولية . ويتضح من هذه التطورات أن البلدان المعنية مضطرة إلى التوجه بشكل متزايد نحو مصادر التمويل الخاصة لتغطية احتياجاتها المتزايدة ،

وذلك في ضوء عجز صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الدولية الأخرى عن تلبية هذه الاحتياجات. غير أنه يؤخذ على هذا التوجه أنه سيؤدي إلى منافسة شديدة بين البلدان الراغبة في الحصول على قروض، الأمر الذي سيؤدي تدريجياً إلى ازدياد حدة الشروط، في الوقت الذي بدأ العديد من البلدان النامية يفقد أهليته في الحصول على قروض جديدة بسبب تفاقم حجم مديونيته وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في ما يتعلق بخدمة هذه الديون.

(١١) في ظل نمو احتياجات البلدان الأعضاء يعاني الصندوق من حاجة ملحة إلى موارد مالية إضافية لتغطية متطلباته المستقبلية. وإذا لم يحصل الصندوق على هذه الموارد فسيكون عاجزاً عن أداء مهامه تجاه أعضائه وخصوصاً من البلدان النامية، الأمر الذي سيعرضه الى المزيد من الاتهامات ويقلل بالتالي من فرص نجاحه في معالجة المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان، ويؤدي بعملية تنميتها إلى نكسات جديدة. وهذا ما دفع الصندوق في السنوات الأخيرة إلى السعي الجاد من أجل زيادة موارده وتنويع مصادر تمويله من خلال مضاعفة حصص الأعضاء والسعي الى الربط بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية والتوسع في الاقتراض الخارجي والبحث عن ممولين جدد. ويبدو أن هذا التوجه سيدفع الصندوق إلى الأسواق المالية الدولية في أواسط الثمانينات وهو الأمر الذي سيخلف آثاراً سلبية على تكاليف القروض وشروط الحصول عليها بالنسبة الى البلدان المستفيدة منها. علماً بأن مثل هذا التوجه سيؤدي إلى مزيد من التشدد في شروط الحصول على قروض واعتماد أسعار فائدة طليقة وقابلة للتغير خلال فترة القروض أسوة بأسلوب التعامل مع مؤسسات التمويل التجاري الخاصة.

(١٢) يتضح أخيراً، أن الصندوق يواجه تحدياً مصيرياً في مجال توسيع نشاطاته

وتعزيز دوره التمويلي وزيادة موارده وتنويع مصادرها لتأمين احتياجات البلدان النامية الأعضاء وإطالة آجال قروضه وتمويل سياسات وبرامج جديدة في هذه البلدان. غير أن قدرة الصندوق على تحقيق هذه الطموحات ستبقى رهن الموارد التي توفرها له البلدان الصناعية الثرية والبلدان النفطية ذات الفوائض المالية والقيود التي تفرض على حركة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية. وتبقى حدود ما يمكن أن تقدمه هذه البلدان من قروض ومعونات مالية إلى الصندوق، رهن تطور أوضاع موازين مدفوعاتها وتأثرها بتطور الاقتصاد العالمي وتطور فوائضها المالية واحتياجاتها التنموية الداخلية.

الفصل الثاني

النفط ونموّ القوّة الماليّة والدّور السّياسي للسعوديّة في السّبعينات



٢ ـ ١ النفط والقوة المالية

شهد عقد السبعينات تطورات مهمة في ما يتعلق بانتاج النفط وأسعاره وصادراته وعائداته والآثار التي خلفها نمو القوة المالية على الاقتصاد المحلي للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط وموقعها في الاقتصاد العالمي وعلاقاتها الدولية. وفي هذا الفصل سوف نستعرض أهم هذه التطورات في ضوء ما أحدثته من تغييرات في الاقتصاد السعودي وأثر ذلك على علاقات السعودية على الصعد العربية والاقليمية والدولية.

٢ ـ ١ ـ ١ خصائص الاقتصاد السعودي

يتميز الاقتصاد السعودي بخصائص رئيسية أهمها توفر مادة استراتيجية مهمة وهي النفط بكميات كبيرة، إن كان ذلك من حيث الانتاج أو من حيث الاحتياطي الثابت. وهذا ما يجعل هذه المادة عصب الحياة الاقتصادية في هذه الدولة وأهم العناصر المؤثرة على عملية تنميتها. إلا أنه على الرغم من بزوغ فجر النفط منذ أوائل الربع الثاني من هذا القرن، وعلى الرغم من الثروة النفطية الهائلة، فإن سمات التخلف التقليدية لا تزال خصائص مميزة لتطور السعودية شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى[١]. ومن خلال نظرة سريعة الى التركيب البنيوي للاقتصاد

---

(١) حول تاريخ النفط في المملكة العربية السعودية، أنظر: فهد مسعود الحمود: «ثروات السعودية =

السعودي اليوم يمكن استخلاص السمات التقليدية التالية:

- اعتماد كلي على قطاع النفط الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي والعمود الفقري لموارد الدولة.

- وجود قطاع صناعي ضعيف يعتمد في بنيته على الصناعات النفطية وبعض الصناعات التحويلية الخفيفة كالصناعات الغذائية والنسيجية والورقية ومواد البناء وسواها من الصناعات الخفيفة.

- وجود قطاع زراعي ضعيف على الرغم من توفر مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للاصلاح الزراعي وغير المستغلة.

- ضعف الثروة الحيوانية والحراجية بسبب الطبيعة الصحراوية التي تتميز بها أجزاء واسعة من الدولة.

- اعتماد قطاعي التجارة والخدمات على قطاع النفط.

- نقص في القوى العاملة ناتج عن قلة عدد السكان وتدني الخبرات المحلية وضعف المستوى التقني العام.

تشير هذه الخصائص إلى البنية غير المتوازنة التي يتميز بها الهيكل الاقتصادي، وإلى مشكلة ثنائية القطاعات التي تتمثل بوجود قطاع إنتاجي متقدم وهو قطاع النفط إلى جانب قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة تتميز بضعف مستوى أجهزتها الانتاجية وعدم مرونتها وتدني مستوى الفن الانتاجي (دالة الانتاج) وانخفاض الانتاجية بشكل عام[٢].

= وسبيل الاستقلال الاقتصادي»، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٢.

(٢) أنظر: محمد أحمد سالم: «ماذا بعد نضوب البترول؟»، في صحيفة الجزيرة (السعودية) في عددها الصادر ٦/٢/١٩٨٢.

وقطاع النفط وهو القطاع القيادي لم يتأثر في تطوره بالقطاعات الأخرى بقدر ما تأثرت هذه القطاعات نفسها بتطوره ونموه إن كان ذلك سلبياً أو إيجابياً وبشكل مباشر أو غير مباشر. فهو يشكل في حد ذاته وحدة انتاجية متطورة ذات كثافة رأسمالية عالية ودرجة عالية من التقدم التقني، مما جعله يتطور بشكل منعزل عن باقي القطاعات الاقتصادية ويحقق بالتالي درجة عالية من الاستقرار والنمو. ويبدو أن هذا التطور المنعزل قد أدى خلال رحلة نصف قرن من الزمن إلى إضعاف تأثير القطاع القيادي على تطور القطاعات التقليدية وقدرتها على اللحاق بالقطاع الرائد. وهكذا نجد اليوم أن نسبة ضئيلة من السكان تعمل في قطاع النفط، في حين أن الأغلبية لا تزال أسيرة القطاعات التقليدية كالزراعة والخدمات. ونظراً إلى التطور السريع الذي حققه هذا القطاع، فإن العاملين فيه يحصلون على أجور ورواتب عالية نسبياً إذا ما قورنت مع دخل العاملين في القطاعات التقليدية أو حتى إذا ما قورنت مع نظائرهم في بلدان نفطية أخرى. وكان قطاع الخدمات أكثر القطاعات تأثراً بالقطاع القيادي. فقد نشطت مجالات التعليم والتدريب والنقل والمواصلات والموانىء والمرافق العامة بشكل يتيح تأمين جزء مهم من متطلبات نمو القطاع القيادي. وهكذا تأثرت أجور ورواتب العاملين في هذه المجالات ايجابياً بنمو قطاع النفط كما تزايدت نفقات الدولة لتحقيق احتياجات هذا القطاع ومتطلبات نموه. وأما العاملون في باقي القطاعات التقليدية فقد تأثرت أجورهم ورواتبهم بعض الشيء بارتفاع مستوى الأجور والرواتب في الدولة بشكل عام، إلا أنهم تأثروا أكثر من سواهم بالنتائج السلبية لهذا النمو القطاعي غير المتوازن وبتصاعد معدلات التضخم والبطالة التي كانت ترافق هذا التطور. ولعل هذه التطورات الاقتصادية تشكل الخلفية الحقيقية لظاهرة نمو الاضطرابات الاجتماعية وتزايد متطلبات الأمن الداخلي[٣].

---

(٣) أنظر:

Wilson, Rodney: «The Economies of the Middle East», London, 1979, p. 41.

ولا يمكن الحديث عن مشكلة ثنائية تطور القطاعات في بلد نفطي كالسعودية دون الاشارة إلى المصالح الأجنبية التي لعبت دوراً مهماً في تطوير قطاع النفط وتنميته بكافة الوسائل الممكنة، بغية استنزاف هذه الثروة الطبيعية واستغلالها لتغطية احتياجات القطاعات الصناعية من هذه المادة الحيوية المهمة التي كانت ولا تزال تشكل عصب الحياة الرئيسي في البلدان الصناعية. لذا، فلا عجب أن تسعى شركات النفط العملاقة[٤] إلى استثمار رؤوس أموال ضخمة وإلى استخدام أحدث التقنيات الرأسمالية[٥] المعقدة لاكتشاف آبار النفط واستغلالها بأسرع ما يمكن وبأرخص الأثمان لصالح مجتمعاتها الصناعية، غير مكترثة بالبنية الاقتصادية للبلد النفطي إلا بقدر ما يخدم ذلك مصالحها الذاتية ومصالح أوطانها. وهذا ما يشير إلى طبيعة الإطار الراهن للعلاقات الدولية وأثرها على حركة التنمية في بلدان العالم النامية النفطية وغير النفطية من حيث استغلال ثروات هذه البلدان بشتى الوسائل الممكنة وتوظيفها في خدمة مصالح المجتمعات الصناعية مما يزيدها ثراء ويضعف بنية البلدان المستغلة ويزيدها فقراً وذلك على الرغم من ضخامة ثرواتها الطبيعية ومواردها المالية.

٢ ـ ١ ـ ٢ خطط التنمية وأهدافها

انطلاقاً من هذه الخصائص المميزة للاقتصاد السعودي بدأت عملية تخطيط التنمية تأخذ مساراً واضحاً منذ أواسط الستينات حيث بدأ السعوديون يسعون إلى

---

(٤) تعتبر الشركة العربية الامريكية للتنقيب عن النفط «أرامكو» أكبر الشركات العملاقة التي ساهمت بشكل فعال في استغلال الثروة النفطية السعودية منذ مطلع الثلاثينات. لمزيد من التفاصيل انظر:
- ويلسون رودني: «اقتصاديات الشرق الاوسط...»، المرجع السابق نفسه، ص ٤٣.
- فهد مسعود الحمود: «ثروات السعودية...»، المرجع السابق نفسه، ص ٣٦ ـ ٤٨.

(٥) يقصد بالتقنيات الرأسمالية تلك التقنيات التي تعتمد على كثافة رأس المال بالمقارنة مع التقنيات العمالية التي تعتمد على كثافة العمل.

إدخال نوع من التخطيط الشامل على المستوى القومي بغية تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأسس الرئيسية التالية[٦]:

- اعتماد أسس الشريعة الاسلامية كمنطلق للتطور الاقتصادي والاجتماعي.
- تبني نظام الاقتصاد الحر الذي يعطي القطاع الخاص دوراً رائداً في كافة مجالات التنمية والانتاج.
- تركز دور الدولة على الصعيد الاقتصادي على توفير المناخ الملائم الذي يسمح للقطاع الخاص بالقيام بالدور الموكل إليه في عملية التنمية.
- استخدام الموارد النفطية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تهدف إلى الحفاظ على هذه الموارد الناضبة وتخفف من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي.
- تنمية القوى البشرية واستكمال التجهيزات اللازمة لتحقيق هذه الغايات.

وفي مطلع السبعينات بدأ تنفيذ خطط خمسية تستهدف تخطيط عملية التنمية على أساس معطيات واضحة كان أهمها أن الدولة تملك موارد وفيرة من النفط، وأن المستقبل سيحمل معه موارد مالية ضخمة من جراء تصدير مادة النفط ومشتقاتها، في الوقت الذي تعاني فيه الدولة من نقص في القوى العاملة التي تحتاجها عملية التنمية. وانطلاقاً من هذا الواقع حددت الأهداف الرئيسية لخطط التنمية الخمسية كالتالي[٧]:

- التنقيب عن النفط والسعي إلى اكتشاف آبار نفطية جديدة.
- استخدام أحدث الوسائل والطرق العلمية والتكنولوجية في التعرف على الاحتياطي الفعلي من النفط.

---

(٦) وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية، خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، ص ٣١.

(٧) المرجع السابق نفسه، ص ٣١.

- تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي.
- تطوير البنى التحتية وتنمية القوى البشرية وإعداد الأطر الإدارية والفنية التي تحتاجها عملية التنمية والاهتمام بشكل خاص بقطاعات التعليم والتدريب.
- إستخدام الموارد المتوفرة بشكل عقلاني يضمن تحقيق تنمية متوازنة على صعيد القطاعات المختلفة.
- تأمين المستلزمات وتطوير الأجهزة والمرافق الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

وتم حتى الآن إنجاز ثلاث خطط خمسية يمكن اختصار مضمونها كالتالي:

خطة التنمية الأولى (١٩٧٠ - ١٩٧٥):

تميزت خطة التنمية الاولى التي بدأ تنفيذها عام ١٩٧٠ بالكثير من الحذر والتركيز على ضرورة تطوير البنى التحتية الأساسية وبتخصيص استثمارات ضخمة في مجالات التدريب والتعليم. وكانت الدولة تعاني في تلك الظروف من شح في الموارد المالية، في الوقت الذي تزايدت فيه التزاماتها المالية لدعم القضية العربية ضد العدوان الصهيوني وتخصيص جزء كبير من ميزانيتها لتلبية مستلزمات الدفاع، الأمر الذي اضطرها إلى فرض بعض القيود والضغوط على متطلبات التنمية الداخلية[٨].

وطرأت تطورات مهمة على هيكل إيرادات الدولة من موارد النفط خلال فترة تنفيذ هذه الخطة[٩]. فقد استطاعت الدولة زيادة نصيبها من العائدات النفطية

---

(٨) المرجع السابق نفسه، ص ٣٥.

(٩) لم تؤدِّ التطورات التي طرأت على هيكل الإيرادات النفطية في عامي ١٩٧٣/١٩٧٤ إلى الحيلولة دون اعادة النظر في الخطة الخمسية الأولى كما حدث في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط =

ومن ملكية قطاع النفط كما حققت منافع ضخمة من جراء زيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في أعقاب حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، الأمر الذي سمح بزيادة مخصصات الميزانية خلال السنوات المتبقية من خطة التنمية الأولى وساعد على إنجاز خطوات مهمة في مجالات التعليم والتدريب والمرافق . وارتفع نصيب النفط في الناتج القومي خلال تلك الفترة من حوالى ٥٤ إلى ٧٩٪ . كما لوحظ نمو في العمالة الأجنبية وتوسع في العمالة في قطاعات الإنشاء والتعمير والتجارة والخدمات ، في الوقت الذي تقصلت فيه العمالة في قطاع الزراعة . وكذلك أنجزت خطوات مهمة في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية في تلك الفترة .

خطة التنمية الثانية (١٩٧٥ - ١٩٨٠) :

كانت ظروف إعداد هذه الخطة أفضل من سابقتها ، فقد تميزت بنمو الإمكانات المالية وغياب القيود التي كانت تعيق عملية تمويل التنمية . وهكذا تم التركيز في هذه الخطة على الجهود المبذولة للحفاظ على الثروة النفطية وحسن استغلالها من خلال تشجيع إقامة الصناعات النفطية وتصدير منتوجاتها ذات القيمة العالية . كما أعطي اهتمام كبير لتأمين التجهيزات الانشائية الأساسية التي واجهت صعوبات مالية خلال فترة تنفيذ الخطة الاولى . كذلك ساهمت هذه الخطة في توسيع المؤسسات الحكومية وتنمية عدد العاملين فيها . وركزت على دعم القطاع الخاص من خلال السماح له باستقدام قوى عاملة أجنبية وتشجيع الهجرة الداخلية إلى المدن لتعويض النقص الملحوظ في توفر اليد العاملة المحلية . وأعطت هذه الخطة فرصاً كبيرة للاستفادة من اتفاقات التعاون الدولية من أجل الحصول على الخبرات الادارية والتقنية غير المتوفرة محلياً . وحقق الاقتصاد السعودي خلال

= الأخرى . أنظر:

Hitti, S.H. and Abed, G.T: «The Economy and Finances of Saudi Arabia», IMF — Staff papers, Vol. XXI, No. 2 July 1974.

هذه الفترة معدلات نمو حقيقي عالية نسبياً وصلت إلى ٩٪ سنوياً للناتج القومي بالقيم الثابتة وإلى ٤١٪ للناتج القومي بالأسعار الجارية . كما أدت هذه الخطة إلى تحقيق إنجازات مهمة في مجالات دعم التصنيع ، حيث حقق القطاع الصناعي نمواً سنوياً وسطياً قدره ١٥٪ تقريباً . وساهمت أيضاً في تحقيق إنجازات مهمة في مجالات التحضير والتمدين والعديد من المجالات الاجتماعية الأخرى[١٠] .

خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٨٥):

شهدت نهاية السبعينات تحولاً نوعياً مهماً في تطور هذه الدولة التي أصبحت أكبر بلد منتج ومصدّر للنفط في العالم واحدى القوى المالية المهمة فيه . وأصبح لها نتيجة هذه التطورات موقع جديد في المجتمع الدولي من حيث المسؤوليات والواجبات . وتميزت فترة إعداد الخطة الخمسية الثالثة بتحسن ملموس في المستوى المعيشي المادي لفئة كبيرة من السكان وبنمو ملحوظ في البنى التحتية التي تتطلبها عملية التنمية وبمساع واسعة النطاق لمكافحة التضخم . وانطلق المخططون من المشاكل التي لم تجد لها حلاً من خلال تنفيذ الخطة الثانية وتلك التي نجمت عنها ، وخصوصاً في مجالات العمالة والتشغيل ، حيث استمر الوضع غير المتوازن بين احتياجات عملية التنمية إلى القوى العاملة وما تم استقطابه من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة ومن البلدان الأجنبية للعمل في السعودية . وكذلك أبدوا اهتماماً كبيراً بالمشاريع الانتاجية ، وذلك لأن اهم ما تمخضت عنه خطة التنمية الثانية من نتائج إيجابية كان في مجال تطوير البنى الارتكازية والقطاعات الوسيطة التي لا تشكل في أحد ذاتها مصدراً بديلاً للموارد المالية يعوض عن عائدات النفط الناضبة على المدى الطويل . لذا ، فقد ركزت خطة التنمية الثالثة التي ما زالت قيد التنفيذ على ضرورة تشجيع المشاريع الانتاجية في الصناعة

---

(١٠) وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية ، خطة التنمية الثالثة . . . ، المرجع السابق نفسه ، ص ٣٧ .

والزراعة كمنطلق لتطوير مصادر تمويل بديلة في المستقبل . ولعل أهم ما يميز هذه الخطة عن سابقاتها هو تركيزها أيضاً على إحداث تغييرات بنيوية وحثّها على ضرورة تحسين استغلال القوة العاملة الأجنبية كبديل عن زيادة حجمها وتشجيع إقامة مشاريع إنتاجية تعتمد في بنيتها على كثافة رأس المال وهو عامل الانتاج المتوفر نسبياً ، والحد من تشجيع المشروعات القائمة على الكثافة العمالية ، نظراً لنقص القوى العاملة المحلية وعدم الرغبة في استقطاب مزيد من الأجانب أخذاً لعامل الأمن القومي بعين الاعتبار .

من خلال هذا العرض الموجز لأهم مضامين خطط التنمية وأهدافها ، يتضح أن هناك توجهاً واضحاً نحو تنويع القطاعات الانتاجية وتوسيعها كالصناعات التحويلية والصناعات المعدنية والقطاع الزراعي . ومثل هذا التوجه يتطلب تنمية البنى التحتية وتأمين الخدمات الضرورية في مجالات المرافق العامة والمواصلات والنقل والاتصالات والماء والكهرباء والأجهزة الادارية والفنية والمالية والمصرفية . كما يتضح أن مساهمة قطاع النفط في تنمية الاقتصاد السعودي قد انعكست في خطط التنمية نفسها ؛ ففي حين أن الخطة الاولى اتسمت ببعض الحذر بسبب الأوضاع المالية للدولة آنذاك ، فإن الخطتين الثانية والثالثة تميزتا بأنهما أُعدتا في ظروف مالية جيدة ، وذلك نتيجة تطور عائدات النفط في أعقاب الأزمة النفطية العالمية في النصف الأول من السبعينات . وإذا كانت الخطتان الأولى والثانية تطمحان إلى تطوير البنى التحتية والأسس الارتكازية لعملية التنمية ، فإن الخطة الثالثة تميزت بشكل واضح بتحول نحو المجالات الانتاجية بهدف التوسيع والتنويع في الانتاج والتصدير . وجاءت الخطة الأخيرة مشجعة لاستثمارات القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والخدمات بكافة الوسائل الفنية والمالية الممكنة . وتبين من خلالها أن هناك رغبة في تشجيع مشاريع صناعية من أحجام كبيرة يفوق تمويلها قدرة القطاع الخاص ويجعل مشاركة الدولة فيها وتشجيعها للشركات الاجنبية للمساهمة فيها أمراً ضرورياً على أمل اكتساب خبرات

ومهارات تقنية وادارية وتسويقية مناسبة لتدفع بهذه المشاريع وتطورها الى مصادر جديدة للدخل القومي تغني عن الموارد النفطية الناضبة في المستقبل.

أخيراً، تجدر الاشارة إلى المشاكل الرئيسية التي واجهت تنفيذ خطتي التنمية الأولى والثانية والتي يعتقد أنها ستواجه أيضا الخطة الثالثة والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- المشاكل المتعلقة بالبنية الاقتصادية ودرجة تطورها. وهي مشاكل تتجسد في ضعف البنية الهيكلية وعدم توازن نمو القطاعات وحدود الطاقة الاستيعابية للاستثمار، ونقص الخبرات العلمية المحلية من اقتصادية وفنية وادارية القادرة على تحديد أولويات المشاريع ودراسة جدواها الفنية والاقتصادية وتقييم أدائها في حال تنفيذها وإدارتها وتنظيمها وفقاً للمعايير العلمية الاقتصادية.

- مشاكل التضخم الداخلي الناجم عن وفرة العائدات النفطية والتوسع في الانفاق المحلي، وما يمكن أن يؤدي له من زيادة في الطلب على المواد والخدمات والخبرات وما إلى ذلك من آثار على نمو الكتلة النقدية المتداولة وتصاعد معدلات التضخم وآثارها السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

- التضخم الخارجي المنقول من البلدان الصناعية وانعكاساته على السوق الداخلية. فالارتفاع السريع في أسعار المواد والتجهيزات والخبرات الأجنبية المستوردة يترك آثاراً سلبية على الأسعار المحلية ويؤدي إلى إدخال تعديلات وإضافات لا يستهان بها في الاعتمادات المالية ومخصصات المشاريع المقترحة في الخطط.

وعلى الرغم من أهمية هذه المشاكل وموضوعيتها، فإنه يمكن وصف معظمها بأنه مشاكل مرحلية ستتلاشى مع نمو البنية الاقتصادية والاجتماعية والربط بين التنمية المحلية ومتطلبات التكامل الاقتصادي العربي والاقليمي.

٢ ـ ١ ـ ٣ تطوّر إنتاج النفط وأسعاره

يعود تاريخ النفط في السعودية إلى الثلاثينات. غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية قد حال دون التوسع في عمليات التنقيب على نطاق واسع حتى مطلع الأربعينات، حيث تم اكتشاف آبار ضخمة من هذه المادة الحيوية. وعلى الرغم من هذه التطورات بقي الانتاج محدوداً بسبب ضعف الطلب العالمي وظروف الحرب. ومع نمو الطلب في أعقاب الحرب العالمية وخلال الحرب الكورية، بدأ الانتاج يتسع بشكل كبير. فقد ارتفع مستوى الانتاج اليومي من حوالى ٠,٥٥ مليون برميل عام ١٩٥٠ إلى ١,٣ مليون برميل عام ١٩٦٠ (الجدول رقم ١١). وأما مستوى الانتاج السنوي فقد ارتفع خلال هذه الفترة من حوالى ٢٠٠ مليون برميل إلى ٤٨١ مليون برميل[١١]. وكان الشيء المميز لتلك الفترة هو ثبات مريب في أسعار النفط الخام على الرغم من ازدياد الطلب وتوسيع الانتاج. فقد بقيت الأسعار شبه ثابتة خلال فترة تجاوزت عشر سنوات، حيث ارتفع سعر البرميل من ١,٧٥ دولار عام ١٩٥٠ إلى ١,٨ دولار عام ١٩٦٠.

وقدر احتياطي السعودية من النفط في مطلع الستينات بحوالى ٨٠ مليار برميل. واستمر الانتاج في ازدياد تدريجي خلال هذا العقد وارتفع مستواه اليومي في نهاية الستينات إلى ٣,٨ مليون برميل والسنوي إلى حوالى ١,٤ مليار برميل. ولم يطرأ أي تغيير يذكر على أسعاره خلال ذلك العقد أيضاً. وأعيد النظر في تقديرات الاحتياطي المؤكد منه في أواخر الستينات فقدر بحوالى ١٣٨ مليار برميل.

وجاءت السبعينات تحمل معها بوادر تطورات نفطية مهمة كان بدايتها استخدام النفط كسلاح سياسي من قبل البلدان العربية النفطية لدعم الصمود العربي في حرب تشرين عام ١٩٧٣. وتبع ذلك تطور كبير على صعيد الطلب

---

(١١) المرجع السابق نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

والانتاج والأسعار كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١١)
تطور إنتاج النفط وأسعاره[١٢]
(١٩٥٠ - ١٩٨١)

السنة	متوسط الانتاج اليومي (بملايين البراميل)	السعر في نهاية السنة (للنفط الخفيف)
١٩٥٠	٠,٥٥	١,٧٥
١٩٦٠	١,٣٢	١,٨٠
١٩٧٠	٣,٨٠	١,٨٠
١٩٧١	٤,٧٧	٢,٢٩
١٩٧٣	٧,٦٠	٥,٠٤
١٩٧٤	٨,٤٨	١١,٢٥
١٩٧٥	٧,٠٧	١٢,٣٨
١٩٧٨	٨,٣٢	١٢,٧٠
١٩٧٩	٩,٥٣	١٨,٠٠
١٩٨٠	٩,٩٠	٣٢,٠٠
١٩٨١	٩,٨٢	٣٤,٠٠

---

(١٢) المصدر:
- وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية. خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، الجدول (١ - ٢)، ص ٣٦ .
- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٩٨١ . الجداول (٢ - ٣) و(٣ - ٣)، ص ٢٢ .

وقد حققت السعودية ارتفاعاً مـذهلاً في الانتـاج في عـام ١٩٧٣ ؛ حيـث استطاعت مضاعفة إنتاجها تقريباً عما كان عليه في عام ١٩٧٠ ؛ اذ وصل مستوى إنتاجها إلى ٧,٦ مليون برميل يومياً و٢,٨ مليار برميل سنوياً. ورافق هذا النمو في الانتاج ارتفاع مماثل في الأسعار. فقد وصل سعر برميل النفط الخفيف إلى ما يناهز الخمسة دولارات بعد أن كان ١,٨ دولار في مطلع العقد. وجاء عام ١٩٧٤ يحمل معه مزيداً من نتائـج حـرب تشريـن واستخـدام النفـط كسلاح سياسي؛ فقد ازداد الانتاج اليومي إلى ٨,٤٨ مليون برميل والسنوي إلى أكثر من ثلاثة مليارات برميل. وقفز سعر برميل النفط الواحد إلى ١١,٢٥ دولاراً بزيادة تجاوزت ضعف سعر العام السابق.

وبعد تراجع قليل في الانتاج عام ١٩٧٥ نتيجة ركود ملحوظ في الطلب على النفط في البلدان الصناعية، شهدت السنوات التالية نمواً تدريجياً إلى أن وصل مستوى الانتاج اليومي حدود العشرة ملايين برميل والسنوي حوالي ٣,٥ مليار برميل في نهاية العقد. وكذلك شهد النصف الثاني من هذا العقد ارتفاعاً مذهلاً في الأسعار، فقد ارتفع سعر البرميل الواحد إلى ١٢,٧ في عام ١٩٧٨، وإلى ١٨ في عام ١٩٧٩، وإلى ٣٢ في عام ١٩٨٠، وإلى ٣٤ دولاراً في عام ١٩٨١.

وجاءت بداية الثمانينات تحمل معها هبوطاً في الطلب العالمي على النفط بعد سنوات تميز فيها الطلب بمعدلات متسارعة النمو في البلدان الصناعية المستهلكة للنفط. وتشير الاحصائيات الرسمية إلى أن الطلب الاجمالي الفعلي لهذه البلدان قد تراجع في عام ١٩٨١ بنسبة ٨٪، مما أدى إلى انخفاض الانتاج العالمي لهذه المادة بنسبة ٥٪ تقريباً[١٣]. وتحملت مجموعة البلدان المصدرة للنفط الجزء الأعظم من هذا التراجع وكان لايران والعراق نصيب كبير في هذاالهبوط بعد أن حدَّتا من

(١٣) انظر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي...، المرجع السابق نفسه، ص ١٧.

إنتاجها النفطي بسبب الحرب التي نشبت بينهما . وكانت السعودية الدولة الوحيدة من بلدان هذه المجموعة التي لم تتأثر بتراجع الطلب، بل استطاعت رفع مستوى انتاجها اليومي إلى ٩,٩ مليون برميل يومياً في نهاية عام ١٩٨٠ . وارتفع بذلك نصيبها من اجمالي انتاج مجموعة البلدان المصدرة للنفط من ٣٠,٩٪ إلى ٣٦,٩٪.[١٤] ومن الانتاج العالمي من ١٥,٢٪ إلى ١٦,٦٪ (الجدول رقم ١٢) .

قادت هذه التطورات خلال السنتين الماضيتين إلى تأثر أسعار النفط بضغوط متتالية نتيجة تراجع الطلب في البلدان الصناعية . وهكذا بدأت الأسعار تتراجع دون مستوى السعر الرسمي المقرر من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط . وساعد في هذه الضغوط عودة العراق وإيران إلى ضخ النفط جزئياً في العام الماضي وسياسة شركات النفط التي تعمدت السحب من مخزونها الاحتياطي الذي تصاعد مستواه في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ وسياسة الأسعار التي اعتمدتها السعودية الرامية إلى تحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب في الأسواق العالمية وتخفيف الأزمات الدولية الناجمة عن تفاقم أسعار النفط وتصحيح مسار الاقتصاد العالمي على المدى الطويل[١٥] .

بعد هذا العرض السريع لتطور انتاج النفط وأسعاره، تجدر الاشارة إلى الموقع المهم الذي تحتله السعودية في عالم النفط من حيث الانتاج والاحتياطي . والجدول رقم (١٢) يشير إلى أنها تملك وحدها بين ٢٠ و٢٥٪ من احتياطي العالم المؤكد من هذه المادة، وبذلك تحتل المكان الأول في العالم من حيث الاحتياطي . كما يشير إلى أن نصيبها من الانتاج العالمي قد ارتفع من ١٢٪ تقريباً في مطلع السبعينات إلى حوالى ١٥٪ في أواسط العقد والى حوالي ١٧٪ في نهايته . وهذا ما يشير بدوره إلى تعاظم القوة النفطية السعودية في السبعينات وإلى تحسن موقعها في الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة .

---

(١٤) انظر: المرجع السابق نفسه .

(١٥) انظر: ص ١٤٦ من هذه الدراسة .

جدول رقم (١٢)
إنتاج واحتياطي النفط[١٦]
في السعودية والعالم
(١٩٧٢ - ١٩٨١)
(بملايين البراميل)

السنة	السعودية		العالم	
	انتاج	احتياطي مؤكد	انتاج	احتياطي مؤكد
١٩٧٢	٢٢٠٢	١٤٦٠٠٠	١٧٦٦٩	٦٦٦٨٨٣
١٩٧٣	٢٧٧٣	١٤٠٧٥٠	١٨٨٦٠	٦٢٧٨٥٦
١٩٧٤	٣٠٩٥	١٧٣١٥٠	٢١١٧٥	٧١٥٦٩٧
١٩٧٥	٢٥٨٢	١٥١٨٠٠	٢٠١١٧	٦٥٨٦٨٦
١٩٧٦	٣١٣٩	١٥١٤٠٠	٢١٧٣٦	٦٢٦٩٩٠
١٩٧٧	٣٣٦٧	١٥٣١٠٠	٢٢٦١٠	٦٤٥٨٤٨
١٩٧٨	٣٠٣٠	١٦٨٩٤٠	١٩٦٦١	٦٤١٦٠٨
١٩٧٩	٤٣٧٩	١٦٦٤٨٠	٢٢٩٢٦	٤٦١٦٢٣
١٩٨٠	٣٦٢٤	١٦٥٠٠٠	٢١٧٧٩	٦٤٨٥٢٥
١٩٨١	٣٥٨٦	١٦٤٦٠٠	—	٦٧٠٧٠٩

(١٦) المصدر:

- صحيفة الجزيرة (السعودية) في ٦/٢/١٩٨٢ .
- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٩٨١ ، الجدول رقم ١٠ ، ص ١٤٢ .
- اعداد متفرقة من مجلة النفط والغاز (الأمريكية) - (Oil and Gaz Journal) .

وفي الوقت الذي تحتل فيه السعودية مراكز متقدمة من حيث احتياطيها المؤكد وانتاجها من النفط في العالم، فإن استهلاكها لهذه المادة يتميز بكونه ضعيفاً، وذلك بسبب بنيتها الاقتصادية الضعيفة وقلة عدد سكانها وغياب القاعدة الصناعية التي تحتاج إلى النفط بكميات وفيرة كما هو الحال في البلدان الصناعية[١٧]. ولا شك في أن هذه الميزة تعزز موقعها بين البلدان المنتجة للنفط، فهي تعتبر أقدر دولة بين هذه البلدان على مضاعفة إنتاجها وصادراتها من النفط في حال ازدياد الطلب عليه؛ أي أن بوسعها أن تسد الثغرة الممكن حدوثها في مجال العرض على المدى القصير في حال ازدياد الطلب العالمي على هذه المادة بشكل مفاجىء. وهذا ما يجعلها ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان الصناعية المستهلكة للنفط وبالنسبة إلى الاقتصاد العالمي بشكل عام.

٢ ـ ١ ـ ٤ عائدات النفط والناتج القومي

قاد اتساع انتاج النفط وارتفاع أسعاره في السبعينات إلى نمو كبير في العائدات المالية التي تجاوزت حدود المائة مليار دولار في مطلع الثمانينات بعد أن كانت في حدود خمسة مليارات دولار في مطلع السبعينات. وهذا يعني أنها تضاعفت أكثر من أربعين مرة خلال عقد واحد. وحقق دخل الدولة من هذه العائدات إرتفاعاً موازياً، حيث ارتفع نصيبها من هذه العائدات من ٢,٧ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ما يفوق عن مائة مليار دولار عام ١٩٨١، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (١٣).

(١٧) كان نصيب النفط حوالى ٧٠٪ من استهلاك الطاقة في البلدان الصناعية في السبعينات. أنظر: مجلة عالم النفط، العدد ١١ شباط ـ فبراير ١٩٧٨.

جدول رقم (١٣)
عائدات الصادرات النفطية
ودخل الدولة[١٨]
(١٩٧٢ - ١٩٨١)
(بملايين الدولارات)

السنة	قيمة الصادرات النفطية	نصيب الدولة منها
١٩٧٢	٥٢٠٦	٢٧٤٤
١٩٧٣	١٠٠٨٣	٤٣٤٠
١٩٧٤	٣٣٦٧٩	٢٢٥٧٣
١٩٧٥	٢٧٦٨٤	٢٥٦٧٦
١٩٧٦	٣٦٢٣١	٣٠٧٥٥
١٩٧٧	٤١١٤٤	٣٦٥٤٠
١٩٧٨	٣٤٩٨٧	٣٢٢٣٤
١٩٧٩	٥٠٧٨٠	٤٨٤٣٥
١٩٨٠	٩٠٣٩٤	٨٤٤٦٦
١٩٨١	١٠٨٥٢٩	١٠١١٨٧

وتتضح أبعاد هذا النمو الهائل في دخل الدولة من العائدات النفطية إذا ما عرفنا أن حجم هذا الدخل لم يتجاوز حدود الـ ٥٧ مليون دولار عام ١٩٥٠

(١٨) المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي . . .، المرجع السابق نفسه، الجدول ١١، ص ١٤٣، والجدول ١٢، ص ١٤٤ .

و٣٣٤ مليون دولار عام ١٩٦٠ و١٢١٤ مليون دولار عام ١٩٧٠[19].

وأدى النمو الكبير لهذه العائدات إلى تغيير نسب مساهمة قطاع النفط في الناتج القومي خلال عقد السبعينات من ٥٤٪ في عام ١٩٧٠ الى ٨٤٪ عام ١٩٧٤؛ ثم بقيت هذه النسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠٪ خلال السنوات التالية وحتى مطلع الثمانينات. هذا، مع العلم أن نمو العائدات النفطية قد ساهم بشكل فعال في تضاعف الناتج القومي الإجمالي أكثر من ١٢ مرة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١ كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

مساهمة العائدات النفطية في الناتج القومي[20]

(١٩٧٣ - ١٩٨١)

السنة	الناتج القومي بالاسعار الجارية (بملايين الريالات)	الرقم القياسي (١٩٧٤ = ١٠٠)	نسبة مساهمة النفط٪
١٩٧٣	٤٠٠٨٧	٤١	٧٠
١٩٧٤	٩٨٨٤٠	١٠٠	٨٤
١٩٧٥	١٣٩٢٢٣	١٤١	٨٠
١٩٧٦	١٦٣٨٩٢	١٦٦	٧١
١٩٧٧	٢٠٣٩٤٢	٢٠٦	٦٧
١٩٧٨	٢٢٣٨١٨	٢٢٦	٦٠
١٩٧٩	٢٤٧٦٢٢	٢٥١	٥٧
١٩٨٠	٣٨٤٢٣٧	٣٨٩	٦٦
١٩٨١	٤٩٦٨٥٥	٥٠٢	٦٨

(١٩) وزارة التخطيط ـ المملكة العربية السعودية. خطة التنمية الثالثة...، المرجع السابق نفسه، ص ٣٦.

(٢٠) المصدر: الأمم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. دراسات الدخل القومي ـ =

وأتاح نمو العائدات النفطية وبالتالي الناتج القومي الاجمالي الذي حقق نمواً وسطياً تجاوز حدود الـ ٤٠٪ سنوياً بالقيم الإسمية وحدود الـ ٩٪ سنوياً بالقيم الثابتة خلال السبعينات توسعاً كبيراً في تمويل كافة أوجه الانفاق الانمائي ؛ وكان السبب الرئيسي لارتفاع مستوى المعيشة وتوفير مختلف الخدمات، كما ترك آثاراً مهمة على بنية التجارة الخارجية والعلاقات الدولية للسعودية خلال تلك الحقبة.

٢ ـ ١ ـ ٥ النفط والتجارة الخارجية

أعطى النفط السعودية موقعاً فريداً من نوعه بين البلدان النامية النفطية وغير النفطية. فاحتياطيها الهائل الذي يشكل حوالى ربع احتياطي العالم من هذه المادة الحيوية الاستراتيجية وانتاجها المتزايد الذي وصل إلى حدود العشرة ملايين برميل يومياً في نهاية السبعينات وارتفاع سعر البرميل الواحد إلى حدود الـ ٣٤ دولاراً بعد أن بقي في حدود الدولارين قرابة ربع قرن وازدياد الطلب العالمي على النفط خلال هذا العقد، كانت كلها من العوامل المهمة التي دفعت بعائداتها المالية إلى الارتفاع بقفزات متتالية جذبت إليها أنظار العالم واهتماماته. وضمن إطار هذه التطورات احتلت التجارة الخارجية مكاناً طليعياً في الاقتصاد السعودي من حيث تأثرها بالتطورات النفطية إن كان ذلك على صعيد الصادرات أو على صعيد الواردات.

وإذا تتبعنا تطور الصادرات التي يشكل النفط عمودها الفقري، نجد أنها حققت تطوراً ضخماً خلال فترة السبعينات. والجدول رقم (١٥) يشير إلى أن قيمة الصادرات قد ازدادت من ٣٣ مليار ريال عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٣٧٥ مليار ريال عام ١٩٨١ ؛ أي انها تضاعفت أكثر من إحدى عشرة مرة وبمعدل

= ـ النشرة الرابعة ١٩٨١، ص ٨٤.

ـ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي...، المرجع السابق نفسه، ص ٥٦ و١٧٤.

نمو وسطي قدره ٥٢٪ سنوياً خلال تلك الفترة . ورافق هذا النمو في الصادرات نمو مماثل في الواردات، حيث ارتفعت قيمتها من ٧,٣ مليار ريال عام ١٩٧٣ إلى ١٣٥ ملياراً عام ١٩٨١ ؛ أي بزيادة تجاوزت ١٨ ضعفاً وبمعدل نمو وسطي قدره ٤٤٪ سنوياً خلال تلك الفترة .

جدول رقم (١٥)
الصادرات والواردات[٢١]
(١٩٧٣ - ١٩٨١)
(بملايين الريالات)

السنة	الصادرات	الرقم القياسي	معدل النمو السنوي	الواردات	الرقم القياسي	معدل النمو السنوي
١٩٧٣	٣٣٣٠٩	١٠٠	—	٧٣١٠	١٠٠	—
١٩٧٤	١٢٦٢٢٣	٣٧٩	+ ٢٧٩	١٠١٤٩	١٣٩	+ ٣٩
١٩٧٥	١٠٤٤١٨	٣١٣	— ١٧	١٤٨٢٣	٢٠٣	+ ٤٦
١٩٧٦	١٣٥١٥٣	٤٠٥	+ ٢٩	٣٠٦٩١	٤٢٠	+ ١٠٦
١٩٧٧	١٥٣٢٠٩	٤٦٠	+ ١٣	٥١٦٦٢	٧٠٧	+ ٦٨
١٩٧٨	١٣٧٢٤٢	٤١٢	— ١١	٦٩١٨٠	٩٤٦	+ ٣٤
١٩٧٩	٢١٣١٨٣	٦٤٠	+ ٥٥	٨٢٢٢٣	١١٢٥	+ ١٩
١٩٨٠	٣٦٢٨٨٦	١٠٨٩	+ ٧٠	١٠٠٣٥٠	١٣٧٣	+ ٢٢
١٩٨١	٣٧٥٨٤٣	★١١٢٨	+ ٣,٥	★١٣٥٣٠٠	١٨٥١	+ ٢٢

(٢١) المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي . . . ، المرجع السابق نفسه ، ص ١٥٢ .

(★) أرقام تقديرية أولية .

يبرز الجدول السابق أن النمو السريع في الصادرات والواردات قد بـدأ فعلاً في اعقاب حرب تشرين والأزمة النفطية التي اندلعت عام ١٩٧٤ ، حيث قفزت الصادرات السعودية إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه في العام الفائت . وكذلك نمت الواردات بنسبة ٣٩٪ في العام نفسه . إلا أن عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ شهدا تراجعاً في نمو الصادرات بنسبة ١٧٪ و١١٪ ، وذلك نتيجة أزمات اقتصادية عالمية ، مما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط ، في الوقت الذي كانت تعمد فيه شركات النفط على توفير فائض في مخزونها في محاولات للضغط على الأسعار والحد من تصاعدها .

ويشكل النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتها أهم المواد التي تصدرها السعودية إلى العالم الخارجي . ويشير الجدول رقم (١٦) إلى الأهمية النسبية للنفط ومشتقاته في اجمالي الصادرات ، حيث تتراوح نسبة هذه المواد من إجمالي الصادرات بين ٩٩,٥ و٩٩,٨٪ وهذا ما يوضح الاعتماد الهائل للاقتصاد السعودي على قطاع النفط ويبرر المساعي الحثيثة المبذولة لتنويع الانتاج وبالتالي الصادرات لتخفيـف اعتماد الدخل القومي على النفط وهو المادة الطبيعية الناضبة عاجلاً أم آجلاً .

وفي حين أن الصادرات تتركز على مادة واحدة وهي النفط ومشتقاته ، فإن المستوردات تتوزع في مجموعات متعددة من المواد والسلع والمنتوجات كالمواد الأولية والآلات والأجهزة والمنتوجات الزراعية والحيوانية والغذائية وسواها من السلع الاستهلاكية . وعلى الرغم من أن هذه المستوردات بمجموعها قد نمت بمعدلات عالية خلال السبعينات ، فانها حققت معدلات نمو متباينة فيما بينها خلال هذه الفترة . فقد لوحظ تراجع واضح في استيراد المنتوجات الزراعية والغذائية ، حيث كانت تشكل ربع إجمالي المستوردات في عام ١٩٧٣ تقريباً وأصبحت تشكل حوالى ١٤٪ من إجمالي الاستيراد في نهاية السبعينات . كما نجد أن نصيب المواد الأولية بقي ثـابتـاً تقـريبـاً خلال تلـك الفترة ، في حين أنـه سُجّـل نمو بطـيء للمستوردات من الآلات والأجهزة ومعدات النقل التي ارتفع نصيبها من إجمالي

جدول رقم (١٦)

الأهمية النسبية للنفط في الصادرات[٢٢]

١٩٧٣ - ١٩٨١

(ملايين الريالات)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
إجمالي★ الصادرات	٢١٦٨١	١١٥٩٦٧	٩٦٠٠٥	١٢٥٧٧٨	١٤٢٢٣٨	١٢٥٧٥٥	١٩٤٩٦٣	٣٣٥٠٦٢	٣٧٣٢٢٦
صادرات النفط الخام ومنتوجاته	٢١٥٨٣	١١٥٦٨٤	٩٥٥٨٧	١٢٥٣٥٠	١٤١٨٠٧	١٢٥٢٦٥	١٩٤٤٥٩	٣٣٤٥٤٣	٣٧٢٦٨٥
نسبة صادرات النفط إلى اجمالي الصادرات	٪ ٩٩,٥	٪ ٩٩,٧	٪ ٩٩,٥	٪ ٩٩,٦	٪ ٩٩,٧	٪ ٩٩,٦	٪ ٩٩,٧	٪ ٩٩,٨	٪ ٩٩,٨

(٢٢) المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي . . .، المرجع السابق نفسه، ص ١٦٢ .

(★) الصادرات مقيمة بأسعار الفوب .

المستوردات من ٣٤,٧٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٣٨٪ في نهاية العقد . هذا ، في حين أن استيراد السلع الاستهلاكية المصنعة قد حقق معدلات نمو عالية في هذه الفترة، حيث ارتفع نصيبها من ١١,٨٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٢٧,٤٪ في نهاية السبعينات .

جدول رقم (١٧)
التركيب النسبي للواردات[٢٣]
(١٩٧٣ - ١٩٨٠)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٨٠
منتوجات زراعية وحيوانية وغذائية	٢٦,٧	١١,٥	١٤,١
آلات/ أجهزة/ معدات نقل	٣٤,٧	٤٢,٦	٣٨,٣
مواد أولية	١٧,٢	١٤,١	١٥,٥
مصنوعات استهلاكية	١١,٨	٢٥,٢	٢٧,٤
سلع ومنتوجات أخرى	٩,٤	٦,٦	٤,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتعكس ضخامة حجم المستوردات وسرعة نموها القدرة الشرائية للسعودية خلال عقد السبعينات، وتشير إلى النمو الكبير الذي حققته قوتها المالية . كما تعكس بنية الاستيراد هذه ندرة جميع عوامل الانتاج التي تتطلبها عملية التنمية والتصنيع باستثناء المواد النفطية ورأس المال . وهي تشير أيضاً إلى ضخامة نصيب

(٢٣) المصدر:
- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي . . .، المرجع السابق نفسه، ص ١٥٨ .
- خطة التنمية الثالثة . . .، المرجع السابق نفسه، ص ٦٤ .

المنتوجات الزراعية والغذائية والسلع الاستهلاكية المصنعة في اجمالي المستوردات. ولا يخفى أن تطور بنية الاستيراد في هذا الاتجاه يترك آثاراً سلبية على عملية التنمية نفسها وربما على المجتمع السعودي أيضاً. فهي لا تعني بالنسبة إلى معظم السكان سوى منافع جانبية طفيفة يخلفها المجتمع الاستهلاكي الغربي على المجتمعات النامية مقابل افسادها تكاليف المعيشة ومساهمتها في رفع الأسعار، علماً بأنها تشكل وسيلة مهمة لنقل التضخم الخارجي وعاملاً فعالاً يساهم في دحر بعض الصناعات المحلية التقليدية. فالصناعات الغذائية والنسيجية التقليدية تأثرت سلبياً من جراء الافراط في استيراد الأغذية والمنسوجات والملبوسات الأجنبية، مما أدى إلى انهيار بعض هذه الصناعات المحلية بفعل المنافسة الشديدة التي تعرضت لها من جراء استيراد مثيلاتها بشكل عشوائي حر. ولا يخفى ما لهذه التطورات من تأثير سلبي على تطور المجتمع السعودي في ما يتعلق بالترف والاستهلاك وتقليد المجتمعات الغربية في مجالات الانفاق الاستهلاكي.

ويتضح من خلال مقارنة بسيطة لحجم التجارة الخارجية مع الناتج القومي، أن الاقتصاد السعودي يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية التي يشكل النفط ومشتقاته عمودها الفقري. وتعتبر نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي الإجمالي بمثابة مؤشر مهم لاستقلالية الاقتصاد الوطني أو تبعيته لاقتصادات أجنبية. ويؤكد هذا المؤشر تبعية الاقتصاد السعودي واعتماده الكلي على التجارة الخارجية، حيث إن نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الاجمالي تراوحت بين ٧٠ و٨٠٪ خلال عقد السبعينات، وأن نسبة الواردات إلى هذا الناتج قد تراوحت بين ١١ و٣٣٪ خلال الفترة نفسها، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (١٨).

واعتماد الاقتصاد السعودي على التجارة الخارجية إلى حد كبير، يترافق مع تركز التجارة الخارجية بشكل كثيف على علاقات السعودية مع البلدان الصناعية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه العلاقات تعكس درجة عالية من التبعية يؤكدها التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية واتجاهاتها.

جدول رقم (١٨)
نسب الصادرات والواردات إلى[٢٤]
الناتج القومي
(١٩٧٣ - ١٩٨١)

السنة	الصادرات / الناتج ٪	الواردات / الناتج ٪
١٩٧٣	٨٣	١٨
١٩٧٥	٧٥	١١
١٩٧٧	٧٥	٢٥
١٩٧٩	٨٦	٣٣
١٩٨١	٧٦	٢٧

فالولايات المتحدة تحظى اليوم بموقع مهم في حقل التجارة الخارجية السعودية . فهي تستورد وحدها أكثر من ١٧٪ من الصادرات النفطية السعودية وتغطي أكثر من ٢٠٪ من استيرادها . ويليها في هذا الموقع المهم اليابان وبلدان أوروبا الغربية وخصوصاً بلدان الجماعة الأوروبية . وتستورد البلدان الصناعية الغربية مجتمعة أكثر من ٧٠٪ من الصادرات السعودية وتغطي حوالى ٧٥٪ من استيرادها .

أما نصيب البلدان النامية غير العربية من التجارة الخارجية السعودية ، فهو لم يتجاوز في نهاية السبعينات حدود ١٣٪ بالنسبة الى الصادرات و١١٪ بالنسبة إلى الواردات . ولم يتعدّ نصيب البلدان العربية من الصادرات السعودية حدود

---

(٢٤) المصدر : الجداول : رقم (١٤) ص ١٠٦ ورقم (١٥) ص ١٠٨ من هذه الدراسة .

الـ ٣,٥٪ ومن مستورداتها أكثر من ٤٪ . ولا تحظى البلدان الاشتراكية بنصيب يذكر من الصادرات؛ وكذلك فإن نسبة ما تصدره لها لا يتجاوز حدود ١,٥٪ من إجمالي مستورداتها كما يشير إلى ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (١٩)
التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية[٢٥]
(١٩٧٩ - ١٩٨٠)

الجهة	١٩٧٩		١٩٨٠	
	٪ الصادرات	٪ الواردات	٪ الصادرات	٪ الواردات
الولايات المتحدة	١٧,٢	١٩,٨	١٥,٣	٢٠,٠
اليابان	١٧,٣	١٥,٨	١٧,٤	١٧,٩
الجماعة الأوروبية	٣٤,١	٣٦,٧	٣٤,٨	٣٤,٩
بلدان أوروبا الشرقية	—	١,٤	—	١,٣
البلدان النامية غير العربية	١٢,٨	١٠,٦	١٣,٣	١٠,٦
البلدان العربية	٣,٦	٤,٦	٣,٣	٣,٨
بلدان أخرى	١٥,٠	١١,١	١٥,٩	١١,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ولا شك في أن هذا التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يجعل الاقتصاد السعودي شديد الحساسية تجاه الأزمات الاقتصادية الدولية وخصوصاً تلك التي تعاني منها البلدان الصناعية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(٢٥) المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي . . .، المرجع السابق نفسه، الجداول رقم ٢٢، ص ١٦٠ .

وقاد نمو حجم التجارة الخارجية السعودية في السبعينات إلى ازدياد أهميتها في حقل التجارة الدولية . فقد ارتفع نصيبها من صادرات العالم من ٤٪ في عام ١٩٧٤ إلى أكثر من ٨٪ في عام ١٩٨٠ . كما أن نصيبها من حجم الاستيراد العالمي إرتفع خلال الفترة نفسها من ٣,٨٪ إلى أكثر من ٥٪ كما يشير إلى ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (٢٠)

نصيب السعودية من التجارة الدولية[٢٦]

(١٩٧٤ ـ ١٩٨٠)

السنة	الصادرات ٪	الواردات ٪
١٩٧٤	٤,٠	٣,٨
١٩٧٥	٣,٥	٣,٩
١٩٧٦	٣,٩	٤,٤
١٩٧٧	٣,٩	٤,٢
١٩٧٨	٣,١	٣,٢
١٩٧٩	٣,٨	٣,٧
١٩٨٠	٨,١	٥,١

ويشير نمو نصيب السعودية من التجارة الدولية خلال عقد السبعينات إلى تعاظم أهمية النفط في العالم الصناعي من جهة ، وإلى نمو العائدات النفطية السعودية التي مكنتها من زيادة حجم استيرادها بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة من جهة

(٢٦) المصدر: IMF – Direction of Trade Statistics , Yearbook 1981, p. 2-3.

أخرى. هذا، مع العلم أن معظم البلدان النامية قد عانت خلال هذا العقد من تباطؤ نمو التجارة الدولية وتراجع ملحوظ لنصيبها منها[٢٧] .

٢ ـ ١ ـ ٦ ميزان المدفوعات والسيولة الدولية

يعكس النمو المتفاوت بين الصادرات التي حققت نمواً وسطياً قدره ٥٢٪ سنويا خلال السبعينات والواردات التي وصل المعدل الوسطي لنموها ٤٤٪ سنوياً خلال تلك الفترة، عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب جزء من القوة المالية الناجمة عن تصاعد تراكم العائدات النفطية في الظروف الراهنة وتشكل فائض مهم في الميزان التجاري الذي يعتبر العصب الحساس لميزان المدفوعات. فقد ارتفع فائض الميزان التجاري من ١٤,٨ مليار ريال عام ١٩٧٣ إلى ٢٥٨,٥ مليار ريال عام ١٩٨١ . وقاد هذا التطور بدوره إلى نمو الالتزامات الخارجية السعودية حيث أصبح نصيب المعونات الخارجية حوالى ٤٧٪ من نفقات الخدمات والتحويلات في مطلع الثمانينات[٢٨] . وانعكست هذه التطورات بدورها على ميزان الحسابات الجارية الذي حقق بدوره فائضاً وصل في مطلع الثمانينات إلى حدود ١٤٤ مليار ريال بينما كان ٩,٣ مليار ريال عام ١٩٧٣ كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٢١) .

يتضح من خلال هذا الجدول أن الاحتياطيات الرسمية أي احتياطيات مؤسسة النقد العربي السعودي، هي التي تحظى بنصيب وافر من فوائض ميزان الحسابات الجارية. فقد تطورت هذه الاحتياطيات من حوالى ٣,٥ مليار ريال عام ١٩٧٣

---

(٢٧) أنظر: نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي، المجلد الثاني، العدد ١٣ شباط ـ فبراير ١٩٨٢، ص ٣٠ .

(٢٨) أنظر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي . . .، المرجع السابق نفسه، ص ٥٣ .

جدول رقم (٢١)

ميزان المدفوعات (١٩٧٣ - ١٩٨١)[٢٩]

(بملايين الريالات)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الميزان التجاري	١٤٨١٣	١٠٣٢٩٣	٧٤٨٨٩	٨٩١٢٢	٩٠٤٣٠	٥٧٦٩٢	١١٥٨٨٠	٢٤١١٢٦	٢٥٨٥٢٩
الخدمات والتحويلات	٦٨٦٨-	١٢٦٧٤-	٢١١١٦-	٣٦٦٥٦-	٥١٨٠٨-	٦٨٠٦٣-	٧٩٠٧٣-	٩٣٩٣٦-	١١٤٦٩٧-
ميزان الحساب الجاري (عجز/فائض)	٩٣٣٤	٨١٩٩٠	٥٠٣٣٦	٥٠٤١٤	٤١٩٧١	٧٥٢٨-	٣٧٢٣١	١٣٧٧٤٦	١٤٤٠٤٦
صافي العمليات الرأسمالية النفطية	٢٣١٥-	١٣٢٤٥-	٦٥٦٤	١٣٩٧-	٢٧٥٧	١٨٩٣	٤٥٣٨-	١٠٦٣٣-	١١٤٢٨

تابع جدول رقم (٢١)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
صافي العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص (الاستثمار المباشر)	-٣٦٢٧	-٤٩٥٧	١٠١٣	-٤٧٨٣	-٦٣٣٤	-١١٧٥٢	-٢٣٢٣٢	-٢٨٤٥٥	-٢٢٥٣١
صافي مركز البنوك التجارية	٥١	-٣١٧	-٤٦٧	-١٧٨٩	-٣٣١٩	-١٤٥٨	-٥٢٤٢	-١٢٣٥٣	-١٠٩٠٣
رأسمال واحتياطيات رسمية	-٣٤٤٣	-٦٣٤٧١	-٥٧٤٤٦	٤٢٤٤٥	-٣٥٠٧٥	١٥٩٢٩	-٤٢١٩	-٨٦٣٠٥	-١٢٢٠٤٠

(٢٩) المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي . . . ، المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٣ .

لتصل حدود ١٢٢ مليار ريال عام ١٩٨١ مشيرة بذلك إلى نمو هائل في القوة المالية الناجمة عن استغلال الثروة النفطية. كذلك يشير هذا الجدول إلى نمو كبير في صافي الأصول الخارجية للمصارف التجارية التي وصل رصيدها إلى ١٠,٩ مليار ريال في العالم الماضي. كما حققت استثمارات القطاع الخاص نمواً مماثلاً، حيث وصل حجم هذه الاستثمارات إلى ٢٢٥ مليار ريال عام ١٩٨١ بعد أن كان حوالى ٣,٦ مليار ريال عام ١٩٧٣.

ويشير تطور ميزان المدفوعات خلال عقد السبعينات إلى النقاط المهمة التالية:

- إستمرار نمو فائض الميزان التجاري بمعدلات تراكم متصاعدة.
- نمو الالتزامات الرسمية المتمثلة بالتحويلات الخاصة بالمساعدات الخارجية والمساهمات في تمويل المنظمات المالية الدولية.
- تصاعد نمو فائض ميزان الحسابات الجارية.
- تصاعد نمو الاستثمارات المباشرة للقطاع الخاص في الخارج.
- نمو صافي أرصدة المصارف التجارية في الخارج.
- نمو الاحتياطّيات الرسمية.
- تأثر ميزان المدفوعات الشديد بنمو القوتين النفطية والمالية.
- الافتقار لسياسة وطنية تربط بين إنتاج النفط وعائداته واستخداماتها الاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وكان من نتائج تطور القوتين النفطية والمالية وازدياد أهمية السعودية في حقل التجارة الدولية، أن حققت نمواً ملحوظاً في نصيبها من السيولة الدولية. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١ تضاعف حجم السيولة الدولية في العالم، في حين أن نصيب البلدان الصناعية مجتمعة منها تراوح بين ٥٥ و٦٠٪، محققاً

جدول رقم (٢٢)

احتياطي السيولة الدولية في العالم والسعودية[٣٠]

(١٩٧٤ - ١٩٨١)

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
العالم	١٧٩٨٦٩	١٩٤٤١١	٢٢٢١٩١	٢٦٤٤٣٢	٢٨١٥٧٦	٣٠٥٢٢٩	٣٥٦٨١٢	٣٧٢٩١٦
البلدان الصناعية	١٠٨٨٣١	١١٤٢٠٨	١٢٣٢٥٨	١٤٩٧١٠	١٧٤٠٨٩	١٨٠٧٧٧	٢١١٤٩١	٢١٢٧٢٩
٪ من العالم	٦٠,٥	٨٥,٧	٥٥	٥٦,٦	٦١,٨	٥٩	٥٩	٥٧
البلدان النامية المصدرة للنفط	٣٨٣٨٣	٤٨٢٩١	٥٦١٤٩	٦٢١٥٥	٤٦٢١٩	٥٦٣١٦	٦٣٦٠١	٨١٤٠٩
٪ من العالم	٢١	٢٤,٨	٢٥	٢٣,٥	١٦	١٨	٢٠	٢١,٨
السعودية	١١٦٦٧	١٩٩٢٠	٢٣٢٦١	٢٤٧٢٥	١٤٨٩٦	١٤٧٩٠	١٨٥٣٦	٢٧٨٥٥
٪ من العالم	٦	١٠	١٠	٩	٥	٤,٨	٥	٧
٪ من البلدان المصدرة للنفط	٣٠	٤١	٤١	٣٩,٨	٣٢	٢٦	٢٥	٣٤

(٣٠) المصدر: IMF — International Financial Statistics Vol. XXXV No. 3. March 1982, p. 39.

بعض التراجع في السنوات الأخيرة. كما استطاعت مجموعة البلدان النامية المصدرة للنفط، الحفاظ على نصيب يتراوح بين ٢١ و٢٥٪ من هذه السيولة خلال الفترة نفسها. وحققت السعودية خلال السنوات الثلاث الأولى من هذه الفترة نمواً دفع بنصيبها من حجم السيولة الدولية من ٦ إلى ١٠٪ وعادت هذه النسبة إلى الانخفاض في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ ثم عاودت الارتفاع إلى حدود الـ ٧٪ في العامين الماضيين كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٢٢).

كما يتضح من هذا الجدول أيضاً أن السعودية تملك أكبر نصيب من حجم السيولة الدولية بين البلدان النامية المصدرة للنفط، حيث إنها كانت تملك وحدها حوالى ٣٠٪ من حجم السيولة الدولية لهذه المجموعة عام ١٩٧٤، ثم ارتفع نصيبها إلى حدود الـ ٤١٪ خلال السنوات الثلاث التالية. وعاد بعدها إلى الانخفاض إلى حدود الـ ٢٦٪ في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ وإلى الارتفاع ثانية إلى حدود الـ ٣٤٪ في العام الماضي. وتعكس هذه التطورات تراجع نصيب البلدان النامية المصدرة للنفط من السيولة الدولية في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ نتيجة الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك على الطلب العالمي على النفط الذي أدّى بدوره إلى تراجع الصادرات النفطية لهذه البلدان، في الوقت الذي نمت فيه التزاماتها المالية التنموية مما اضطرها إلى تقليص احتياطياتها من السيولة الدولية لأغراض تمويلية.

٢ ـ ١ ـ ٧ الاستثمارات الخارجية

يثار بعض الجدل حول تقديرات الاحتياطي الأجنبي؛ ففي حين أن السلطات النقدية السعودية تشير باصبع الإتهام إلى معظم التقديرات الأجنبية وتصفها بأنها مبالغ فيها، كون أساسها يعتمد على تطور فوائض ميزان الحسابات الجارية ولأنها تتجاهل بنوداً ضخمة في الميزانيات، وتؤكد على أن الحجم الفعلي لهذا الاحتياطي لا يتجاوز حدود الـ ٧٥ مليار دولار، فثمة قناعة بأن حجم هذا الاحتياطي قد

وصل فعلا إلى حدود الـ ١٦٠ مليار دولار في مطلع العام الحالي، وبأن دخل الاستثمارات السعودية في الخارج قد تجاوز حدود مليـاري دولار شهـريـاً[٣١].

ويعتبر المسؤولون في مؤسسة النقد العربي السعودي، وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة الأصول الماليـة في الخارج، أن هـذه الاحتيـاطيـات على الرغـم مـن ضخامتها، مجرد موجودات موظفة في الخارج لفترة مؤقتة ويمكن استـدعـاؤهـا في أي وقت تقتضي متطلبات التنمية الداخلية ذلك. وهذا ما يفسر الطابع القصير الأجل الذي تتميز به هذه الموجودات التي لا تشكل مصدراً دائماً للدخل يمكن أن يغني عن العائدات النفطيـة في حـال نضـوب النفـط. ويبـدو أن السعـوديين ينطلقون في استثمارهم على الصعيد الخارجي من المبادىء الأربعة التالية[٣٢]:

- تجنب التوظيف المالي لآجال طويلة تتجاوز مدتها سبع سنوات وذلك من أجل إبقاء هذه الأموال على درجة عالية من السيولة.
- تجنب الاستثمار في العقارات في البلدان الأجنبية.
- تجنب الاستثمار في القطاعات الحساسة في البلدان الأجنبية.
- تجنب تجاوز حدود الـ ٥٪ في ملكية الشركات الأجنبية وعدم الاستثمار في

(٣١) أنظر: صحيفة Financial Times Survey 26. 4. 1982, P. V.
- مجلة عالم النفط، المجلد ١٤، العدد ٣١ الصادر في ١٩٨٢/٣/٦.
- مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، آذار - مارس ١٩٨٢.
- عبدالقادر سيد أحمد: «توقعات الطاقة: الفوائض المالية والتنمية العربية»، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٩، ص ١٠٤.
- «فوائض أوبيك البترولية»، في مجلة البترول، العدد ٤، تموز/آب - يوليو/أغسطس ١٩٨١، ص ١٦/١٧.

(٣٢) انظر: مجلة الاقتصاد والاعمال...، المرجع السابق نفسه.

قطاعات الاعلام والخمور والتبغ والترفيه والصناعات الحربية لأسباب دينية أو سياسية .

وتهدف هذه المبادىء إلى فسح المجال أمام توظيف رؤوس أموال كبيرة في الخارج مع الحفاظ على إبقائها على درجة عالية من السيولة على المدى القصير ومراعاة حساسية البلدان الأجنبية وخصوصاً الصناعية الغربية تجاه الاستثمارات السعودية في صناعاتها الوطنية .

ويقدر اليوم أن أكثر من ثلثي الأصول المالية الخارجية السعودية يأخذ شكل ودائع بالدولارات ، وأن حوالى نصفها موظف في الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة ، وأن ٤٠٪ منها موظف لدى عدد من المصارف الدولية ، وأن ٦٠٪ منها موظف في صيغة سندات وإصدارات وأوراق مالية أخرى . ويعرف أن السعودية تعتبر من كبار مشتري السندات والشهادات المالية التي تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية ، وأنه سبق لمؤسسة النقد العربي السعودي أن عقدت اتفاقية مع المجلس الاحتياطي الاتحادي في نيويورك بهذا الخصوص[٣٣] . وعلى الرغم من أن هذه المؤسسة توزع جزءًا كبيراً من ودائعها النقدية على أكثر من ٩٠ مصرفاً دولياً خارج الولايات المتحدة ، فإن شبكة المصارف الدولية على ارتباط وثيق بالسوق المالية الأمريكية وهي تدفع بهذه الأموال بشكل أو بآخر إلى السوق والمصارف الأمريكية ، الأمر الذي يرفع تقديرات الودائع النقدية السعودية في الولايات المتحدة إلى أكثر من ٧٠٪ من الموجودات السعودية في الخارج . ويضاف إلى

---

(٣٣) انظر: Financial Times Survey, P. V.
المرجع السابق نفسه .

(٣٤) من أهم الشركات العملاقة التي اشترت السعودية اصداراتها هناك:
AT and T, IBM, I.S. Steel, Western Electric, Illinois Bell, Northwestern Bell, Pacific Telephone, U.S. Gypsum Gargill, Cleveland Electric.
حول هذا الموضوع ، أنظر: المرجع السابق رقم (٣٣) .

ذلك المشتريات السعودية لاصدارات دين للعديد من الشركات الأمريكية العملاقة[٣٤].

وعلى الرغم من تفضيل السعوديين الواضح السوق الأمريكية لتوظيف أموالهم، فقد ظهرت في السنوات الأخيرة رغبة شديدة في تنويع أسواق التوظيف وتخفيف الاعتماد على سوق مالية واحدة في المستقبل. وفي سياق هذا التوجه سعت مؤسسة النقد السعودي إلى توسيع دائرة القروض المباشرة، لتشمل إصدارات دين لبعض حكومات البلدان الصناعية الغربية والمنظمات المالية الدولية وتوسيع رقعة التوزيع الجغرافي لهذه التوظيفات لتشمل عدداً من بلدان أوروبا الغربية كألمانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا وبريطانيا و من بلدان الشرق الأقصى كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان[٣٥].

أما في ما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص في الخارج، فقد نمت استثمارات هذا القطاع، على الرغم من حداثته، إلى حدود العشرين مليار دولار تركز معظمها على شراء العقارات والأبنية في عدد من المدن الغربية الكبرى[٣٦]. ويبدو أيضاً أن المستثمرين السعوديين يفضلون أسواق الولايات المتحدة على العديد من البلدان الأوروبية والنامية والعربية بسبب عاملي الأمن والاستقرار.

وتمشياً مع الرغبة في توسيع الرقعة الجغرافية للاستثمار الخارجي ظهرت في أواسط السبعينات رغبة واضحة في الاستثمار في العديد من البلدان العربية والاسلامية وكان أبرز هذه المحاولات إنشاء مصارف إسلامية تعتمد مبادىء

---

(٣٥) أعلن مؤخراً عن شراء مؤسسة النقد العربي السعودي لحصص من عدد من الشركات اليابانية الشهيرة كشركة سانيو. كما عقد اتفاق سعودي-ياباني على شراء ما قيمته ٢,٤ مليار دولار من سندات الخزينة اليابانية في العام الحالي وما قيمته مليار دولار من هذه الإصدارات سنوياً لعدد من السنوات. حول تفاصيل هذه المشتريات، أنظر: مجلة الاقتصاد والاعمال...، المرجع السابق نفسه.

(٣٦) أنظر: مجلة الاقتصاد والاعمال...، المرجع السابق نفسه.

الشريعة الاسلامية وترفض كل تراكم رأسمالي لا يكون وليد جهد ولا مخاطرة. وتميزت هذه المصارف بطابع استثماري يتجاوز العمل المصرفي البحت، مع تعديل جوهري في طبيعة الربح الذي لا يحدد وفق نسب مئوية مسبقة وإنما يأخذ صيغة أرباح فعلية نتيجة نشاط استثماري. وفي الواقع لا يزال نشاط هذه المصارف في طور التجربة العملية[٣٧].

وتميزت الاستثمارات السعودية بنمو متزايد في السنوات الأخيرة وخصوصاً في ميدان الاستثمار المباشر القائم على أسس التعاون الثنائي رغم أن السعوديين يفضلون عدم الخوض في متاعب استثمارات من هذا النوع والاقتصار على المشاركة في توظيف أموالهم عبر شركات ومصارف عربية مشتركة[٣٨]. ولوحظ في السنوات الأخيرة توجه سعودي نحو المشاركة بالمناصفة مع عدد من البلدان العربية في شركات استثمارية حديثة[٣٩].

وأما نشاطات الاستثمار التي يقوم بها القطاع الخاص السعودي في البلدان العربية فهي لا تزال ضعيفة نسبياً وتتركز من حيث النوع على شراء العقارات والأبنية في عدد من الدول العربية ومن حيث التوزيع الجغرافي على عدد قليل من هذه الدول وخصوصاً مصر واليمن الشمالي. ويبدو أن المستثمرين السعوديين لا يزالون يفضلون الاستثمار المحلي على الاستثمار في البلدان العربية الأخرى لِما يعد به من هوامش ربحية كبيرة، بالإضافة إلى تسهيلات ضخمة في التمويل الطويل

---

(٣٧) حول مفهوم المصارف التنموية الاسلامية وأهدافها، انظر:
د. رفيق مصري: «مصرف التنمية الاسلامي»، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٣٦٩.

(٣٨) للمزيد حول نسب المساهمة السعودية في العديد من الشركات العربية أنظر: مجلة الاقتصاد والاعمال . . .، المرجع السابق نفسه.

(٣٩) من هذه الشركات، الشركة السعودية ـ المصرية للإعمار، والشركة المصرية ـ السعودية للإستثمار والتمويل، والشركة السعودية ـ السورية للاستثمارات الصناعية والزراعية، والشركة التونسية-السعودية للاستثمار الانمائي.

الأجل دون أن يضطروا إلى دفع فوائد أو تكاليف اضافية أخرى .

ويعكس هيكل التوظيف والاستثمار الخارجي السعودي عدداً من الحقائق يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

- إفتقار السعودية إلى استراتيجية واضحة للاستثمار الخارجي .
- إفتقار السعودية والمنطقة العربية بأسرها إلى أسواق مالية متطورة تغني عن التوظيف المالي الخارجي وتساعد على توسيع القدرة الاستيعابية المحلية وتساهم في تحسين مناخات الاستثمار المباشر وتطوير الأجهزة المصرفية والمؤسسات الاستثمارية .
- تآكل القيم الحقيقية للأصول الخارجية السعودية بسبب التضخم العالمي وهبوط أسعار صرف العملات الأجنبية التي تستخدم كوسيط في الحسابات النفطية الدولية[٤٠] .
- عدم اهتمام السعوديين بالاستثمار الخارجي الطويل الأجل .
- النفور من مبدأ تدخل الدولة في الاستثمار المباشر .
- ضعف الاستثمارات السعودية في البلدان الاسلامية والعربية .
- نمو دور القوة المالية السعودية في الاقتصاد العالمي .
- هيمنة البلدان الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية على جزء كبير من القوة المالية السعودية .

---

(٤٠) جاء في دراسة لصندوق النقد العربي في أبو ظبي أن القيم الحقيقية للموجودات الاحتياطية العربية في البلدان الصناعية الغربية فقدت ما يعادل ٥٪ من قيمها سنوياً خلال فترة السبعينات بسبب التضخم العالمي . حول هذا الموضوع ، انظر: محاضرة د . فاروق أخضر التي ألقاها في الندوة التي نظمها مركز الابحاث الدولية للطاقة والتنمية الاقتصادية في جامعة كولارادو في تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٨٠ حول: « فلسفة سياسة التصنيع في السعودية » ، والمنشورة في :
MEES, Vol. XXIV, No. 6, 24/11/1980.

يشير معظم هذه النقاط إلى ضرورة استثمار العائدات النفطية بدلاً من استخدامها لسد احتياجات الانفاق الاستهلاكي أو إيداعها كموجودات احتياطية في الخارج. كما يؤكد ضرورة الحفاظ على القيم الحقيقية لهذه الموجودات واستثمارها بشكل يجعل منها مصدراً لدخول ثابتة تغني عن النفط في حال نضوبه. كما تشير النقطتان الأخيرتان إلى أن ربط القوة المالية السعودية بعجلة الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية يزيد من اعتماد السعودية على علاقاتها مع الولايات المتحدة وتبعية اقتصادها لها[٤١]، ويحول أيضاً دون اتباعها سياسة مستقلة عن الإدارة الأمريكية ويمنعها من استخدام قوتها النفطية والمالية كسلاح للدفاع عن مصالحها القومية ويجعلها عاجزة عن التحرك المستقل بسبب الخوف من تجميد موجوداتها الاحتياطية في البلدان الغربية كما حدث لايران في أعقاب الثورة الاسلامية[٤٢].

٢ ـ ١ ـ ٨ القروض والمعونات

رافق نمو القوة المالية السعودية خلال السبعينات توسع مهم في حجم المعونات والقروض التي تقدمها هذه الدولة العربية النامية إلى العديد من البلدان النامية غير

(٤١) تنطبق هذه المقولة على كافة البلدان المصدرة للنفط وذات الفائض المالي التي تسعى إلى تدويل فوائضها النفطية بدل توطينها.
أنظر: د. زهير شكر: «مبدأ كارتر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي؟ معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٢، ص ٤٣؛ ود. جورج قرم: «الاقتصاد العربي أمام التحدي»، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٧، ص ١٤٧ و١٦٠.

(٤٢) سبق للسعودية أن تقدمت بطلب إلى الدول الصناعية الغربية في حوار الشمال والجنوب يقضي بالموافقة على حماية موجوداتها في هذه البلدان، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض. انظر: عبدالقادر سيد أحمد: «الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط»، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٧، ص ١٠٩. ويشار هنا أيضاً إلى تجميد الأموال المصرية في بريطانيا عام ١٩٥٦، والأموال الايرانية في الولايات المتحدة وخارجها في بعض البلدان الحليفة لها عام ١٩٨٠. أنظر: عارف دليلة: «أسرار اللعبة الدولية لابتلاع فائض المال العربي»، في مجلة العربي، العدد ٢٧٥، تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٨١، ص ٣٠.

النفطية . فقد ارتفع حجم المعونات الثنائية من ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٢٤٠٠ مليون دولار في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ ، محققاً بذلك ارتفاعاً نسبياً من ٤ إلى ٥,٧٪ من حجم الناتج القومي الاجمالي . وجاءت السنوات التالية بتراجع طفيف في حجم هذه المعونات نظراً إلى الصعوبات التي واجهها ميزان المدفوعات السعودي في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ . ووصل المعدل الوسطي لحجم هذه المعونات خلال فترة السبعينات إلى ما يقارب ملياري دولار سنوياً . واستفادت من هذه المعونات أكثر من ستين دولة نامية . وكان وسطي نسبتها إلى الناتج القومي الاجمالي يتراوح بين ٤ و٥٪ خلال كامل الفترة . واحتلت السعودية بذلك المركز الأول بين البلدان المصدرة للنفط العربية وغير العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، حيث شكّلت المعونات السعودية أكثر من ٥٢٪ من مجموع المعونات التي قدمتها مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط في عام ١٩٧٦ وحوالى ٣٨٪ من هذا المجموع كمعدل وسطي سنوي خلال عقد السبعينات ، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٢٣) .

ويشير هذا الجدول من جهة أخرى إلى ضخامة المعونات التي قدمتها البلدان العربية النفطية للبلدان النامية خلال عقد السبعينات . وتتضح ضخامة التضحيات المقترنة بهذه المعونات اذا ما قورنت مع مثيلاتها التي تقدمها البلدان الصناعية الثرية للبلدان النامية ونسبها إلى الناتج القومي للبلدان المانحة والأهداف التي يتوخى تحقيقها من خلال هذه المعونات . فمن حيث القيمة المطلقة ، احتلت السعودية المركز الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية . وفي حين أن نسبة هذه المعونات إلى الناتج القومي تصل بالنسبة للسعودية إلى حدود الـ ٥٪ وسطياً ، نجد أن هذه النسبة لا تتجاوز حدود ٠,٢٢٪ بالنسبة إلى الولايات المتحدة[٤٣] . ويعرف أن البلدان الصناعية قد عجزت مجتمعة عن تلبية

---

(٤٣) سبق للحكومة الأمريكية أن هددت أكثر من مرة بأنها ستقلص معوناتها للبلدان النامية خلال الثمانينات وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية داخلية . كذلك أعلنت الحكومة البريطانية عن=

جدول رقم (٢٣)
المعونات المالية الرسمية للبلدان العربية المصدرة للنفط للبلدان النامية[٤٤]
(١٩٧٣ - ١٩٧٩)
(بملايين الدولارات)

الدولة / السنة	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩	
	م★	٪★★	م	٪	م	٪	م	٪	م	٪	م	٪	م	٪
السعودية	٣٠٥	٤	١٠٢٩	٤,٥	١٩٧٧	٥,٤	٢٤٠٧	٥,٧	٢٤١٠	٤,٣	١٤٧٠	٢,٨	١٩٧٠	٣,١
الكويت	٣٤٥	٥,٧	٦٢٢	٥,٧	٩٧٦	٨,١	٦١٥	٤,٤	١٥١٨	١٠,٦	١٢٦٨	٦,٤	١٠٩٩	٥,١
العراق	١١	٠,٢	٤٢٣	٤	٢١٨	١,٧	٢٣٢	١,٤	٦١	٠,٣	١٧٢	٠,٨	٨٦١	٢,٩
الامارات	٢٨٩	١٦	٥١١	٧,٦	١٠٤٦	١٤,١	١٠٦٠	١١	١١٧٧	١٠	٦٩٠	٥,٦	٢,٧	١,٦
ليبيا	٢١٥	٣,٣	١٤٧	١,٢	٢٦١	٢,٣	٩٤	٠,٦	١١٥	٠,٧	١٦٩	٠,٩	١٤٦	٠,٦
قطر	٩٤	١٥,٦	١٨٥	٩,٣	٣٣٩	١٥,٦	١٩٥	٨	١٩٧	٧,٩	١٠٦	٣,٧	٢٥١	٥,٦
المجموع	١٢٥٩	٤,٥	٢٩١٧	٤,٥	٤٨٣٧	٥,٨	٤٦٠٣	٤,٦	٥٤٧٨	٤,٥	٣٨٧٥	٣	٤٥٣٤	٢,٩
نصيب السعودية من المجموع	٪٢٤		٪٢١		٪٤١		٪٥٢		٪٤٤		٪٣٨		٪٤٣	

(٤٤) المصدر: MEES, Supplement to Vol. XXIV No. 1. 20/10/1980. Tab IV.

(★) م = بالقيمة المطلقة .

(★★) ٪ = نسبة مئوية من الناتج القومي .

نداء الأمم المتحدة، بأن يصل حجم معوناتها إلى البلدان النامية ١٪، ثم خفضت هذه النسبة إلى ٠,٧٪ من الناتج القومي لهذه البلدان خلال عقدي التنمية الثاني والثالث. ولم تصل النسب الفعلية لمعونات البلدان الصناعية هذه الحدود إلا في حالات نادرة[٤٥].

ولا تقتصر المعونات السعودية على المساعدات الثنائية فقط، بل تعدتها إلى المعونات المتعددة الأطراف على الصعيدين الاقليمي والدولي. فقد قدمت السعودية معونات قدرها ثلاثة مليارات دولار إلى مؤسسات تمويل إقليمية ومليار دولار إلى صندوق التنمية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط[٤٦]. كما قدمت قروضاً بقيمة ثلاثة مليارات دولار إلى المصرف الدولي ووافقت على قرض آخر قيمته ٨٠٠ مليون دولار في العام الحالي[٤٧]. وحصل صندوق النقد الدولي على

= رغبتها في تخفيض معوناتها للبلدان النامية من ٠,٤٩٪ في نهاية السبعينات إلى ٠,٣٨٪ من ناتجها القومي في منتصف الثمانينات. ووعد كل من ألمانيا الاتحادية واليابان بالحيلولة دون خفض معوناتها الرسمية خلال النصف الأول من الثمانينات. ومن المتوقع أيضاً أن تحافظ مجموعة البلدان الاشتراكية على نسبة ٠,٠٤٪ من ناتجها القومي كمساعدات للبلدان النامية خلال السنوات القليلة القادمة وهي نسبة ضئيلة بطبيعة الحال. حول هذا الموضوع، أنظر:
MEES, Supplement to Vol. XXIV No. 1, 20/10/1980.
وحول تطور معونات مجموعة البلدان العربية النفطية للبلدان النامية ومقارنتها مع مثيلاتها لبلدان منظمة (OPEC) ومنظمة (OECD) في السبعينات أنظر يوسف عبدالله صايغ: «الاقتصاد العربي: الانجازات الماضية والتطلعات المستقبلية»، (بالانكليزية)، لندن ١٩٨٢، ص ٩١/٩٢.

(٤٥) استطاع بعض البلدان الصناعية كالدانمارك وهولندة والنروج والسويد تحقيق هذه النسبة. أنظر: تقرير المصرف الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨١، ص ١٧٧. والتقرير السنوي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨١. المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٦.

(٤٦) من محاضرة للشيخ أحمد زكي اليماني بعنوان «النفط والمال في الثمانينات»، في:
MEES, Vol. XXIV, No. 51, 5/10/1981.

(٤٧) أنظر: MEES, Vol. XXV, No. 24. 29/3/1982.

مجموعة قروض كبيرة تبلغ قيمتها حوالى ١٥ مليار دولار كما وعدت السعودية بتقديم قروض أخرى تصل قيمتها إلى خمسة مليارات دولار في العام القادم[٤٨].

وإذا ما أردنا أن نعي ضخامة المعونات والقروض السعودية، يتوجب علينا مقارنة القوة الاقتصادية لهذا البلد العربي النامي مع القوة الاقتصادية للبلدان الصناعية الثرية ومقارنة تضحيات الجانبين النسبية. فالمعونات السعودية تأتي من دولة لا تملك ثراءً حقيقياً، لأن ثراءها ليس وليد طاقة إنتاجية متجددة، وإنما نتيجة ثراء مؤقت ناتج عن أصول عينية ناضبة. لـذا، فإن مقدار تضحيتها أكبر مما تقدمه البلدان الصناعية ذات البنية الاقتصادية الانتاجية المتينة والمتجددة. كما يتوجب مقارنة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال هذه المساعدات بالنسبة إلى الطرفين. فمساعدات البلدان الصناعية للبلدان النامية كانت ولا تزال وسيلة مهمة لبسط البلدان المانحة نفوذها السياسي على البلدان المستفيدة من هذه المساعدات. أضف إلى ذلك، أن للبلدان الصناعية أهدافاً غير معلنة تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه المساعدات. فهي تستهدف مساعدة البلدان النامية في التخلص من أزماتٍ اقتصادية تؤثر في حد ذاتها سلبياً على اقتصاديات البلدان الصناعية والاقتصاد العالمي، كما تهدف إلى تنشيط التجارة الدولية والحفاظ على البنية الحالية لنظام الاقتصاد العالمي الحالي، الذي يضمن لها استمرار نوع من التقسيم الاجتماعي للعمل تحصل بموجبه على المواد الأولية الرخيصة من البلدان النامية ويفتح لها أسواق هذه البلدان أمام منتوجاتها الصناعية، الأمر الذي يعود على مجتمعاتها بنفع مادي بفعل علاقات التبادل غير المتكافئة بين الجانبين. وأما السعودية وسواها من البلدان العربية النفطية، فهي لا تملك قطاعات صناعية متطورة تدفعها إلى تقديم معونات خارجية لكسب أسواق لمنتوجاتها كما هو الحال بالنسبة لجزء مهم من معونات البلدان الصناعية[٤٩]. كما

---

(٤٨) أنظر: ص ١٨٥ من هذه الدراسة.

(٤٩) أنظر: فلورا الحام: «برنامج المساعدات الاقتصادية في العالم: نحو دور عربي متزايد»، في مجلة =

أن السعودية لا تملك القدرات الإدارية والتنظيمية التي تسمح لها بفرض شروط اقتصادية على البلدان المستفيدة من معوناتها كما تفعل معظم البلدان الصناعية. لذا، فإن المعونات العربية تختلف من حيث كونها عوناً حقيقياً صافياً، إذ انها غير مشروطة بتنفيذ مشاريع أو تحقيق مشتريات أو الالتزام بشروط اقتصادية محددة. غير أن البلدان النامية المستفيدة من هذه المعونات كثيراً ماتستخدمها لتمويل مشتريات من بلدان أخرى غالباً ما تكون من البلدان الصناعية التي تستفيد من هذه المعونات بشكل غير مباشر لِما تتيحه لديها من فرص عمالة وانتاج وتصدير دون أن يكون للدولة النفطية المانحة أي خيار[٥٠]. هذا، فضلا عن أن جزءًا كبيراً من هذه المعونات يصل البلدان النامية عن طريق وسطاء دوليين كالمنظمات المالية الدولية التي لا يوجد تأثير يذكر للسعودية على سياساتها والشروط التي تفرضها لتوزيع القروض والاستفادة منها.

وتشير خصائص المعونات والقروض السعودية للبلدان النامية إلى جسامة التضحية وأبعاد الرغبة في العطاء والمساهمة في ايجاد حلول لمشاكل أسرة البلدان النامية التي تنتمي إليها. وتأتي هذه المعونات غير المشروطة في الوقت الذي تبدي فيه البلدان النامية تذمرها من أسلوب البلدان الصناعية في تقديم المعونات المشروطة. وهذا لا يعني بالطبع أنه ليس في وسع السعودية وسواها من البلدان العربية النفطية لعب دور مهم باستخدامها المساعدات المالية لكسب تأييد البلدان النامية الراغبة في الاستفادة منها للقضايا العربية المصيرية. فنمو العائدات النفطية واتساع حجم المعونات واتساع الرقعة الجغرافية للبلدان النامية المستفيدة منها واعتراف البلدان النامية والصناعية على السواء بجسامة التضحية تشكل عوامل مهمة تساعد السعودية في لعب دور مهم في العلاقات الاقتصادية الدولية. غير أن

= الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الرابع، نيسان ـ ابريل ١٩٨٢، ص ١٥٤.

(٥٠) حول مميزات المعونات العربية، أنظر: ابراهيم شحاته: «مستقبل المعونات العربية»، في «دراسات في صناعة النفط العربي»، صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، =

اداء هذا الدور بشكل يخدم السعودية والعالم العربي والبلدان النامية والاقتصاد العالمي يتطلب تطوير استراتيجية عربية للمعونات الخارجية تنسق الجهود العربية في هذا المجال وتحدد أهدافاً واضحة لهذه المعونات .

٢ ـ ٢ نمو الدور السعودي في السياسة العربية والدولية

أدى تدفق العائدات المالية النفطية على السعودية بشكل يفوق طاقتها الاستيعابية المحلية في مجالات الانتاج والاستهلاك إلى تراكم أرصدة ضخمة لديها أضحت تشكل تحدياً من نوع جديد لها بعد أن أصبحت وخلال فترة قصيرة نسبياً من أكبر بلدان العالم التي تملك أرصدة خارج حدودها . وفي هذه الظروف، طرحت أفكار مختلفة حول الاستراتيجية الواجب اتباعها في ما يتعلق بانتاج النفط واستخدام عائداته بشكل يضمن للجيل الحالي تأمين متطلباته وللأجيال القادمة حقها في هذه الثروة الناضبة[٥١] . وطرحت أفكار تنادي بضرورة بقاء قسط من الأصول العينية النفطية في باطن الأرض رغبة في الحفاظ على حق الأجيال القادمة وحماية الاصول المالية من التآكل والضياع بسبب التضخم وتدهور أسعار العملات المعتمدة كوحدة حسابية في تقييم هذه الأصول، على أن يُكتفى باستخراج ما يكفي متطلبات التنمية الذاتية واحتياجات الجيل الحالي لا أكثر[٥٢] . وراح آخرون يحذرون من تجاهل متطلبات البلدان الأخرى والاقتصاد العالمي إلى هذه

= الكويت، ١٩٨١ ، ص ٤٦٩ .

(٥١) يشير د. كواري إلى ضرورة النظر إلى العائدات النفطية على أنها قرض يتوجب على الجيل الحالي استثماره من أجل تطوير أرصدة قادرة على سداد القرض للأجيال القادمة إلى جانب تحقيق المتطلبات الضرورية للجيل الحاضر، انظر: د. علي خليفة الكواري:
« دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية »، سلسلة عالم المعرفة ٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ١٩٨١ ، ص ٢٧ .

(٥٢) حول مناقشة هذه الأفكار وما يترتب عن تنفيذها من نتائج، أنظر: محمد أحمد سالم: « وماذا بعد نضوب البترول . . . ؟ »، في صحيفة الجزيرة في عددها الصادر في ١٩٨٢/٢/٨ .

المادة الحيوية المهمة، الأمر الذي يفرض خيارات معينة في ظل الظروف الدولية الراهنة[٥٣]. وكان لبروز العامل الاقتصادي في العلاقات السياسية الدولية آثار مهمة على السياسات الانتاجية المتبعة في البلدان النفطية. فقد شهدت السبعينات معارضة واضحة من قبل البلدان الصناعية المستوردة للنفط للأفكار المنادية بإبقاء كميات كبيرة من النفط مختزنة في باطن الأرض، أو باستخدام الانتاج النفطي محلياً وعدم إتاحته للتصدير، أو بالبحث عن مصادر دخل بديلة تغني عن تصدير النفط إلى البلدان الأخرى. وهذا ما دفع البلدان النفطية إلى إعادة النظر في المرتكزات السياسية المتعلقة بانتاج النفط وتصديره وكيفية استثمار عائداته.

نتيجة لهذه التطورات، احتلت السعودية موقعاً متقدماً في عالمي النفط والمال. فقد قادت سياستها النفطية والمالية واستثماراتها الخارجية وقروضها ومعوناتها للبلدان النامية والمنظمات المالية الدولية إلى نمو دورها في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. وعكست هذه السياسات نوعاً من التناقض حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدولة على الصعيد العالمي: فهي من جهة، دول نامية يتوفر فيها معظم مؤشرات التخلف التي تعاني منها البلدان النامية بشكل عام، ومن جهة أخرى، يتوجب عليها أن تلعب دور بلد متقدم يملك فوائض مالية ويسعى إلى توظيفها واستثمارها في أسواق مالية تتميز بالكثير من الاضطرابات والمخاطر الاقتصادية والسياسية. وهذه حقيقة تتناقض مع العرف القائل إن من يمتلك المال الفائض عن احتياجاته المحلية ويرغب في توظيفه أو استثماره خارجياً، يمتلك القوة السياسية والخبرة الاقتصادية والادارية والمعرفة التقنية التي تساعده على تحقيق

---

(٥٣) يتمحور الصراع الدولي على الموارد النفطية حول فلسفة تفترض وجود قانون طبيعي للتوزيع العادل للمواد النفطية بين الدول التي تملكها والدول التي تحتاجها بما فيه ضمان لمصلحة جميع الأطراف المعنية. حول مناقشة هذه الأفكار، أنظر: وليد خدوري: «النفط والعلاقات الدولية»، في «دراسات في صناعة النفط العربي»، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨١، ص ٤٩٧.

أهدافه وحماية مدخراته الخارجية. غير أن هذه الدولة تعاني على الرغم من نمو الثروة وتراكم الأرصدة من ضعف أمام الأخطار التي تواجهها على الصعيدين الداخلي والخارجي[٥٤]. وأصبح ضعف قوتها السياسية وتزايد الأخطار المحدقة بهـا يعكس الآثار السلبية لنمو الثروة والأرصدة الخارجية. لذا، فلا عجب أن تتميز توجهاتها في حقل السياسة الخارجية بسعي دائم إلى تقوية دورها السياسي محلياً وعربياً واقليمياً ودولياً من أجل ضمان مستقبل دخلها النفطي واستمراره في عالم غير آمن. فهي تسعى من جهة، إلى تخفيف حدة الأخطار المحدقة بها عن طريق البحث عن الأصدقاء والمصالح المشتركة؛ ومن جهة أخرى، إلى استخدام ثروتها النفطية وقوتها المالية من أجل تطوير موارد بديلة تغنيها عن النفط في حال نضوبه. وكان من نتائج هذه المساعي أن شهد عقد السبعينات نمواً ملحوظاً في دورها السياسي على الصعيدين العربي والدولي وخصوصاً بعد حرب تشرين وأزمة النفط العالمية التي أعقبتها.

٢ - ٢ - ١ خصائص السياسة الخارجية قبل حرب تشرين ١٩٧٣

قبل الحديث عن استخدام النفط كسلاح سياسي وأثر ذلك على الموقع السياسي للسعودية على الصعيدين العربي والدولي، لا بد لنا من الاشارة الى خصائص السياسة الخارجية السعودية قبل ذلك الحدث المهم الذي كان بمثابة تحول نوعي لدور هذه الدولة في مسرح الأحداث السياسية العربية والدولية. ويمكن تلخيص هذه الخصائص بالنقاط الثلاث التالية[٥٥]:

(٥٤) يشير غسان سلامة إلى هذا التناقض بين القوة والضعف اللذين تتميز بهما السعودية واللذين يتركان آثاراً مهمة على السياسة الخارجية السعودية بوصفها أنها «عملاق بساقين من طين».
أنظر: غسان سلامة: «السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥»، معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨٠، ص ١٢٠.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر:
Steinbach, Udo: «Saudi Arabiens Neue Rolle im Nahen Osten» in Aussenpolitik, Quartal 2, 1974, S. 202-213.

- الحفاظ على استقلال الدولة ووحدتها وخصوصاً تجاه المطالب الهاشمية التي دفعت بالسياسة السعودية إلى مواقع دفاعية منذ قيام الدولة وحتى مطلع الستينات .

- تأثر السياسة الخارجية السعودية بالنزاع مع بريطانيا التي كانت تمثل أكبر قوة سياسية غربية في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج .

- تأثر السياسة الخارجية السعودية بالنشاطات المتزايدة للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج وسعيها إلى توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية من خلال نمو نشاطات شركة آرامكو التي بدأت في السعودية منذ مطلع الثلاثينات .

وفي مطلع الستينات بدأت السعودية بصياغة أهداف جديدة لسياستها الخارجية على أساس المعطيات التي ظهرت في المنطقة العربية آنذاك والتي تمثلت بما أطلق عليه السياسات العربية المتطرفة التي قادتها مصر في العهد الناصري وقيام الثورة اليمنية والوحدة بين مصر وسوريا ، وهي العوامل التي اعتبرت بمثابة تهديد مباشر للنظم العربية المحافظة في منطقة الخليج . وكان للموقف السعودي من هذه العوامل آثار سلبية لا يستهان بها على نظرة العالم العربي الى السعودية التي باتت توصف بأنها تلعب دوراً سياسياً محافظاً تسعى من خلاله إلى تحقيق توازن سياسي على حد أدنى مع القوى العربية المتطرفة . وهكذا عملت السعودية على تطوير منطلقها الايديولوجي المعتمد على مبادىء الشريعة الاسلامية كبديل للاتجاه الاشتراكي لخصومها وإلى جعل هذا المنطلق بمثابة قاعدة للوصول إلى البلدان العربية الأخرى والتنسيق معها . ولم تمضِ فترة طويلة حتى تجاوز هذا التوجه الاسلامي للسياسة الخارجية السعودية حدود العالم العربي ليشمل العالم الاسلامي بأسره . وهكذا بلورت السعودية أهداف سياستها الخارجية في الستينات على النحو التالي :

- اتخاذ موقف دفاعي تجاه تيار المد الايديولوجي الاشتراكي.

- دعم النظم السياسية المحافظة في العالمين العربي والاسلامي.

- تشكيل تكتلات عربية واسلامية لمجابهة التحرك المصري في العالم العربي.

وكان من نتائج اعتماد السياسة الخارجية السعودية لهذه الأهداف، أن سعت إلى دعوة بلدان الخليج المجاورة إلى التكتل والتحالف معها من أجل الحفاظ على أمن الخليج كما أسست عصبة العالم الاسلامي في عام ١٩٦٢ وجعلت مكة مركزاً لها وأعطتها مهمة الدفاع عن القضايا الاسلامية ومجابهة التيارات المعادية للاسلام.

وجاءت الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ بتحولات جذرية في موازين القوى في المنطقة العربية لصالح السعودية والبلدان العربية النفطية الأخرى. فقد كان من نتائج الهزيمة أن أصيب التيار الاشتراكي التقدمي بنكسة خطيرة دفعت بالقيادة المصرية إلى التقرب من البلدان العربية النفطية التي لا تملك من سلاح سوى النفط والمال. وكانت بلدان المواجهة وفي مقدمتها مصر وسوريا بحاجة ماسة إلى دعم مادي مناسب يسمح لها بتحقيق نوع من التوازن مع القوة العسكرية الاسرائيلية الغازية. وكان على البلدان العربية النفطية أن تقدم هذا العون لاعادة بناء القوة العسكرية الذاتية. بيد أن هذا الهدف لم يكن سهل المنال دون تسوية النزاع المصري ـ السعودي حول اليمن، الأمر الذي أعطى السعودية أهمية متزايدة في حقل السياسة العربية الداخلية على حساب تراجع الدور المصري إثر النكسة العسكرية. وأعلنت السعودية والكويت في مؤتمر الخرطوم للقمة العربية عام ١٩٦٧ أنهما على استعداد لتقديم العون المالي المطلوب لبناء القوة العسكرية العربية وترميم اقتصاد البلدان العربية المتضررة من الحرب. وساهمت هذه المعونات في دعم ما يسمى بالقوى المعتدلة في الجانب العربي وأعطت السعودية نفوذاً ملموساً استطاعت من خلاله التأثير على مواقف العديد من الدول العربية في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ودفعها إلى الاعتدال بمفهوم الاعتراف غير

المباشر بالكيان الصهيوني في حدود ما قبل عام ١٩٦٧[٥٦] . وهكذا بدأت السياسة الخارجية السعودية تعمل على تقوية أرضيتها الجديدة، بدءًا برغبتها في توسيع حقل عملياتها والخروج من إطار العزلة الضيق الذي حاصرها خلال فترة نمو التيار العربي الاشتراكي . وبدأت هذه الرغبة تتحقق فعلاً في ظل ظروف قاسية كان العالم العربي يتخبط أثناءها بذيول الهزيمة العسكرية .

وقادت هذه التطورات تدريجياً إلى نمو الدور السعودي كقوة مالية سياسية بدأت تحدد معالم السياسة العربية خلال السبعينات ، وذلك بعد الفراغ الذي أحدثه تقلص الدور السياسي لمصر وفراغ المنطقة العربية من قوة سياسية تملك خصائص قيادية كافية لملء هذا الفراغ . وما أحداث لبنان والغزو الاسرائيلي لأراضيه مؤخراً وتوجه الأنظار إلى السعودية لتلعب دوراً فعالاً في مجال الضغط الدبلوماسي والسياسي على الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل إلا مؤشرات مهمة تؤكد هذا الدور القيادي للسعودية على الصعيدين العربي والدولي بكل ايجابياته وسلبياته . ويشير المحللون[٥٧] إلى أن انفتاح السياسة العربية على البلدان النفطية قد منح هذه السياسة أبعاداً جديدة ظهرت بوادرها مع استخدام النفط كسلاح سياسي في مطلع السبعينات ، الأمر الذي عزز دور السعودية كعامل مهم في دعم القوى المعتدلة في حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، حيث أدى هذا بدوره أيضاً إلى تغيير الخريطة السياسية لهذا الصراع بعد خروج مصر من هذه الحلبة في نهاية السبعينات .

٢ ـ ٢ ـ ٢ الحظر النفطي كسلاح سياسي

سبق أن استخدمت الدول العربية نفطها كسلاح سياسي أكثر من مرة قبل

---

(٥٦) انظر: المرجع السابق نفسه، ص٢١١ .

(٥٧) أنظر: المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٨ .

حرب تشرين عام ١٩٧٣[٥٨]. ففي أعقاب قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ تقرر إيقاف ضخ النفط العراقي عبر الأنابيب الواصلة إلى حيفا ورفضت سوريا السماح ببناء خط التابلاين التابع لشركة آرامكو احتجاجاً على اعتراف الحكومة الأمريكية بالكيان الصهيوني. وفي عام ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس وفي حرب عام ١٩٦٧ أعطبت أنابيب النفط التي تعبر سوريا وأغلقت مصافي النفط في بانياس وطرابلس وأغلقت قناة السويس في وجه ناقلات النفط المتوجهة إلى أوروبا. غير أن الجديد في استخدام النفط كسلاح سياسي في حرب تشرين كان في الربط بين إنتاج النفط وتوزيعه المستقبلي مع سلوك البلدان الراغبة في الحصول عليه ورغبتها في التعاون الكامل مع الأمة العربية واحترام قضاياها المصيرية. وبعد أن أقرت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط تخفيض انتاجها بنسبة ٥٪ شهرياً في ١٧ تشرين أول عام ١٩٧٣ إلى أن يتم الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني، قررت السعودية في اليوم التالي تخفيض إنتاجها من النفط بنسبة ١٠٪ حتى نهاية الشهر، على أن تعلن عن معدلات التخفيض التالية في حينه. وأعقب ذلك اتخاذ قرارات حظر فردية ضد الولايات المتحدة وهولندة. ولم يمض أكثر من شهر على اتخاذ هذه الخطوات الحازمة، حتى بدأ الموقف العربي يتصف باللين. وجاءت قرارات مؤتمر القمة في الجزائر في ٢٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر من العام نفسه بتصنيف الدول المستهلكة للنفط بين دول صديقة ومحايدة ومعادية، ليتسنى رفع قرارات الحظر عن أكبر عدد ممكن من البلدان المستهلكة. واستمرت خطوات التراجع تتوالى تباعاً حتى رفع الحظر كلياً عن الولايات المتحدة وهولندة في آذار ـ مارس عام ١٩٧٤[٥٩].

---

(٥٨) أنظر: غسان سلامة: «السياسة الخارجية السعودية...»، المرجع السابق نفسه، ص ٤١٤.

(٥٩) حول الآثار التي خلفها الحظر النفطي على البلدان الصناعية، أنظر:

= Ungerer ,Werner: «Auswirkungen der Olkrise» in: «Zeitschrift fuer

ولعبت السعودية دوراً مهماً في هذا الحظر الذي اعتبر بمثابة تحذير عربي للعالم الغربي الذي لم يكن يولي الحق العربي الاهتمام الكافي . وكانت المشاركة السعودية في هذا الحظر عاملاً مهماً لاستقطاب البلدان العربية النفطية حولها من أجل دعم القضية العربية المشتركة وإعطاء الصراع العربي ـ الصهيوني بعداً دولياً جديداً . وكان هذا الحدث في حد ذاته بمثابة مؤشر يوحي بالدور الجديد الذي ستلعبه هذه الدولة التي توجهت إليها أنظار العالم كقوة نفطية مالية جديدة .

وكان لهذا الحظر النفطي آثار مهمة على الصعيد العربي أيضاً، حيث أشار إلى تحول ملحوظ في السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية . فقد كانت تكتفي السعودية وسواها من الدول العربية النفطية بتقديم الدعم المعنوي والعون المادي دون أن تتخذ من جانبها تحركات سياسية، تاركة زمام المبادرة الفعلية على الصعيدين السياسي والعسكري إلى دول المواجهة . وكان قرار الحظر النفطي بمثابة نقطة تحوّل من دور المراقبة إلى دور المبادرة .

وهكذا لعبت السعودية دوراً مهماً في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر في نهاية عام ١٩٧٣ والذي أعطى منظمة التحرير الفلسطينية حق تمثيل الشعب الفلسطيني واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد له . وكانت وجهة النظر السعودية في هذا المؤتمر ترتكز على المنطلقين التاليين[(٦٠)] :

(١) ضرورة إيجاد كيان نظير للكيان الصهيوني على الجزء المتبقي من الأرض الفلسطينية بعد اقتطاع الرقعة التي احتلتها اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ وإقامة

= Aussenpolitik, Quartal 2, 1974. S. 214-228.
وحول الآثار التي تركها الحظر النفطي على الولايات المتحدة وسياستها الاقتصادية تجاه السعودية، أنظر: اميل نخلة: «أميركا والسعودية»، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ٤٢ .

(٦٠) أنظر: Steinbach, Udo: «Saudi Arabiens Neue Rolle...».
المرجع السابق نفسه . . ص ٢١٢ .

دولة عربية فلسطينية على أرض فلسطينية بقيادة منظمة التحرير.

(٢) دعم القوى المعتدلة في منظمة التحرير الفلسطينية بغية الحد من تطرف بعض المنظمات الفلسطينية التي تطالب بعودة كامل الأرض الفلسطينية وتصفية الكيان الصهيوني.

ومهما تكن النتائج العملية التي تمخضت عن الحظر النفطي هزيلة بالنسبة إلى العالم الغربي، فإن استخدام هذا السلاح لم يكن ممكناً لولا استقطاب السعودية البلدان العربية النفطية الأخرى، ولولا أنها بدأت تحتل موقعاً مهماً في عالم النفط من حيث الاحتياطي والانتاج والتصدير، وفي عالم المال من حيث العائدات والفوائض والاستثمارات والقروض والمعونات الخارجية، وهي عوامل ساعدت كلها على نمو دورها السياسي على الصعد العربية والاقليمية والدولية.

٢ ـ ٢ ـ ٣ النفوذ السعودي في منطقة الخليج

تميزت السياسة الخارجية السعودية منذ قيام هذه الدولة بمحاولات متكررة للتأثير على البلدان العربية المجاورة في شبه الجزيرة العربية وبسط نفوذها عليها. وعلى الرغم من النجاح المتفاوت لهذه المحاولات، فإنه من الصعب التكهن بمدى استمرار هذه البلدان الصغيرة النفطية وغير النفطية في ولائها للدولة السعودية. وكان من نتائج نمو القوتين النفطية والمالية في السبعينات أن تضاعفت الجهود السعودية للتأثير على هذه البلدان والتأكيد على ولائها وذلك بواسطة أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي تارة والعون الاقتصادي تارة أخرى. وفي الواقع يمكن تتبع هذه المحاولات على صعد ثلاثة أمنية واقتصادية وسياسية[٦١]:

فعلى الصعيد الأمني، وقّع السعوديون عدة اتفاقيات ثنائية في السنوات

---

(٦١) لمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولات، أنظر: غسان سلامة: «السياسة الخارجية السعودية...»، المرجع السابق نفسه، ص ٥٢٣ ـ ٥٣٣.

الأخيرة مع بلدان مجاورة كالبحرين وقطر والكويت والامارات العربية المتحدة واليمن الشمالي . وكان الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقيات توسيع نطاق النفوذ السعودي في الأجهزة العسكرية والأمنية في هذه البلدان بغية الاستمرار في دعم القوى الموالية وضرب القوى المعادية أو المشبوهة .

أما على الصعيد الاقتصادي ، فقد مارست السعودية ضغوطاً كبيرة بهدف جذب البلدان النفطية المجاورة وتشجيعها على مشاركتها والتنسيق معها في سياستها النفطية والتنموية وسياساتها الخاصة بالقروض والمعونات الخارجية والاستثمار الخارجي ودعم المؤسسات المالية الدولية ؛ كما تسعى السعودية أيضاً إلى لعب دور المنسق لهذه السياسات والنشاطات . ومن جهة أخرى ، فقد استخدمت أسلوب العون المادي المشروط في توطيد علاقاتها مع البلدان المجاورة غير النفطية . وتشير المعونات المشروطة التي قدمتها الرياض إلى البحرين وعمان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، إلى الأسلوب الجديد الذي انتهجته السعودية لزيادة نفوذها في هذه البلدان المجاورة غير النفطية منذ منتصف السبعينات . وتعتبر البحرين نموذجاً ناجحاً للتعاون الاقتصادي من وجهة النظر السعودية التي مولت صفقات سلاحها وعدداً من مشاريعها الانمائية كطرق المواصلات ومصانع الاسمنت والمدينة الرياضية وأحواض اصلاح السفن مقابل دعم حكام البحرين للمواقف والسياسات السعودية في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي وفي كافة المجالات الأخرى التي يشارك الجانبان فيها .

وحققت السعودية نجاحات مهمة على الصعيد السياسي أيضاً ؛ فانحياز معظم البلدان المجاورة في شبه الجزيرة العربية لمواقفها السياسية من الصراع العربي - الاسرائيلي ومعاهدة كامب ديفيد والأزمة اللبنانية والنزاع الأفريقي والخطر السوفييتي والمفاوضات الخاصة بأسعار النفط تعتبر كلها مؤشرات مهمة لما يمكن للضغوط الاقتصادية والسياسية أن تحققه ضمن إطار العلاقات الثنائية بين

السعودية وجيرانها . كما أن السياسة الخارجية السعودية سجلت تحولاً نوعياً ملحوظاً في مسيراتها منذ مطلع السبعينات مع نمو القوتين النفطية والمالية وفي المواقف المتخذة تجاه الأنظمة المعادية في شبه الجزيرة العربية . فقد تبين للسعوديين عدم جدوى سياسة العداء وضرورة استبدالها بسياسة التفاهم والعطاء . وهكذا شهدت السبعينات إقامة علاقات ودية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية والإمارات العربية وعُمان، على أساس الاستيعاض عن الضغوط السياسية والعسكرية بوسائل دبلوماسية واقتصادية .

ويبدو واضحاً أن انحسار التيار العربي الاشتراكي ونمو الثروتين النفطية والمالية في السبعينات كانا العاملين الرئيسيين اللذين سمحا للسعودية بأن تحقق هذه النجاحات على صعيد سياستها الخارجية في شبه الجزيرة العربية . ولم تمض فترة طويلة حتى بدأت السعودية تستخدم نفوذها في البلدان العربية النفطية المجاورة لبلورة صيغ لمواقف جماعية بغية التأثير على السياسة العربية الداخلية خارج نطاق شبه الجزيرة العربية وعلى السياسة العربية على الصعيد الدولي . ويعتبر نمو الدور الذي لعبته السعودية في سياسات الأسعار في المنظمات النفطية الدولية والتي اعتمدت في تنفيذه على دعم البلدان العربية النفطية المجاورة الى جانب عوامل القوة الذاتية دليلاً واضحاً على نمو الدور القيادي الذي تسعى إلى لعبه على الصعد المختلفة .

٢ ـ ٢ ـ ٤ الدور السعودي في المنظمات النفطية

تعتبر السعودية من البلدان المؤسسة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى جانب العراق والكويت وإيران وفنزويلا في عام ١٩٦٠ . ثم ما لبثت أن انضمت إليها كل من قطر وليبيا والإمارات العربية المتحدة والجزائر واندونيسيا ونيجيريا واكوادور وغابون[٦٢] . وتتلخص أهداف تأسيس هذه المنظمة في السعي إلى

---

(٦٢) أنظر: عبدالعزيز هيكل: « النفط وتطور البلاد العربية »، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٩ .

خدمة مصالح البلدان الأعضاء فيها وتنسيق السياسات النفطية وتبادل المعلومات بينها وتحديد الوسائل الواجب استخدامها لضمان حقوقها وتقوية قدرتها التفاوضية أمام الشركات الأجنبية العملاقة التي تهيمن على أسواق النفط الدولية وحكومات أوطانها التي تدعمها وتستخدمها لخدمة مصالحها . كما تهدف هذه المنظمة إلى مساعدة الأعضاء في انتهاج سياسات سعرية تحد من استغلال البلدان الصناعية المستهلكة للنفط لثرواتها وتساهم في تحقيق استقرار في تطور الأسعار العالمية للنفط بغية التخلص من التقلبات الضارة بالأسعار والآثار التي تخلفها على عائدات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ومسيرتها التنموية .

وسبق لهذه المنظمة أن تعرضت لحملات عنيفة شنتها عليها البلدان الصناعية المستهلكة للنفط واتهمتها بأنها مجرد تجمع احتكاري للمنتجين (كارتل)[٦٣] . غير أن المنظمة كانت تسعى دائماً إلى تبديد هذه الاتهامات وإلى تطوير أوضاعها التنظيمية والادارية . فقد طرحت برامج جماعية لانتاج النفط وتوزيعه ووضعت قواعد موحدة خاصة بسياسة النفط وطرحت اقتراحات لإنشاء مصرف للتنمية وصندوق للمعونات الخارجية ومحكمة لفض النزاعات النفطية . وعلى الرغم من هذه التحركات المهمة بقي موضوع أسعار النفط يحتل مكاناً طليعياً بين اهتمامات المنظمة . ومن أجل هذا الموضوع خاضت المنظمة معارك مريرة وتعرضت لضغوط كثيرة من قبل الشركات النفطية العملاقة وحكومات أوطانها ، حتى اصبح همها الحفاظ على وجودها وخصوصاً بعد حملات متكررة لتفتيتها وزرع بذور الفرقة بين أعضائها .

ومنذ تأسيس هذه المنظمة تمكنت السعوية بحكم قوتها النفطية والمالية من تطوير موقع طليعي لها فيها . فعلى الرغم من أن بنيتها التنظيمية تتمحور حول

---

(٦٣) أنظر: جورج قرم: « الاقتصاد العربي أمام التحدي . . . » ، المرجع السابق نفسه ، ص ٨٦ .

مجلس وزاري يدير شؤونها على اساس اتخاذ القرارات بالاجماع، الأمر الذي يعطي البلدان الأعضاء ثقلاً متوازنـاً في عمليـات اتخاذ القـرارات، فـإن هـذه المساواة تبقى شكلية كون أسلوب الاجماع الظاهري في اتخاذ القرارات لا ينفي وجود فروقات اقتصادية وسياسية بين الأعضاء تعطيها أوزاناً مختلفة تنعكس في المفاوضات التحضيرية لمشاريع قرارات تتخذ بشكل جماعي في وقت لاحق.
وهكذا استطاعت السعودية الوصول إلى موقع قيادي في المنظمة بحكم حجم احتياطيها النفطي الذي يشكل حوالى ٣٧٪ مـن احتيـاطـي البلـدان الأعضـاء وانتاجها الذي يشكل نسبة تتراوح بين ٣٠ و٣٦٪ من إنتاج البلدان الأعضاء في هذه المنظمة. علماً بأن نصيبها من إنتاج العالم من النفط قد وصل إلى أكثر من ١٦٪، وأن نصيب مجموع بلدان المنظمة من الانتاج العالمي للنفط قد وصل إلى قرابة ٥٠٪ كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)
النصيب النسبي للسعودية والأوبك
من الانتاج العالمي للنفط[٦٤]
(١٩٧٨ - ١٩٨٠)

السنة	٪ الأوبك من العالم	٪ السعودية من الأوبك	٪ السعودية من العالم
١٩٧٨	٤٩,٥	٢٧,٧	١٥,٤
١٩٧٩	٤٩,٠	٣٠,٨	١٥,١
١٩٨٠	٤٤,٩	٣٦,٨	١٦,٦

(٦٤) المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ـ الملخص الاحصائي لعام ١٩٨١، ص ٣١.

وإلى جانب كونها أكبر مصدر للنفط في المنظمة والعالم، فإن قدرتها الاستيعابية للعائدات النفطية المالية محدودة. بمعنى أنها تنتج وتصدر وتحصل على عائدات تفوق المتطلبات الآنية لعملية تنميتها، الأمر الذي يضفي عليها قوة إضافية تساعدها على استخدام قدرتها الانتاجية والتحكم بها كوسيلة للتأثير على تطور الأسعار العالمية للنفط وإن كان ذلك ضمن إطار حدود ضيقة، الأمر الذي تعجز عنه معظم البلدان الأعضاء الأخرى وخصوصاً تلك التي تكاد مواردها النفطية لا تسمح لها بأية مرونة في سياسة الانتاج والتصدير نظراً إلى حاجتها الآنية الماسة لتغطية الحد الأدنى من احتياجاتها التنموية بواسطة عائداتها النفطية.

وبالفعل، قاد ارتفاع الأسعار المتزايد في النصف الثاني من السبعينات إلى تراجع الطلب العالمي على النفط. في حين أن العديد من البلدان الأعضاء لم يستطع الحد من انتاجه وتصديره لتقليص العرض النفطي، الأمر الذي يتطلب التضحية بجزء من دخله النفطي، فقد سعت السعودية إلى تخفيض انتاجها وصادراتها بهدف تقليص العرض والحد من تدهور الأسعار. وفي الواقع لم يكن الدافع الحقيقي لهذا التصرف اقتصادياً بحتاً، وانما كان له جوانب سياسية أهمها الحيلولة دون انهيار المنظمة والتأكيد على دورها القيادي فيها.

وكان لاستخدام النفط كسلاح سياسي عام ١٩٧٣ وللارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي قادت اليه المنظمة عام ١٩٧٤ وما تلاه من نمو في العائدات النفطية المالية السعودية وازدياد قوتها المالية، آثار مهمة على نمو دورها السياسي في المنظمة خلال السبعينات، الأمر الذي سمح لها بانتهاج سياسة سعرية متميزة يمكن تلخيص أهدافها بالنقاط التالية[٦٥]:

ـ المحافظة على اعتدال الأسعار:

---

(٦٥) انظر:

Rustow, D.A.: «US-Saudi Relations and the Oil Crisis of the 1980», Foreign Affairs, April 1977, p. 494-516.

تميزت السياسة السعودية منذ عام ١٩٧٤ بمعارضتها لأي ضغط يستهدف زيادة أسعار نفط بلدان الأوبك بما يفوق معدل التضخم، بهدف الحفاظ على مستوى الأسعار الحقيقية والحيلولة دون تدهوره. وامتنعت السعودية في مؤتمر قطر عام ١٩٧٦ عن رفع سعر نفطها أكثر من ٥٪، في حين أقرّ الأعضاء الآخرون في المنظمة رفع أسعار نفطهم بنسبة ١٠٪.

- الحيلولة دون جمود الأسعار:

وكذلك اعتمدت السعودية على قدرتها الانتاجية الكامنة وضآلة احتياجاتها المالية لتغطية متطلباتها التنموية الآنية بالمقارنة مع البلدان الأعضاء الأخرى في تطوير موقعها القيادي واستخدامه من أجل الحيلولة دون جمود أسعار النفط خشية أن تمنى البلدان الاعضاء في المنظمة بخسائر جسيمة على الصعيد المالي، علماً بأن في وسعها كدولة قليلة الاستيعاب للفوائض المالية أن تتحمل مثل هذه الخسائر لفترة طويلة نسبياً، وذلك بخلاف معظم البلدان الأعضاء الأخرى التي تكاد عائداتها المالية من النفط لا تغطي كامل احتياجاتها التنموية الآنية.

- الحيلولة دون حدوث ارتفاع سريع في الأسعار:

كما استخدمت السعودية قدرتها الانتاجية الكامنة واحتياطيها النفطي الكبير للتهديد أكثر من مرة بإغراق الأسواق النفطية من أجل الحيلولة دون رفع الأسعار بشكل حاد. وكان المسؤولون السعوديون يشيرون كلما دعت الحاجة إلى أن مستوى أسعار النفط يجب أن يأخذ أوضاع الاقتصاد العالمي بعين الاعتبار وأن اي تهديد برفع الأسعار من أية دولة مصدرة للنفط سيقابل برد سعودي يقضي برفع الانتاج للمحافظة على مستوى الأسعار مما يفقد التهديد معناه ويجعل من النفط الذي رُفع سعره مجرد مادة كاسدة في الأسواق العالمية، كما أن أي تهديد بوقف الانتاج أو التصدير سيقابل بزيادة مماثلة في إنتاج النفط السعودي.

ولم يكن الدور السعودي في المنظمة في أي وقت أكثر وضوحاً مما هو عليه في مطلع الثمانينات، حيث تعاني الأسواق العالمية من تخمة في العرض. وانطلاقاً من هذه الأوضاع، فقد أعلن وزير النفط والثروة المعدنية أن بلاده على استعداد لخفض انتاجها الحالي إلى أي مستوى يساعد على تحقيق توازن في أسعار النفط في الأسواق الدولية ويحول دون تدهورها[٦٦] . وجاء هذا التصريح في أعقاب قرار اتخذته المنظمة يقضي بضرورة الحيلولة دون هبوط مستوى الأسعار عن حدود الـ ٣٤ دولاراً للبرميل الواحد، وذلك حفاظاً على المصالح الحيوية للبلدان الأعضاء. وبالفعل خفضت السعودية إنتاجها من ١٠ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٧ ملايين برميل في مطلع العام الحالي. وثمة مؤشرات متعددة تؤكد استعداد السعودية لتخفيض إنتاجها بكمية أكبر إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

وحصلت السعودية على دور مشابه لدورها في الأوبك في منظمة البلدان العربية المنتجة للنفط (أوابك)، التي تأسست خارج إطار الجامعة العربية في عام ١٩٦٨ بعد مفاوضات دامت أكثر من عقد من الزمن[٦٧] . وبدأت المنظمة نشاطاتها بعضوية كل من السعودية والكويت وليبيا. ثم انضمت إليها الامارات العربية المتحدة وتلتها العراق والجزائر وأخيراً مصر وسوريا بعد أن تم الاتفاق على تعديل شروط العضوية، بحيث أصبحت صيغة العضوية تنص على أن يكون النفط أحد مصادر الدخل المهمة بدلاً من المصدر الرئيسي للدخل في البلد العربي الراغب في عضوية المنظمة الجديدة.

---

(٦٦) أنظر: تصريح الشيخ أحمد زكي اليماني في صحيفة: Financial Times Survey, P. III. المرجع السابق نفسه.

(٦٧) حول ملابسات تأسيس هذه المنظمة، أنظر: محمود رشدي: «منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول»، مجلة البترول العدد ٥، أيلول/تشرين الأول- سبتمبر/اكتوبر ١٩٨١، ص ١٠- ١٧.

وعلى الرغم مما اعلن عن أهداف هذه المنظمة من حيث العمل على حماية مصالح البلدان الاعضاء وخدمة مصالح المنتجين والمستهلكين لهذه المادة الحيوية والعمل على تطوير صناعة النفط على الصعيد العالمي، فإن نص الاتفاقية أغفل دور النفط في عملية التنمية المتكاملة على صعيد الوطن العربي. كما أن أهدافها الحقيقية بقيت أيضاً غير واضحة. ففي حين رأى البعض أن الهدف الرئيسي هو دعم البلدان العربية النفطية لبلدان المواجهة وتقديم المعونات التي تحتاجها هذه البلدان، رأى آخرون أن الهدف الأبعد هو الفصل بين السياسة والنفط؛ بمعنى عزل مشاكل النفط عن القضايا السياسية التي يعاني منها العالم العربي وخصوصاً عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ورأى فريق ثالث أن الهدف الأساسي هو العمل على إبعاد مصر عن قيادة العالم العربي من أجل تمرير خطط أمريكية معينة في المنطقة العربية. ويشار في هذا المجال إلى قبول السعودية المفاجيء بتأسيس هذه المنظمة بعد أن حالت دون قيامها أكثر من عشر سنوات[٦٨].

وتزعمت السعودية هذه المنظمة العربية التي تضم سبعة بلدان عربية نفطية هي في طليعة البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط أيضاً. ويعرف أن هذه البلدان قد حققت في السبعينات نمواً لا يستهان به في عائداتها النفطية حيث ارتفع حجم عائداتها مجتمعة من ١٢,٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ١٢٨ مليار دولار عام ١٩٧٩؛ أي بزيادة تجاوزت العشرة أضعاف. وكان نصيب السعودية من هـذا المجموع ضخماً، حيث ارتفع نصيبها النسبي من حوالى ٣٥ إلى ٤٩٪ خلال الفترة نفسها، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٢٥).

وتشير ضخامة العائدات النفطية السعودية بالمقارنة مع البلدان العربية النفطية الستـة الأخرى إلى عامل مهم ساهم في نمو الدور القيادي الذي لعبته السعودية في هذه المنظمة منذ نشوئها. وكانت السعودية تعتمد في أغلب الأحيان على دعم

---

(٦٨) المرجع السابق نفسه، ص ١٤.

جدول رقم (٢٥)

العائدات النفطية لبلدان الأوبك العربية[٦٩]

(١٩٧٣ - ١٩٧٩)

(بملايين الدولارات)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
السعودية	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	٣٣٥٠٠	٤٢٣٨٤	٣٦٥٣٨	٥٧٣٠٢
ليبيا	٢٢٢٣	٦٠٠٠	٥١٠٠	٧٥٠٠	٨٨٥٠	٨٦٠٠	١٣٧٨٧
الكويت	١٧٨٠	٦٥٤٥	٦٤٢٠	٨٥٠٠	٨٩٠٠	٩٢٠٠	١٥٩٧٤
الجزائر	٩٨٨	٣٢٩٩	٣٢٦٢	٣٦٩٩	٤٢٥٣	٥٠٠٠	٧٢٨٠
العراق	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٩٦٣١	٩٨٠٠	١٩١٦٨
الامارات العربية	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٣٠	٨٠٠٠	١١٨١٢
قطر	٤٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	٢٠٢٠	١٩٩٤	٢٠٠٠	٣٠٤٢
المجموع	١٢٤٧٤	٥١٢٥٤	٥٥٦٥٨	٧٠٧١٩	٨٥٠٤٢	٧٩١٣٨	١٢٨٣٦٥
٪ السعودية	٣٤,٨	٤٤	٤٦,١	٤٧,٤	٤٩,٨	٤٦,٢	٤٤,٦

(٦٩) المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس، العدد الرابع ١٩٨٠، ص ٧٦.

بلدان الخليج النفطية لمواقفها السياسية في هذه المنظمة وكانت تستخدم سياسة القروض والمعونات المالية والاقتصادية لتدعيم هذا الدور الذي تميز بجانبين متلازمين: فمن جهة، كانت تسعى إلى لعب دور ملطف لامتداد الأنظمة العربية المتطرفة؛ ومن جهة أخرى كانت تستخدم النزاعات المحلية بين النظم العربية لتلعب في النهاية دور الحكم بين الأطراف المتنازعة. وكانت تسعى في كل الحالات إلى حماية نظامها تحت شعار مكافحة الشيوعية الدولية والالحاد اللذين وضعتهما على مستوى واحد من حيث خطرهما عليها وعلى المنطقة العربية بأسرها[٧٠].

واعتمدت السعودية في أداء دورها في المنظمات النفطية العربية والدولية على ثلاثة عوامل رئيسية هي: القوة الذاتية والدعم العربي من البلدان النفطية المجاورة ودعم البلدان الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بها علاقات وثيقة. كما سعت السعودية من جهتها إلى استغلال موقعها القيادي في هذه المنظمات، لمراعاة الرغبات الغربية من جهة وممارسة بعض الضغط على أصدقائها في أمريكا وأوروبا لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً بالنسبة إلى القضايا العربية المصيرية من جهة أخرى.

٢ ـ ٢ ـ ٥ النفط والعلاقة السعودية الأمريكية

خلفت التطورات النفطية والمالية التي شهدتها السبعينات آثاراً مهمة على علاقة العالم العربي بالعالم الخارجي. فقد شهدت تلك الحقبة مساعي حثيثة لتطوير ثقل البلدان العربية ككتلة اقليمية من أجل تعزيز استقلالها السياسي وتحريرها من رواسب التبعية في علاقاتها مع مراكز القوة في العالم والمشاركة المتكافئة في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي مع مختلف الأطراف المعنية في الساحة

---

(٧٠) أنظر: غسان سلامة: «السياسة الخارجية السعودية ...»، المرجع السابق نفسه، ص ٥٢٨.

الدولية . ولا شك في أن غزارة الموارد المالية الناجمة عن ازدياد انتاج النفط وتصديره وارتفاع أسعاره واستخدامه كسلاح سياسي كانت من العوامل المهمة التي ساهمت إلى جانب التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي رافق نمو التعاون العربي الداخلي ونمو الحركة الاسلامية في تطوير مكانة السعودية على الصعد العربية والاقليمية والدولية . وكان النفط كما رأينا بمثابة القاعدة المادية التي ساعدت على تحقيق هذه التطورات . ومن هذه الزاوية يمكن تقصي العلاقة بين السعودية والغرب وبينها وبين الولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص على أنها تاريخ النفط في المنطقة العربية وتاريخ الصراع من أجل السيطرة عليه .

ويشكل النفط الركيزة الأساسية لمصالح الولايات المتحدة في علاقتها مع السعودية . ولولا وجود النفط بكميات كبيرة ولولا عائداته المالية المذهلة لما كان للعلاقة الأمريكية السعودية أهمية تذكر[٧١] . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر اليوم ثاني منتج للنفط في العالم ، فهي وحدها تستهلك ٤٠٪ من إنتاج النفط العالمي . وهي تسعى دائماً لاسترداد ما دفعته ثمناً لمستورداتها عن طريق جذب الأموال النفطية لتستثمر في أراضيها أو لتوظف في سندات تصدرها وزارة خزانتها أو لتودع في مصارفها أو لتدفع تعويضاً لخدمات أو ثمناً لسلع وبضائع وأسلحة أمريكية[٧٢] . لذا ، فإن علاقاتها مع البلدان المصدرة للنفط تستهدف حماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى . ومن أجل هذا الهدف بدأ التواجد الامريكي في السعودية منذ مطلع الثلاثينات واقتصر حتى مطلع السبعينات على نشاطات شركة آرامكو ، إلا أنه بدأ يأخذ أشكالاً أخرى على امتداد المملكة ،

---

(٧١) أنظر : اميل نخلة : « أمريكا والسعودية » ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ١٢ و١٤ .

(٧٢) أنظر : المرجع السابق نفسه ، ص ١١ و٤٤ ؛ والنشرة الاستراتيجية : « السعودية والغرب » في العدد ٧ أيار ـ مايو ١٩٨٠ ، ص ٢ .

وذلك مع نمو العائدات المالية وازدياد المصالح الامريكية في أعقاب حرب تشرين عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الحين يبدي المسؤولون الامريكيون اهتماماً متزايداً بالسعودية فيصفونها تارة بأنها دولة صديقة وتارة أخرى بأنها ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة . فالحاجة الماسة لاستمرار ضخ النفط السعودي من أجل تأمين مصالحها ومصالح الاقتصاد الغربي وتأمين متطلبات الاقتصاد العالمي وتجنيبه أزمات خطيرة، تشكل عوامل مهمة تدفعها إلى الاهتمام بأمن النفط وبالتالي أمن السعودية واعتبارها جزءًا من أمنها . ومن خلال هذا المنطلق تربط السياسة الخارجية الأمريكية بين حماية حقول النفط وحماية النظام القائم في السعودية[٧٣] . وهي ترى أهدافها البعيدة من هذه الحماية في[٧٤]:

- استمرار ضخ النفط السعودي وتأمين احتياجاتها واحتياجات العالم الصناعي الغربي من هذه المادة الحيوية .
- استرجاع الدولارات النفطية بكافة الوسائل الممكنة .
- الحصول على دعم سعودي في مجال إيجاد تسوية لمشاكل المنطقة العربية وخصوصاً المشكلة الفلسطينية .
- متابعة التأثير المعتدل للسعودية على البلدان العربية عامة ودول الخليج خاصة من أجل إبقاء هذه المنطقة النفطية الغنية بعيدة عن النفوذ السوفييتي أو الصيني

---

(٧٣) أنظر: Quandt, W.B.

«Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security and Oil», The Brookings Institution 1982.

ومراجعة لمصطفى الحسيني في مجلة الفكر العربي الاستراتيجي، العدد الرابع، نيسان ـ ابريل، ١٩٨٢، ص ٢٤٢ .

(٧٤) أنظر: اميل نخلة: « أمريكا والسعودية »، المرجع السابق نفسه، ص ١٠١ .

أو أي نفوذ شيوعي آخر .

- ضمان حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية من خلال دعم النظام السعودي وتعزيز دوره القيادي في المنطقة العربية .

وتميزت هذه العلاقة منذ بداية عهدها بكونها علاقة الضعيف بالقوي . فضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقلة عدد السكان على الرغم من وفرة الموارد المالية ، تضع السعودية أمام خيارات صعبة بسبب متطلبات الأمن القومي على الصعيدين الداخلي والخارجي وما يفرضه تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية من رفع لمستوى المعيشة وللمستويين الثقافي والتقني للسكان وتنويع لمصادر الدخل واستثمار للموارد المالية الفائضة عن قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابه آنياً . وكذلك ، فإن الضرورات الجيوسياسية على المستويين الاقليمي والدولي تضع السعودية في موقع مهم يضطرها إلى البحث عن حليف قوي يحميها من الأخطار المحدقة بها[٧٥] ؛ وهذا ما يشير إلى أن علاقة السعودية بالولايات المتحدة لا تمثل ارتباطاً تحصل بموجبه على معونات كالعديد من البلدان النامية الأخرى ، وإنما هي علاقة تستهدف تحقيق مصالح مشتركة . فالولايات المتحدة تحتاج النفط السعودي والسعودية تسعى إلى تبادل نفطها مقابل حصولها على سلع وغذاء وسلاح وحماية وأمن . ومن هذه الزاوية قد لا يستغرب المرء انتهاج السعودية لنمط التنمية الاقتصادية الأمريكية بغية ضمان مصالحها الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي[٧٦] .

---

(٧٥) تتلخص المخاوف الامريكية في قلب نظام الحكم السعودي أو ادخال تعديلات جذرية على السياسات النفطية السعودية أو تطور العلاقات السعودية السوفييتية أو حدوث تهديدات للسعودية من إيران أو اليمن على سبيل المثال . حول هذه المخاوف ولمزيد من التفاصيل أنظر : مصطفى الحسيني ، مراجعة كتاب كوندت : « العربية السعودية في الثمانينات . . . » ، المرجع السابق نفسه ، ص ٢٤٠ .

(٧٦) أنظر : سعدالدين ابراهيم : « أثر الدول الكبرى على أنماط التنمية في الوطن العربي » ، في مجلة دراسات عربية ، العدد ١١ أيلول ـ سبتمبر ١٩٨١ .

وأثبتت أحداث الماضي القريب ولاء السعوديين لعلاقتهم الودية مع الأمريكيين ورغبتهم في تقديم تضحيات كبيرة من أجل توطيد أواصر الصداقة معهم. ويرى المسؤولون السعوديون أن هناك إمكانات غير محدودة للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الولايات المتحدة[٧٧]. فالسعودية تحتل موقعاً جغرافياً فريداً من نوعه في العالمين العربي والاسلامي يعطيها أهمية استراتيجية تمكنها من لعب دور مهم على الصعيدين العربي والاقليمي. كما أن لديها قوة نفطية ومالية كامنة تساعدها على تعزيز هذا الدور. ويشار هنا إلى أن السعودية تصدر أكثر من مليون برميل نفط يومياً إلى الولايات المتحدة بأسعار تقلّ أربعة دولارات عن سعر البرميل في الأسواق الدولية. وهذا يعني وفراً يومياً لصالح الأمريكيين يقدر بحوالى ملياري دولار سنوياً[٧٨]. كما أن الشركات الأمريكية تجني أرباحاً ضخمة من جراء نشاطاتها النفطية في السعودية، الأمر الذي يخلف آثاراً إيجابية على ميزان المدفوعات الأمريكي. أضف إلى ذلك أنها أصبحت سوقاً مُغرية لرجال الأعمال والصناعيين الأمريكيين. كما أن أرصدتها الضخمة المودعة في المصارف الأمريكية واستثماراتها الكبيرة أصبحت تعطيها دوراً مهماً في عمليات تدوير الفوائض المالية وتسمح لها بدعم النقد الأمريكي ونظام النقد الدولي، مما يساعد على تحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

علاوة على هذا، فإن السياسة السعرية التي يمارسها السعوديون تحافظ على اعتدال أسعار النفط وتمنع ارتفاعها، الأمر الذي يترك آثاراً إيجابية على الانتاج

---

(٧٧) انظر: محاضرة الشيخ أحمد زكي اليماني التي ألقاها في اجتماع لجمعية السياسة الخارجية في نيسان - ابريل عام ١٩٨١ في نيويورك وهي بعنوان: «صنع العلاقات السعودية الأمريكية» والتي نشرت في: MEES Vol. XXIV, No. 30. 22 May 1981.

(٧٨) المرجع السابق نفسه.

والصناعة الأمريكية . ويشير السعوديون إلى تضحياتهم الكبيرة في مجال سياسة الأسعار إلى أن أسعار النفط كانت ستزداد بشكل كبير لولا الضغوط التي مارسوها ضمن إطار منظمة البلدان المصدرة للنفط ولولا أن عملوا على تخفيض إنتاجهم من النفط من أجل تقليص العرض والحفاظ على أسعار معتدلة في الاسواق الدولية . وينوهون بمسؤوليتهم عن تزويد الاقتصاد العالمي بما يحتاجه من النفط بأسعار معتدلة وأنه لولا هذه السياسة لارتفعت أسعار النفط الخام إلى ٥٠ أو ١٠٠ دولار للبرميل الواحد[٧٩] . ويؤكد آخرون[٨٠] بأن خسائر الولايات المتحدة والغرب ستكون جسيمة لو اعتمدت السعودية سياسة نفطية بخلاف ما اتبعت في السبعينات وأوائل الثمانينات ؛ أي لو سعت إلى الحفاظ على أصولها العينية في باطن الأرض وعملت بذلك على تخفيض معدلات نموها الاقتصادي من جراء إبطاء عملية تنميتها ؛ أي لو سعت إلى تخفيض انتاجها وتصديرها للنفط إلى حدود تغطية احتياجاتها الذاتية ومتطلبات التصدير الضرورية . وأن مثل هذه السياسة البديلة كانت ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث أزمات نفطية عالمية بسبب قصور العرض، الأمر الذي كان سيؤدي بدوره إلى ازدياد معدلات التضخم والبطالة وتراجع حجم الأرصدة السعودية في الخارج وانخفاض مستوى ما تستورده من الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الغربية الأخرى وهي أمور ستترك آثاراً سلبية على معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان والعالم كله ، في حين أنها تفيد السعودية وتترك بعض ثروتها دفيناً لصالح الأجيال القادمة . إلا أن الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع الدولي وعدم رغبتها في الاساءة إلى علاقاتها الودية

---

(٧٩) أنظر: المقابلة التي أجرتها صحيفة الشرق الاوسط مع د. يوسف نعمة الله المدير التنفيذي السعودي في مجلس ادارة صندوق النقد الدولي في ١٩٨٢/٣/٢٠ .

(٨٠) أنظر: محاضرة «د. فاروق أخضر حول فلسفة سياسة التصنيع في السعودية . . .»، المرجع السابق نفسه: MEES, Vol. XXIV No. 6,24.11.1980.

مع الولايات المتحدة، قد حالا دون اللجوء إلى هذه السياسة البديلة، وإن كان ذلك على حساب السعودية وأجيالها القادمة. وفي الواقع، فإن السياسة الخارجية السعودية تتميز بحرص شديد على عدم إلحاق أي ضرر بالمصالح الامريكية. وإذا ما اضطرت إلى اتخاذ إجراء ما مناقض بعض الشيء لهذا الموقف المبدئي، كان المسؤولون السعوديون يسارعون إلى التذكير بالأهداف المحدودة لمثل هذا الإجراء. وكانت ممارساتهم العملية تشير بوضوح إلى رغبتهم في تجنب المواجهة وعدم تعريض علاقتهم مع الولايات المتحدة لنكسات جديدة مهما كان الثمن.

وترتكز السياسة الخارجية السعودية تجاه الولايات المتحدة على منطلقات راسخة في مقدمتها: أن الأخيرة دولة عظمى ذات نفوذ واسع في المنطقة العربية ويمكن لها أن تقدم الأمن والحماية اللذين تحتاجهما السعودية؛ وأنه لا يمكن تحقيق السلام في هذه المنطقة من العالم دون الولايات المتحدة؛ وأن الدور الأمريكي سيتجه في النهاية نحو خدمة المصالح العربية، وذلك بفعل نمو الثقل الاقتصادي والسياسي للعالم العربي؛ وأن مصالح أمريكا والغرب ستواجه خسائر فادحة إن لم يتحقق هذا التطور المنشود؛ كما أن هناك خطراً مشتركاً يهدد الجانبين وهو الخطر الشيوعي الذي يدفعهما إلى توطيد العلاقات بينهما لمصلحة الطرفين[٨١].

وكان من نتائج لقاء المصالح بين الجانبين السعودي والأمريكي أن تطورت العلاقات بينهما بشكل مطرد في حقبة السبعينات وأخذت صيغ التعامل بينهما أشكالاً مختلفة كان من أهمها[٨٢]:

- توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية تقدم السعودية بموجبها تسهيلات نفطية

---

(٨١) أنظر: «صنع العلاقات الامريكية السعودية» للشيخ أحمد زكي اليماني. المرجع السابق نفسه.

(٨٢) أنظر:

- أميل نخلة: «أمريكا والسعودية»، المرجع السابق نفسه، ص ٤٤ و١٠٢.
- غسان سلامة: «السياسة الخارجية السعودية...»، المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٧.

إلى الولايات المتحدة التي تقـدم بـدورهـا بـالمقـابـل معـدات وخـدمـات تكنولوجية .

- تشكيل لجنتين مشتركتين إحداهما اقتصادية وأخرى عسكرية في عام ١٩٧٤ بهدف تكوين جهاز لتعاون واسع ومتعدد الأشكال بين الجانبين . وتعتبر السعودية أول دولة حظيت بمثل الصلة التنظيمية الثنائية مع الولايات المتحدة .

- طرح العديد من المبادرات لعقد لقاءات بين ممثلي البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط لمعالجة المشاكل القائمة بين الجانبين . وكانت السعودية تلعب دوراً مهماً في تحقيق هذه اللقاءات .

- تعاظم المشتريات السعودية من الولايات المتحدة .

- تعاظم الإيداعات المالية والاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة .

- تعاظم القروض والمعونات المالية السعودية لبلدان نامية تتعـاطـف الولايـات المتحدة معها .

- تعاظم المساهمة السعودية في تمويل منظمات مالية دولية ذات علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة .

- نمو روابط التعاون مع الولايات المتحدة رغم تبني السعودية لنظرية تقول: إن أمن الخليج يخص بلدان هذه المنطقة فقط .

- القبول بالدور الامريكي المتزايد في المنطقة وإقامة ترتيبات دفاعية باهظة التكاليف بالتعاون مع الولايات المتحدة .

- تبنّي السعودية المفهوم الامريكي المتعلق بالأمن الاقليمي وموافقتها الضمنية على التواجد البحري الأمريكي في المنطقة (في البحرين وعمان) .

- الموافقة السعودية على تبادل المعلومات مع الولايات المتحدة بعد قبولها بكافة الشروط الامريكية للحصول على طائرات الأواكس .

- الموافقة الضمنية على إجراء الامريكيين مناورات عسكرية في المنطقة على الرغم من الامتناع عن المشاركة فيها (النجم الساطع).

وعلى الرغم من هذه التطورات العملية التي عززت روابط التعاون بين الجانبين، وعلى الرغم من نهج الدبلوماسية السرية الذي تميزت به هذه العلاقات، كانت تتسرب بين الحين والآخر أنباء تناقضات شديدة بين الرياض وواشنطن وخصوصاً في ما يتعلق بالموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي واستخدام النفط كسلاح سياسي وأحداث ايران واتفاقات كامب ديفيد[٨٣]. وعلى سبيل المثال أبدى السعوديون قلقهم الشديد من ازدياد الدعم الامريكي لاسرائيل، في حين ان الامريكيين أبدوا استياءهم الشديد من الحظر النفطي السعودي ضدهم في أعقاب حرب تشرين عام ١٩٧٣. وأطلق المسؤولون الأمريكيون تهديدات صريحة في حينه[٨٤]. غير أن السعوديين ما لبثوا أن ابدوا العديد من مؤشرات التراجع في هذا الصدد ورفعوا الحظر النفطي بعد فترة وجيزة من توتر العلاقات بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين البلدين. وعاد السعوديون بعدها للتأكيد أنهم لا يعتقدون أن النفط يمثل سلاحاً سياسياً مجدياً يستطيع من يملكه استخدامه حيث وحين يشاء[٨٥].

وعلى الرغم من هذه التناقضات التي كانت تظهر بين الجانبين بين حين وآخر بسبب اختلاف وجهات النظر، فإنهما يلتقيان في ضرورة استمرار هذه العلاقات

---

(٨٣) انظر: زهير شكر، «السياسة الامريكية في الخليج...»، المرجع السابق نفسه، ص ١٨٤، ١٨٥؛ وغسان سلامة: «السياسة الخارجية السعودية...»، المرجع السابق نفسه، ص ٢٥٣.

(٨٤) حذر رئيس الولايات المتحدة في حينه فورد السعودية بشكل غير مباشر في الجمعية العامة للأمم المتحدة من مغبة التلاعب في الحاجات الانسانية الأساسية واستخدامها لأجل تحقيق مكاسب اقليمية ضيقة. كما هدد وزير خارجيته كيسنجر باستخدام القوة لتأمين استمرار ضخ النفط. أنظر: اميل نخلة: «أمريكا والسعودية»، المرجع السابق نفسه. ص ٤٣.

(٨٥) انظر: صحيفة السفير (اللبنانية) في عددها الصادر في ١٩٨٢/٣/٢٢.

خدمة لمصالحهما المشتركة. فالمصالح الاقتصادية والسياسية الامريكية في السعودية أصبحت تحتل موقعاً مهماً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وفي استراتيجيتها الشاملة؛ كما أن مستقبل النفط وتطور أسعاره وضمان سلامة السعودية من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهددها ولقاء المصالح في مجابهة التيارات المتطرفة والتوسع الشيوعي في المنطقة العربية، جميعها عوامل مهمة أصبحت تحظى باهتمام كبير في السياسة الخارجية لكلا البلدين. وهذا كله يشير إلى أن هذه العلاقة ستبقى علاقة القوي بالضعيف وستستمر طالما أن هناك مصالح اقتصادية نفطية للقوي عند الضعيف وأن الولايات المتحدة ستبقى أكبر بلد يمارس تأثيراً على مجرى التطورات السياسية في السعودية خلال العقد الحالي كما كانت في العقد الماضي.

ملخّصُ الفَصْلِ الثاني

يمكن تلخيص النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل بالنقاط التالية:

(١) يشكل توفر النفط كمادة استراتيجية مهمة بكميات وفيرة أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد السعودي. وعلى الرغم من اتساع انتاج النفط وصادراته وعائداته في السبعينات فإنه لم تطرأ تغيرات جوهرية على بنية الاقتصاد السعودي الذي لا يزال يعاني من العديد من خصائص التخلف التقليدية شأنه في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى. ومن هنا يتضح أن مجرد توفر فوائض مالية وما يترتب على ذلك من ارتفاع في دخل الفرد والدولة لا يعتبر كافياً لتغطية احتياجات التنمية ومتطلباتها ما لم تتحول هذه الفوائض المالية إلى مدخرات تستخدم في مجالات الاستثمار المنتج.

(٢) اعتماد أسس الشريعة الاسلامية ومبادىء الاقتصاد الحر والتركيز على دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتماد الخطط الخمسية كأسلوب للتخطيط التنموي. وكان من أهم أهداف الخطط الثلاث التي جرى تنفيذها منذ مطلع السبعينات، التنقيب عن النفط وزيادة موارده واستغلالها لتطوير البنى الأساسية، وتنويع موارد الدولة من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية، وتخفيف الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة، وتحقيق درجة أعلى من الاعتماد الاقتصادي على الذات، وحماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية الناجمة عن تذبذب شروط العرض والطلب

على النفط، والاستفادة من مزايا التكلفة المقارنة للفعاليات الصناعية المحلية، وتطوير مصادر ثابتة للدخل القومي تغني عن النفط في حال نضوبه.

(٣) موارد قطاع النفط كانت بمثابة العمود الفقري لموارد الدول خلال العقد الماضي الذي شهد تطوراً مذهلاً في إنتاج النفط وتصديره وارتفاع أسعاره ونمو عائداته. وكانت حرب تشرين عام ١٩٧٣ بمثابة الانطلاقةالتي أدت إلى هذه التطورات. وكانت أسعار النفط وعائداته تتأثر بشكل واضح بشروط العرض والطلب في أسواق النفط الدولية وتؤثر بالتالي على عملية التنمية الداخلية.

(٤) تجاوزت مساهمة قطاع النفط في الناتج القومي خلال السبعينات نسبة الثلثين علماً بأن الناتج القومي السعودي قد حقق نمواً سنوياً وسطياً وصل إلى حدود الـ ١٠٪ وهي نسبة عالية إذا ما قورنت مع مثيلاتها في البلدان النامية الأخرى.

(٥) اعتماد الاقتصاد السعودي على التجارة الخارجية إلى حد كبير، الأمر الذي ساعد على تعزيز روابط التبعية بالعالم الغربي وبالولايات المتحدة بشكل خاص. وهذا ما جعل الاقتصاد السعودي شديد الحساسية إزاء الآثار التي تخلفها الأزمات الاقتصادية بفعل تراجع الطلب على النفط في البلدان الصناعية الرئيسية المستهلكة للنفط على المدى الطويل.

(٦) تميز نمو حجم التجارة الخارجية خلال السبعينات بهيمنة الصادرات النفطية التي نمت عائداتها المالية بشكل فاق القدرة الاستيعابية على الاستيراد والاستهلاك، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض مالية في الميزان التجاري وميزان الحسابات الجارية وإلى نمو الاحتياطيات الرسمية والاستثمار المباشر للقطاع الخاص وأرصدة المصارف التجارية في الخارج كما عكس ذلك تطور ميزان المدفوعات.

(٧) ساهم نمو الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي الكثيف في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الغربية الأخرى في نقل التضخم الخارجي. كما ساهم نمو الكتلة النقدية في تصعيد التضخم على الصعيد الداخلي. وقاد نمو الاستيراد بوتائر عالية وخصوصاً بالنسبة إلى المواد الزراعية والغذائية والصناعات الاستهلاكية إلى انهيار بعض الصناعات التقليدية المحلية نتيجة عجزها عن منافسة المنتوجات المماثلة المستوردة من الخارج، كما خلف نمو الاستيراد أيضاً آثاراً اجتماعية سلبية.

(٨) أدى استنزاف الثورة النفطية بشكل متصاعد خلال هذه الفترة إلى نمو نصيب السعودية من السيولة الدولية وإلى ازدياد حجم الأصول المالية السعودية المتواجدة في الخارج مما جعل العالم الغربي والعالم النامي والمنظمات المالية الدولية تولي اهتماماً متزايداً بالخيارات الاستثمارية لهذه الدولة.

(٩) قادت هذه التطورات إلى نمو التوظيف والاستثمار الخارجي. وقد حظيت أسواق الولايات المتحدة بجزء كبير من الموجودات الاحتياطية السعودية في الخارج، الأمر الذي عزز روابط التبعية وأصبح يحول دون استخدام الأموال العربية كسلاح سياسي لخدمة القضايا العربية، وذلك خوفاً من تجميد هذه الأموال في البلدان المتواجدة فيها. هذا، فضلاً عن تقلص القيم الحقيقية لهذه الأموال بسبب التضخم العالمي وتدهور أسعار صرف العملات الأجنبية التي يُعبر بها عن هذه الموجودات أو المدخرات.

(١٠) تميزت تلك الفترة باتساع حجم القروض والمعونات المالية التي قدمتها السعودية إلى العديد من البلدان النامية وباتساع رقعة البلدان المستفيدة من هذه المعونات أيضاً. كما تميزت المعونات نفسها بضخامتها النسبية إذا ما قورنت مع مثيلاتها التي تقدمها البلدان الصناعية الثرية إلى البلدان النامية. واستمرار تقديم هذه المعونات غير المشروطة والتي تمثل تضحيات كبيرة يقدمها بلد نام إلى بلدان نامية أخرى يعتمد في حد ذاته على تطور القوة

المالية السعودية وتطور الطلب العالمي على النفط في السنوات القادمة .

(١١) كان من نتائج نمو القوة المالية السعودية أن أصبحت هذه الدولة قادرة على التأثير على مجريات الاقتصاد العالمي من خلال قدرتها على التأثير على النظم النقدية والمالية والمصرفية التي تعتبر الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي . وتنطلق السعودية من أن سياساتها النفطية من حيث الانتاج والتصدير والأسعار والعائدات والسيولة الدولية والأصول الخارجية تشكل إسهامات طوعية منها بهدف الحفاظ على نظام الاقتصاد العالمي وتأمين استقراره . لذا ، فقد سعت إلى انتهاج سياسة سعرية معتدلة رغبة منها في تخفيف الضغوط التي تعاني منها البلدان الصناعية والنامية التي تأثرت بارتفاع أسعار النفط في السبعينات وإلى فسح المجال لتصحيح مسار الاقتصاد العالمي وإعطاء الفرصة للبحث عن بدائل جديدة للطاقة النفطية .

(١٢) ترك نمو القوتين النفطية والمالية آثاراً مهمة على الدور السياسي الذي تلعبه هذه الدولة على الصعد العربية والاقليمية والدولية . فقبل السبعينات ، اتسمت السياسة الخارجية السعودية بكونها محافظة ، ومعادية للتيار العربي الاشتراكي الذي قادته مصر في الستينات. وفي السبعينات ، ومع نمو القوتين النفطية والمالية في أعقاب حرب تشرين ، تخلت الرياض عن موقعها الحذر وبدأت تطرح مبادرات تستهدف توسيع نفوذها على الصعيدين العربي والإقليمي . فبعد أن كانت تكتفي بتقديم المعونات المالية إلى بلدان المواجهة تاركة لها زمام المبادرة ، أصبحت تأخذ بزمام الأمور بشكل فعال على صعيد السياسة الخارجية العربية والدولية . ونظراً إلى التطورات التي شهدتها السبعينات ، سعت السعودية إلى بسط نفوذها كقوة قيادية في العالم العربي ، على الرغم من أن معطياتها الجغرافية والسكانية والايديولوجية كانت تعيق الكثير من تحركاتها في هذا المجال .

(١٣) وبالفعل قاد انفتاح العالم العربي على البلدان النفطية وفي مقدمتها السعودية

في تلك الفترة، إلى اعطاء السياسة العربية أبعادا جديدة، حيث برز العامل الاقتصادي في العلاقات العربية الخارجية. وهكذا كان للحظر النفطي الذي مارسته السعودية مع البلدان العربية النفطية الأخرى ضد الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص آثار مهمة على الموقع السياسي للسعودية في العالم العربي والخارج.

(١٤) وشكل هذا الحظر نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية السعودية تجاه القضية الفلسطينية، حيث انتقلت من مرحلة الاكتفاء بتقديم العون المادي إلى طور المبادرة السياسية، معتمدة بذلك على نمو نفوذها في العالم العربي وعلاقاتها القوية مع الغرب والولايات المتحدة.

(١٥) وأدى نمو القوتين النفطية والمالية إلى ازدياد النفوذ السعودي في منطقة الخليج، إثر ظهور ملامح تحول مهم في علاقاتها الخارجية مع البلدان المجاورة حيث تخلت عن سياسة الضغوط والتهديدات العسكرية لصالح سياسة بسط النفوذ عن طريق العون الاقتصادي والمالي والأساليب السياسية الدبلوماسية. كما سعت الرياض إلى استخدام نفوذها المتصاعد في البلدان العربية النفطية وغير النفطية المجاورة لدعم مواقفها في المحافل العربية والدولية، الأمر الذي عزز دورها السياسي عربياً ودولياً.

(١٦) ساهمت معطياتها الجيوسياسية في تعزيز دورها كقوة نفطية مالية سياسية ضمن إطار المنظمات النفطية العربية والدولية. فهي تحتل المركز الأول في العالم من حيث الاحتياطي النفطي. وهي وحدها قادرة على مضاعفة إنتاجها على المدى القصير والمتوسط لسد أية ثغرة في العرض في حال ازدياد الطلب العالمي على النفط بشكل مفاجيء. كما أن في وسعها تقليص انتاجها دون أن تلحق ضرراً بمتطلباتها التنموية على المدى القصير إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. وقدرتها على التحكم بانتاجها تسمح لها بممارسة

ضغوط عملية على سياسة الأسعار على الصعيد الدولي؛ وهذا ما أعطاها مركزاً مرموقاً بين البلدان النفطية وأهمية متزايدة على صعيد الاقتصاد العالمي. وكان من نتائج ذلك أن تمكنت من ممارسة تأثير ملطف على سياسة أسعار النفط التي اعتمدتها البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، وذلك مساهمة منها في خدمة الاقتصاد العالمي والبلدان الصناعية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

(١٧) وكان من نتائج نمو القوتين النفطية والمالية أن توطدت علاقات السعودية مع الولايات المتحدة بشكل سريع خلال السبعينات. إلا أن هذه العلاقات اتسمت بكونها علاقة القوي بالضعيف. فالسعودية ضعيفة على الرغم من ثروتها النفطية والمالية وتحتاج إلى دولة قوية تحميها من الأخطار التي تحدق بها على الصعيدين الداخلي والخارجي. والولايات المتحدة دولة عظمى ذات نفوذ واسع في المنطقة العربية وهي تحتاج إلى النفط والمشتريات والأموال السعودية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية ومصالح حلفائها الغربيين. وهي قادرة على حمايتها ودرء الأخطار عنها، لكن بأي ثمن؟

(١٨) وعلى الرغم من التقاء المصالح بين الجانبين، فإن الصراع العربي - الاسرائيلي قد شكَّل محور التناقضات السياسية بين البلدين الحليفين. غير أنه يبدو أن السعودية تفضل عدم زج نفسها في أمور تغضب الأمريكيين، كما أن هؤلاء يسعون الى التشاور معها في كل الأمور المتعلقة بأمن الشرق الأوسط واستخدام نفوذها في المنطقة للتأثير على البلدان العربية الأخرى بما يخدم المصالح الأمريكية السعودية المشتركة.

(١٩) ولقد سعت السعودية إلى تدعيم نمو دورها السياسي على الصعد العربية والاقليمية والدولية، بتقديمها مساهمات سخية الى العديد من المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي لتقديمها في صيغ مختلفة لمساعدة البلدان النامية على تجاوز أزماتها الاقتصادية ولتحقيق نوع من

التوازن ضمن إطار النظام الاقتصادي العالمي. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال: ما إذا كان اخضاع جزء من القوة المالية السعودية لادارة خارجية تخدم مصالح البلدان التي أوجدت هذه المنظمات، عملاً يخدم المصالح السعودية والقضايا العربية المصيرية؟



الفصْل الثالث

المسَاهَمة السّعُوديّة في تموِيل الصّنْدوق

٣ ـ ١ دوافع المساهمة السعودية

أعطى النفط السعودية قوة مالية ضخمة ومنحها موقعاً مهماً في الاقتصاد العـالمي. ومنذ أواسط السبعينات بدأت هذه الدولة تشعر بنمو دورها في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية وتزايد حجم مسؤولياتها الاقليمية والدولية. ويرى المسؤولون السعوديون أنه لا خيار لهم في نمو إنتاجهم النفطي وصادراتهم من هذه المادة الحيوية وبالتالي نمو عائداتهم المالية التي أصبحت تفوق احتياجاتهم التنموية في المرحلة الحالية[١]؛ واتضح لنا من خلال الحديث عن سياسة الاستثمار الخارجي أن السعوديين لا يفضلون أسلوب الاستثمار المباشر لفوائضهم المالية، وذلك لأنهم لا يرغبون في أن تتحول دولتهم إلى مصرف استثماري على الصعيد الدولي، بحيث يترتب على خبرائها القلائل في هذا المجال إعداد دراسات وبرامج وجداول زمنية لاستثمارات فعلية أو للمشاركـة في استثمارات مبـاشرة خـارج أراضيهـم. وفي الوقت الذي يبدي فيه السعوديون تعاطفهم مع البلدان النامية، يسعون أيضاً إلى

(١) انظر: المقابلة الصحفية مع الدكتور يوسف نعمة الله المدير التنفيذي السعودي في المجلس التنفيـذي لصنـدوق النقـد الدولي، في صحيفة الشرق الاوسـط في عـددهـا الصـادر في ١٩٨٢/٣/٣٠.

استخدام فوائضهم المالية بمستوى عال من الفعالية . لـذا ، فإنهم ينظرون إلى الصندوق بكثير من الاحترام باعتباره منظمة مالية دولية عريقة تضم اليوم ١٤٦ بلداً عضواً ولديها من الخبرة والخبراء ما يجعلها مؤهلة لتوظيف الفوائض المالية السعودية بشكل أفضل لصالح البلدان النامية والاقتصاد العالمي .

من هنا ، تتضح الرغبة السعودية في إيصال جزء من الفوائض المالية إلى البلدان النامية عبر مؤسسات مالية دولية تملك من الأجهزة الفنية ما يسمح لها بإعداد برامج اقتصادية ومالية تساعد البلدان النامية الراغبة في الحصول على قروض منها ، بغية إصلاح أوضاعها الاقتصادية والمالية وتأمين الأموال الضرورية لذلك خلال فترات زمنية محددة وقصيرة نسبيا . وضمن هذا الاطار ، تحصل البلدان النامية المعنية على ما تريد على أسس سليمة في الوقت الذي يضمن فيه السعوديون سلامة اموالهم وعدم الخوض بها في مضاربات عقيمة في أسواق المال الدولية . فالأموال التي يساهمون بها في تمويل الصندوق تعتبر آمنة ، لِما يتسم به الصندوق من استقرار وأمان بعيداً عن السلبيات التي تخيف المستثمرين عادة كخطر التأميم والحد من حركة انتقال العائدات إلى الخارج وما شابه ذلك من أخطار . هذا ، في الوقت الذي يحصلون فيه على عائدات لا بأس بها على أموالهم الموظفة في الصندوق ، وذلك بالنظر إلى العائد الحدي المرتفع لرأس المال في الأسواق المالية الدولية بالنسبة إلى العملات التي تقيّم على أساسها وحدة حقوق السحب الخاصة التي تُعتمد كأساس لتحديد أسعار الفوائد التي يقدمها الصندوق على القروض الخارجية التي يحصل عليها . كما أن اسلوب احتساب الفوائد وتقييم القروض بحقوق السحب الخاصة المعتمد من قبل الصندوق يخفف من احتمالات تآكل القيم الحقيقية للقروض وضياع جزء منها بسبب معدلات التضخم العالية والآثار السلبية التي تتركها على أسعار صرف الدولار الأمريكي الذي كان يستخدم كأساس لاحتساب العائدات النفطية طيلة أكثر من ربع قرن . ولعل أسلوب الاحتساب الجديد على أساس التقييم بحقوق السحب الخاصة يساعد إلى حد ما على ضمان

سلامة هذه الأموال ويحول دون تآكل قيمها الحقيقية بشكل تدريجي كما حدث في الماضي[٢].

ومن خلال توظيف جزء من فوائضهم المالية في الصندوق يضمن السعوديون تحقيق مبدأ مهم من المبادىء التي اعتمدوها في حقل الاستثمار والتوظيف الخارجي[٣]، وهو اقتصار فترة القروض على سبع سنوات لا أكثر كحد أقصى. وهنا تتفق منطلقاتهم مع منطلقات الصندوق من حيث المبدأ؛ فهم لا يرغبون في توظيف فوائضهم المالية لآجال طويلة بغية إبقائها في حالة سيولة دائمة تسمح لهم بسحبها واستخدامها في أي وقت تتطلب عملية التنمية الداخلية ذلك، والصندوق أيضاً يعمل بحكم نظامه الداخلي على تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لإصلاح عُجوز طارئة غير مزمنة في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء. وتنص الاتفاقية التي عقدها الصندوق مع السعودية في الآونة الأخيرة، على أنه يحق للسعودية تجيير سندات الصندوق لصالح أي طرف آخر يقبل هذه السندات في حال ظهور حاجة ماسة لديها لسحب أموالها الموظفة لديه أو جزء منها. كما أنها تسمح بتحويل عائداتها من هذا التوظيف في أي وقت تشاء وأن تتصرف بها بحرية تامة ودونما شروط.

ويرى السعوديون في مساهمتهم في تمويل الصندوق دعماً منهم لمنظمة مالية دولية مهمة وموقفاً يفرضه عليهم موقع بلادهم الجديد في الاقتصاد العالمي ومساهمة فعالة في تمكين الصندوق من الحصول على موارد مالية إضافية تساعده على الاستمرار في الوفاء بالتزاماته تجاه الاحتياجات المستقبلية المتزايدة للبلدان

---

(٢) حول آثار التضخم على العائدات النفطية، أنظر:
- كمال حمدان: «التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام ١٩٧٣»، معهد الانماء العربي، بيروت عام ١٩٧٦، ص ٢٢.
- جورج قرم: «الاقتصاد العربي أمام التحدي...»، المرجع السابق نفسه، ص ٧٩.

(٣) أنظر: ص ١٢٢ من هذه الدراسة.

النامية دون توقف أو تلكؤ. كما أن في دعم الصندوق وسواه من المنظمات المالية الدولية صوناً للنظام الاقتصادي العالمي الحالي وإرضاء للبلدان الغربية الحليفة التي تتزعم هذا النظام وتسعى إلى حمايته وتسخيره لمصالحها. ويرى السعوديون في استخدام الصندوق ليلعب دور الوسيط في عملية تدوير الفوائض المالية، دعماً لدورهم الجديد في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، ومجالاً لتقوية علاقاتهم مع البلدان النامية والبلدان الصناعية على حد سواء، الأمر الذي يستهدف في النهاية خدمة مصالحهم الحيوية على الصعيدين المحلي والقومي. غير ان في دعمهم الصندوق، وبالتالي نظام الاقتصاد العالمي الحالي الذي تهيمن عليه البلدان الصناعية الغربية والولايات المتحدة في مقدمتها، ما يشير إلى أنهم غير جادين في السعي إلى الوصول ببلدهم إلى موقع مستقل في إطار التحالفات السياسية الدولية القائمة. كما أن في هذا الدعم تناقضاً مع طموحات البلدان النامية التي تسعى جاهدة إلى الاطاحة بالنظام الاقتصادي العالمي الحالي واستبداله بنظام جديد يراعي مصالحها ويحدّ من هيمنة البلدان الصناعية على مقدّراتها.

وكذلك، يمكن اعتبار توظيف الفوائض المالية السعودية في الصندوق بمثابة محاولة لتحييد هذه الأموال وإبعاد إمكانية استخدامها كسلاح سياسي يوضع في خدمة القضايا العربية المصيرية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. فتوظيف الفوائض المالية في المنظمات المالية الدولية التي تتمتع بسمة محايدة ظاهرية يخفف من إمكانية تعرّض الجهة الموظفة لانتقادات شديدة في حال حدوث ما يبرر استعمال الأرصدة المتواجدة في الأسواق المالية للبلدان الصناعية الغربية كوسيلة للضغط على حكومات هذه البلدان لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالا تجاه القضايا المصيرية للبلدان صاحبة الفوائض المالية. كما أن توظيف هذه الأموال في المنظمات المالية الدولية يخفف من إمكانية تعرضها لأخطار التجميد أو الشطب في حال لجوء البلدان الصناعية الغربية لإجراءات مضادة في حال تعرضها لضغوط قوية في السياق المذكور.

٣ - ٢ دور الصندوق في تدوير الفوائض المالية

لا بد قبل الحديث عن وجهة نظر الصندوق حول دوره في تدوير الفوائض المالية من تحديد مفهوم هذه الفوائض . فالمقصود بها هو مدخرات البلدان النفطية من عائداتها المالية التي تفوق قدرتها على استيعابها محلياً ؛ أي لتغطية احتيـاجـاتها المالية الذاتية . وهذه المدخرات تتميز بأنها قصيرة الأجل، وذلك لأنها وليدة أصول عينية ناضبة . كما أن الفوائض الناجمة عن هذه الثروة النفطية لن تدوم طويلاً ، وذلك بسبب سرعة نمو الاحتياجات الداخلية لتغطية متطلبات عملية التنمية، بمعنى أن مشكلة عدم القدرة على استيعاب هذه الفوائض آنياً ليست سوى مسألة زمنية فقط . وتوفر هذه الفوائض لدى بلدان معينة يعني وجود عجز لدى بلدان أخرى، انطلاقاً من أن العالم يشكل كلاً متوازناً وأن الفائض والعجز وجهان لعملة واحدة . فوجود فوائض لدى البعض يعني وجود عجز لدى البعض الآخر، واستمرار وجود الفائض يبقى مشروطاً باستمرار وجود العجز . وكلاهما يشكل خللاً في العلاقات المالية الدولية . وتصحيح هذا الخلل يتطلب تدوير الفوائض وتوجيهها من بلدان الفائض إلى بلدان العجز . وهذه العملية في حد ذاتها تتأثر بشروط اقتصادية معينة وبمواقع القوى الاقتصادية والسياسية الراغبة في إصلاح الخلل[٤] .

واستأثرت الفوائض المالية التي بدأت تتشكل في بعض البلدان النفطية في أعقاب الأزمة النفطية العالمية في أوائل السبعينات باهتمام البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء . فقد بـدت الأسـواق الماليـة الدوليـة مهيـأة لاستقطـاب الفوائض المالية العربية بكافة الأساليب والأدوات المتوفرة لديها . ففي حين أن

---

(٤) أنظر: البحث الذي قدم إلى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي - ١١ بعنوان: « الاستثمار العربي في العالم الثالث »، والذي نشر في مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٣٥ ، كانون الأول - ديسمبر ١٩٨١ ، ص ١٠٣ .

جزءًا من العائدات النفطية أصبح يستخدم لتمويل خطط التنمية الذاتية التي تعتمد في جوهرها على استيراد التقنيات والخدمات الأخرى من البلدان الصناعية، أي أن هذا الجزء يأخذ طريقه إلى الأسواق المالية الدولية في صيغة طلبات ومستوردات، فإن جزءًا من الفوائض يحوّل مباشرة لتوظيفه في الأسواق المالية الدولية، كما أن جزءًا يذهب في شكل معونات وقروض مالية إلى البلدان العربية والنامية التي تستخدم هذه الأموال بدورها لتمويل مشترياتها من البلدان الصناعية؛ أي أنه يأخذ صيغة أصول مالية تأخذ طريقها إلى الأسواق المالية الدولية أيضاً. هذا ما يشير إلى ان الجزء الأعظم من العائدات التي تحصل عليها البلدان النفطية مقابل صادراتها للبلدان الأجنبية وخصوصاً الصناعية منها، يعود عبر قنوات مختلفة ليصب ثانية في الأسواق المالية الدولية التي تهيمن عليها البلدان الصناعية؛ بمعنى أنه يبقى في النهاية خارج نطاق الادارة الداخلية للبلد المصدر للنفط. وإلى جانب هذا الاهتمام الواضح للبلدان الصناعية بضرورة استقطاب الفوائض المالية للبلدان النفطية، فقد أبدت البلدان النامية أيضاً اهتماماً كبيراً بضرورة زيادة المساعدات المالية التي تحصل عليها لتغطية استيرادها من النفط واحتياجاتها التنموية الأخرى، وذلك من خلال اقتطاع نصيب مناسب من الفوائض المالية.

وتلعب البلدان الصناعية بواسطة مؤسساتها المالية المتطورة وعن طريق المنظمات المالية الدولية، دور الوسيط في عملية تدوير الفوائض بين بلدان الفائض وبلدان العجز. وكانت البلدان النامية تمثل في أغلب الحالات المقترض النهائي لهذه الفوائض بسبب حاجتها الماسة إلى موارد مالية إضافية تساعدها على تخطي الأزمات المتتالية التي تعاني منها أوضاعها الاقتصادية. وكانت هذه البلدان تسعى دائماً إلى الحصول على مثل هذه المساعدات والقروض من الاسواق المالية الدولية القادرة على جذب الفوائض المالية من أوطانها النفطية، وتوزيعها وفقاً لسياسات تصيغها البلدان الصناعية المعنية لهذا الغرض وبالشروط التي تريدها. وهذا يعني، أن عمليات التدوير التي تتم عبر شبكات مصارف ومنظمات مالية دولية ضخمة

تهيمن عليها البلدان الصناعية، إنما تخدم مصالح هذه البلدان بالدرجة الأولى وتتجاهل في الوقت نفسه مصالح البلدان النفطية صاحبة الفوائض ومصالح البلدان النامية التي هي بأمس الحاجة إلى موارد مالية إضافية. هذا، مع العلم أن فلسفة البلدان الصناعية في عملية تدوير هذه الفوائض وإيصال جزء منها إلى البلدان النامية، تعتمد في جوهرها على مساعدة هذه البلدان في معالجة أزماتها بقدر ما يؤدي ذلك إلى إزالة الآثار التي تخلفها هذه الازمات على اقتصاديات البلدان الصناعية والاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

وتتفق وجهة نظر إدارة الصندوق في ما يتعلق بتدوير الفوائض المالية مع وجهة النظر السائدة في البلدان الصناعية التي تعطي البلدان المصدرة للنفط دوراً محدوداً في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل على الصعيد الدولي. فآليات التدوير تستهدف في جوهرها استقطاب الفوائض المالية للبلدان النفطية، واحتواءها، ومتابعة الهيمنة بشكل أكثر أناقة من أساليب التدخل المباشر[٥]. وبرز أسلوبان شاع استخدامها في السنوات الأخيرة في عمليات التدوير: أحدهما، تلقائي يتم عبر المصارف التجارية والأسواق المالية؛ والآخر، منظم يتم عبر منظمات مالية متخصصة. وعلى الرغم من ازدياد دور المصارف التجارية وبيوت المال الخاصة في تقديم قروض باهظة التكاليف إلى البلدان النامية، فإن هناك خشية من ألاّ تتمكن هذه القنوات من تغطية احتياجات البلدان المعنية إلى موارد مالية إضافية خلال السنوات القادمة من عقد الثمانينات، فضلاً عن تراجع قدرة العديد من البلدان النامية على الاقتراض بسبب الشروط الصعبة والتكاليف العالية التي تواجهها هذه البلدان في أسواق المال الدولية، الأمر الذي بات يدعو إلى نمو دور المنظمات المالية الدولية في عمليات التدوير بغية توفير موارد إضافية لتغطية الاحتياجات

---

(٥) أنظر: عبدالقادر سيد أحمد: «توقعات الطاقة، الفوائض المالية والتنمية العربية»، المرجع السابق نفسه، ص ٩١.

المتزايدة لهذه البلدان. ويشار هنا، إلى أن الصندوق لا يعتبر نفسه منافساً المصارف التجارية وبيوت المال الخاصة في عمليات التدوير هذه. إلا أن الظروف الدولية الراهنة التي تتميز بتفاقم عُجوز موازين مدفوعات العديد من البلدان الأعضاء وتراكم ديونها الخارجية وحاجتها المتزايدة إلى القروض في الوقت الذي بدأت تتقلص فيه قدرتها على الاقتراض، هي التي تدفع به إلى لعب دور مباشر في عملية التدوير[٦]. واستعداد الصندوق للعب دور فعال في عمليات تدوير الفوائض، ليس إلا نتيجة ازدياد احتياجات الصندوق نفسه إلى موارد إضافية لتمويل سياساته الخاصة وبرامجه. فحاجة البلدان النامية الأعضاء تفوق بالكثير حجم القروض التي يمكن للصندوق أن يمنحها لها على أساس حصصها فيه. لذا، فهو يسعى إلى توفير موارد إضافية تسمح له بزيادة حجم قروضه وتمديد فتراتها بشكل يساعد البلدان المعنية على اتخاذ إجراءات تصحيحية ضمن إطار شروط مقبولة تتماشى مع ظروفها واحتياجاتها. ولا شك في أن توسع دور الصندوق بهذا الشكل أصبح يفوق قدرته على تغطية احتياجاته بواسطة موارده الأساسية، الأمر الذي يدفعه إلى الاستفادة من إمكانات الاقتراض الخارجي التالية[٧]:

(١) عقد اتفاقيات قروض ثنائية مع حكومات بلدان أعضاء تتميز موازين مدفوعاتها بأنها تعاني من توفر فوائض مالية.

(٢) التعاون مع المصارف المركزية لبعض البلدان الأعضاء من أجل الحصول

---

(٦) انظر: نص كلمة المدير العام لصندوق النقد الدولي Jacques de Larosiére التي ألقاها في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للجمعية الاتحادية للمصارف الألمانية في بون في تشرين الأول ـ اكتوبر عام ١٩٨٠، والتي نشرت في:

— IMF — Survey November 10, 1980.

— Finance and Development No. 1. March 1981, p. 12.

(٧) المرجع السابق نفسه، ص ١٢.

على قروض قصيرة الأجل وبشروط أفضل من شروط الاقتراض في أسواق المال الدولية .

(٣) الاقتراض من المصارف التجارية وبيوت المال الخاصة بغية تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر تمويلي واحد .

وتشير توجهات الصندوق هذه إلى أنه يسعى من خلال نمو دوره في عمليات تدوير الفوائض المالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

(١) تنويع مصادر تمويله والحصول على موارد إضافية لتغطية الاحتياجات المستقبلية .

(٢) مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ برامج متوسطة الأجل لتصحيح عُجوز موازين مدفوعاتهم التي يتوقع لها أن تزداد نمواً في السنوات القليلة القادمة .

(٣) مساعدة البلدان المصدرة للنفط وذات الفوائض المالية على إيجاد مخرج لها في ما يتعلق بإدارة فوائضها المالية في عالم تتآكل فيه القيم الحقيقية لهذه الأموال بسبب معدلات التضخم العالمي العالية .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأخير يسعى الصندوق إلى استخدام أساليب حديثة لتقييم القروض التي يحصل عليها بحقوق السحب الخاصة التي تتميز بأن قيمة وحدتها لا تتعرض إلى التآكل من جراء التضخم بنسب عالية كما هو الحال بالنسبة لأي نقد وطني وهذا ما يجعلها مغرية للحفاظ على القيم الحقيقية لأموال البلدان القارضة .

وتعتبر خطة « هيلي » لتدوير الفوائض المالية[٨] من أوائل مشاريع التدوير التي طرحها الصندوق في أعقاب الأزمة النفطية العالمية في مطلع السبعينات . فقد

(٨) اقترح هذه الخطة وزير المالية البريطاني في حينه Healy في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي عام ١٩٧٤ كسبيل لمجابهة نتائج الأزمة النفطية . أنظر: عبدالقادر سيد أحمد : « توقعات الطاقة . . . »، المرجع السابق نفسه، ص ٩١/٩٢ .

اقترحت الخطة اقتراضاً بحوالى ثلاثين مليار دولار سنوياً من بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط لتوزيعها في صيغة قروض قصيرة الأجل على البلدان الأعضاء التي تأثرت سلبياً بارتفاع أسعار النفط. إلا أن ضخامة المبالغ المقترحة قد حالت في النهاية دون تنفيذها مما اضطر إدارة الصندوق إلى ادخال تعديلات عليها وتنفيذها ضمن إطار التسهيلات النفطية لعامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ [٩]. وتبع خطة هيلي مشاريع أخرى استهدفت تطوير تسهيلات مؤقتة لمعالجة مواقع محددة في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء، وخصوصاً النامية منها كتسهيلات التمويل التكميلي والتعويضي والموسّع وتمويل هذه الخطط عن طريق قروض خارجية من البلدان ذات الفوائض المالية.

وتشير هذه الخطط التي نفذ معظمها في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات إلى حدوث تحول نوعي في دور الصندوق في عمليات تدوير الفوائض المالية. ففي حين أن اهتمامات الصندوق كانت تتركز على السعي إلى الحصول على قروض بهدف تغطية عُجوز مؤقتة (قصيرة الأجل) في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء، نجد اليوم أن هناك ميلاً واضحاً لتمويل إجراءات بنيوية تستهدف تحويل موارد متاحة من الاستهلاك إلى الاستثمار ومن تمويل عُجوز سببتها الأزمة النفطية لبعض البلدان الأعضاء إلى تمويل برامج تستهدف توفير الطاقة وتنويع مصادرها على المدى المتوسط في البلدان المعنية، الأمر الذي بدأ يدفع الصندوق إلى السعي من أجل الحصول على قروض متوسطة الأجل لتساعده على تأدية مهامه الجديدة.

وطرح خبراء الصندوق في مطلع الثمانينات أفكاراً جديدة حول إمكانات أكبر لمشاركة الصندوق في عمليات تدوير الفوائض المالية للبلدان النفطية من خلال تطوير آليات داخلية تجذب اهتمام المصارف المركزية ومؤسسات النقد الوطنية لهذه البلدان وتدفعها إلى توظيف جزء كبير من فوائضها في تمويل مشاريع

(٩) انظر: ص ٤٠ من هذه الدراسة.

الصندوق وبرامجه التصحيحية[١٠]. ويرى هؤلاء في مساهمة البلدان النفطية في تمويل احتياجات الصندوق تخفيفاً عنها لأعباء التعامل مع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الخاصة في الأسواق المالية الدولية ومساعدة للصندوق تحول دون لجوئه إلى هذه الأسواق للاقتراض منها ومنافسة المقترضين الآخرين وتهديد النظام المصرفي الدولي بالانهيار. وآليات من هذا النوع تساعد على تخفيف ضغوط إعادة تدوير الفوائض المالية على الاقتصاد العالمي وتسمح للصندوق أن يمارس دوراً ملطفاً وفعالاً في إدارة نظام النقد الدولي.

تتضمن هذه الأفكار الجديدة مشروعاً يقضي بفتح حساب خاص لدى الصندوق يخصص لاستبدال الفوائض المالية الموجودة تحت تصرف المصارف المركزية أو مؤسسات النقد الوطنية في البلدان النفطية ذات الفوائض بسندات (أصول مالية) يصدرها الصندوق بقيم محددة بحقوق السحب الخاصة. وبهدف جعل هذه السندات جذابة بالنسبة إلى البلدان المعنية، يُتوخى أن تكون عائداتها مغرية بالمقارنة مع أسعار الفوائد السوقية. كما يرى أصحاب هذا المشروع أنه من الضروري أن يصبح حساب الاستبدال أكثر من مجرد وسيلة لاعادة تدوير الفوائض المالية بحيث يصبح أداة لامتصاص السيولة الزائدة وسبيلاً لتحقيق استقرار في حركة الاحتياطيات الدولية وأداة يمكن للصندوق استخدامها للعب دور مباشر فعال في عمليات التكييف من جهة والحفاظ على القيم الحقيقية للفوائض المالية من جهة أخرى.

ويشار هنا إلى أن نجاح هذا المشروع لا يزال متوقفاً على قناعة البلدان النفطية المعنية به وموافقة البلدان الصناعية عليه[١١]، كما أن هناك العديد من المسائل

---

(١٠) انظر: IMF — Survey June 3, 1980.

(١١) يبدو أن البلدان الصناعية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية تخشى أن تتضرر مصالحها من جراء توسع مهام الصندوق والدور الذي يسعى إليه في عمليات تدوير الفوائض المالية. فقد أعلن الخبراء الأمريكيون صراحة عن معارضتهم لتوسع نشاطات الصندوق =

الفنية التي يجب إيجاد حلول مناسبة لها قبل البدء بتنفيذه على نطاق واسع وخصوصاً في مجال تحديد دور الصندوق في عملية التدوير وضبط حركة الاحتياطيات الدولية وتقوية نظام حقوق السحب الخاصة. ولم يلق هذا المشروع الموافقة اللازمة من جميع الأطراف المعنية حتى الآن، غير أن المناقشات لا تزال حادة حول العديد من نقاطه. ويرى العديد من الخبراء أن القروض التي حصل عليها الصندوق مؤخراً من السعودية تعتبر بمثابة نموذج مصغر يجسد الأسلوب المقترح تطبيقه على نطاق واسع.

٣ ـ ٣ صيغ المساهمة

أخذت المساهمة السعودية في تمويل نشاطات الصندوق صيغاً متعددة كان أهمها القروض والمعونات من جهة، وزيادة الحصة الرسمية في تمويله من جهة أخرى.

٣ ـ ٣ ـ ١ القروض

شهد عقد السبعينات ومطلع الثمانينات توسعاً ملحوظاً في حجم القروض التي قدمتها السعودية إلى الصندوق لتمويل عدد من سياساته وبرامجه الخاصة التي طورها لتلبية احتياجات عدد من البلدان الأعضاء الراغبين في الحصول على موارد إضافية خارج إطار السحوبات الاحتياطية والتسليفية لاصلاح عُجوز موازين مدفوعاتهم وتصحيح أوضاعهم الاقتصادية التي اختلت نتيجة تطورات دولية لا يستطيعون التأثير عليها. ويمكن تصنيف هذه القروض كالتالي:

= وأكدوا على أنه يجب أن يبقى المنفذ الأخير الذي يمد يد المساعدة ما لم يعد في وسع البلدان النامية المعنية أن تحصل على القروض والمساعدات التي تحتاجها من جهات أخرى. حول هذا الموضوع، انظر: مجلة The Economist, May 15, 1982, p. 20.

- **قروض لتمويل التسهيلات النفطية عام ١٩٧٤ :**

ساهمت السعودية في عام ١٩٧٤ في تقديم قروض حجمها ملياراً من حقوق السحب الخاصة لتمويل التسهيلات النفطية التي أقرها المجلس التنفيذي للصندوق لمساعدة البلدان المتضررة من جراء ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الحظر النفطي الذي مارسته البلدان العربية المنتجة للنفط في حرب تشرين عام ١٩٧٣[١٢]. وجاء في الاتفاق الخاص بهذه القروض أن تحصل البلدان القارضة على فائدة سنوية قدرها ٧٪ تعادل تقريباً متوسط الفوائد السوقية في حينه. وحددت فترة هذه القروض بسبع سنوات تسدد على مراحل مع فترة سماح مدتها ثلاث سنوات. وشكلت القروض السعودية حوالى ثلث المبلغ الذي قدمته تسع دول أعضاء كقروض إلى الصندوق لتمويل هذه التسهيلات في ذلك العام[١٣].

- **قروض لتمويل التسهيلات النفطية عام ١٩٧٥ :**

قاد استمرار الأزمة النفطية العالمية الناجمة عن ازدياد أسعار النفط في عام ١٩٧٥ إلى تمديد فترة الحصول على هذه القروض من الصندوق ضمن إطار تسهيلاته النفطية لفترة عام جديد بعد أن كان من المقرر أن تنتهي في غاية عام ١٩٧٥ . وساهمت هذه المرة ١٤ دولة عضواً في تقديم القروض لتمويل هذه التسهيلات التي وصل حجمها إلى ٣,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وكان نصيب السعودية منها حوالى ١,٢٥ مليار من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل الثلث تقريباً[١٤]. كما ازداد سعر الفائدة على هذه القروض ليصل إلى ٧,٢٥٪. وأما الشروط الأخرى فقد بقيت كما كانت عليه بالنسبة إلى القروض التي حصل عليها الصندوق لهذا الغرض في العام الفائت.

---

(١٢) أنظر: ص . ٤ من هذه الدراسة.

(١٣) أنظر: Finance and Development, No. 2. June 1976, p. 5.

(١٤) المرجع السابق نفسه.

ـ مساهمة طوعية في الحساب التعويضي الخاص بالتسهيلات النفطية:

وساهمت السعودية أيضاً في تمويل الحساب الخاص بالتعويض على البلدان النامية المستفيدة من التسهيلات النفطية بسبب ضخامة تكاليف الفوائد المقرونة بهذه القروض. وكان الهدف من تأسيس هذا الحساب هو تقديم معونات وهبات تعـوّض جزءاً من تكاليف القروض وتخفف بالتالي من نسب فوائدها العالية بالنسبة إلى البلدان النامية، التي أصبحت أوضاعها صعبة للغاية بسبب القـروض التي حصلت عليها ضمن إطار التسهيلات النفطية.

ـ قروض لتمويل تسهيلات التمويل التكميلي:

وشاركت السعودية في تمويل تسهيلات التمويل التكميلي التي طورها الصندوق عام ١٩٧٧ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في الحصول على موارد إضافية لتغطية احتياجات هذه البلدان لمعالجة صعوبات مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها أصبحت تفوق قدراتها الذاتية بالكثير(١٥). ووصل حجم القروض السعودية هذه المرة إلى ١,٩٣ مليار من حقوق السحب الخاصة، غير أن الصندوق الذي بدأ يقدم قروضه عملياً ضمن إطار هذه التسهيلات في مطلع عام ١٩٧٩ لم يسحب من هذه القروض أكثر من ٥٥٨,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة(١٦). وشاركت إلى جانب السعودية في تمويل هذه التسهيلات ١٣ دولة أخرى كان نصيب السعودية أكبرها. وحددت مدة هذه القروض في حينه بسبع سنوات وسعر الفائدة السنوي بـ ٨,٢٥٪.

ـ مساهمة طوعية في الحساب التعويضي الخاص بتسهيلات التمويل التكميلي:

ونظراً إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي حصلت عليها البلدان النامية

---

(١٥) أنظر: ص ٤٤ من هذه الدراسة.

(١٦) أنظر: IMF – Survey, May 18, 1981, P. 157.

الأعضاء ضمن إطار تسهيلات التمويل التكميلي، فقد طورت إدارة الصندوق في عام ١٩٨٠ حساباً خاصاً لتعويض جزء من تكاليف هذه القروض وبالتالي لخفض نسب أسعار فوائدها بالنسبة إلى عدد من البلدان النامية التي وصفت احوالها بأنها اصبحت قاسية من جراء حصولها على هذه القروض. وكانت السعودية الدولة العربية الوحيدة التي ساهمت في تمويل هذا الحساب حيث قدمت هبة حجمها ١٢,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة[١٧] .

ـ قبول شهادات دين على الصندوق:

وخلال النصف الثاني من السبعينات قبلت السعودية شهادات دين على الصندوق لصالح طرف ثالث قيمتها ٣١٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وكان الصندوق قد حصل على هذه المبالغ كقروض ضمن إطار مساعيه لتأمين موارد إضافية لتمويل تسهيلات التمويل التكميلي والتسهيلات النفطية[١٨] .

ـ إتفاقية آذار ـ مارس عام ١٩٨١ :

وتوجت السعودية تعاونها مع صندوق النقد الدولي بعقدها اتفـاقيـة قـروض ضخمة جعلت منها أكبر مقرض للصندوق على الإطلاق. فبعد مفاوضات دامت أكثر من سنة شارك فيها كبار المسؤولين في الصندوق وفي مؤسسة النقد العربي السعودي، توصل الجانبان إلى اتفاق مبدئي في ١٩٨١/٣/٢٤ يقضي بتزويد السعودية الصندوق بقروض تصل قيمتها حوالى عشرة مليارات دولار خلال عامي

---

(١٧) تصدرت السعودية بهذا المبلغ مجموعة البلدان التي ساهمت في تمويل هذا الحساب وتلتها فرنسا بـ ٩,٣ ، وهولندة بـ ٤,١ ، وسويسرا بـ ٢,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. حول هذه المعونات، أنظر:

IMF — Survey, January 11, 1982, p. 13.

(١٨) أنظر: IMF — Survey, May 18, 1981, p. 157.

المرجع السابق نفسه.

١٩٨١ و١٩٨٢ ، أو ما يعادل أربعة مليارات من حقوق السحب الخاصة في كل من هذين العامين لمساعدته في تمويل برامجه الإقراضية للبلدان النامية التي تعاني من عُجوز كبيرة في موازين مدفوعاتها[١٩] . كما أبدت السلطات السعودية استعدادها للدخول في مفاوضات حول قرض ثالث بقيمة أربعة مليارات أخرى من حقوق السحب الخاصة لعام ١٩٨٣ ، على أن يبتّ في هذا الموضوع في نهاية عام ١٩٨٢ كي يتسنى لها التأكد ما إذا كانت أوضاع ميزان مدفوعاتها تسمح بذلك[٢٠] .

ويقضي الاتفاق بأن يسحب الصندوق مبلغاً لا يقل عن مليار ولا يزيد على أربعة مليارات من حقوق السحب الخاصة خلال سنة واحدة وعلى ألاّ يزيد حجم السحب الواحد على ٥٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وأن يتم السحب بواسطة مذكرة يرفعها الصندوق إلى المؤسسة السعودية بهذا الخصوص مدتها تسعون يوماً ، وأن يعتبر كل سحب بمثابة قرض قائم بحد ذاته . كما يشترط الاتفاق أن يتم السحب على كامل المبالغ المتفق عليها خلال فترة ست سنوات على الأكثر .

ويحصل الجانب السعودي بموجب هذا الاتفاق على فوائد تدفع له بشكل نصف سنوي وتحسب على أساس معدل وسطي لخمس سنوات لفوائد التأمينات الحكومية الخاصة بالعملات التي تقيم على أساسها وحدة حقوق السحب الخاصة . وأما تسديد القروض فيتم على أربعة أقساط لكل قرض ابتداء من السنة التي تلي السحب الفعلي .

---

(١٩) أنظر:

— IMF — Survey, May 18, 1981, p. 149.

— Finance and Development, No. 2, June, 1981, p. 2.

(٢٠) تتضح ضخامة هذه القروض التي تصل قيمها مجتمعة إلى ما يعادل حوالى ١٥ مليار دولار إذا ما قورنت مع القروض التي استطاع الصندوق الحصول عليها من البلدان الصناعية ذلك العام والتي لم تتجاوز قيمها مجتمعة حدود ١,٥ مليار من الدولارات . انظر: مجلة الاقتصاد والأعمال ، العدد ٣٢ ، تشرين الثاني - نوفمبر عام ١٩٨١ ، ص ٢٠ .

وتتميز هذه القروض بكونها قابلة للتحويل لطرف ثالث؛ أي أنه بإمكان السعودية تجيير شهادات الصندوق الخاصة بهذه القروض لصالح طرف ثالث في السوق المكشوفة في أي وقت تشاء. وهذا يعني، أنه بوسع السعودية الحصول على أموالها أو جزء منها خلال فترة قصيرة عن طريق الحسم في الأسواق المالية الدولية أو التجيير لصالح عضو آخر في الصندوق أو أية جهة أخرى تتوفر لديها حقوق سحب خاصة أو تتعامل بها.

ويضمن هذا الاتفاق تغطية حوالى ثلثي احتياجات الصندوق لقروض خارجية خلال فترة ثلاث سنوات، كما أنه يعتبر بمثابة بداية في طريق الحصول على مزيد من القروض من البلدان النفطية والبلدان الصناعية ذات الفوائض المالية[٢١].

٣ ـ ٣ ـ ٢ زيادة الحصة ونمو القوة التصويتية

رفع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أواخر عام ١٩٨١ توصية إلى مجلس المحافظين، بخصوص الطلب الذي تقدمت به السعودية بشأن زيادة حصتها من مستواها الحالي بحدود ١٠٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى ٢١٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ أي ما يعادل ٢,٥ مليار دولار تقريباً. وفي ١٩٨١/٤/٢٧ وافق المجلس على الطلب السعودي بهذا الخصوص بصورة استثنائية، نظراً إلى تعاظم أهمية هذه الدولة في الاقتصاد العالمي وضرورة مراعاة هذا الأمر في البنية التمويلية للصندوق. وفي ٢٥ أيار ـ مايو من العام نفسه، صدر في الرياض المرسوم الملكي رقم ١٤٠١ الذي يقضي بمضاعفة حصة المملكة في الصندوق وبتنفيذ الاتفاق المعقود بين الجانبين على الفور[٢٢] وكان من نتائج

(٢١) تشير الزيارات المتكررة للعديد من كبار المسؤولين في الصندوق لعدد من البلدان النفطية وفي مقدمتها السعودية والكويت ودولة اتحاد الامارات العربية في السنوات الأخيرة إلى الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه.

(٢٢) أنظر: مؤسسة النقد العربي السعودي ـ ملخص الاحصاءات لعام ١٩٨١، ص ٣٣.
— MEES, Vol. XXIV No. 25. 6 April 1981.

زيادة الحصة السعودية في تمويل الصندوق أن ازداد الوزن النسبي لحصتها بين مجموع الحصص وازدادت بالتالي قوتها التصويتية من ١,٧٤٪ إلى ٣,٥٪[٢٣]. وأصبحت بذلك تحتل المركز السادس من حيث القوة التصويتية بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية واليابان ويليها في المركزين السابع والثامن كل من كندا وايطاليا. وهكذا أصبحت تحتل موقعاً طليعياً بين البلدان النامية والعربية في الصندوق، الأمر الذي منحها بعض النفوذ، وخصوصاً بعد أن حصلت على مقعد دائم في المجلس التنفيذي للصندوق.

وكانت السعودية تطمح إلى زيادة حصتها في تمويل الصندوق بشكل يسمح لها بزيادة قوتها التصويتية إلى حدود الـ ٥٪ من المجموع العام. وسبق لها أن زادت حصتها خلال المراجعة السابعة للحصص التي نفذت مقرراتها عام ١٩٨٠ ومن خلال الزيادة الاضافية التي أوصى بها المجلس التنفيذي للصندوق لإحدى عشرة دولة أعضاء بينها السعودية وسبع دول عربية أخرى، نظراً إلى تغيّر مواقع اقتصادها في الاقتصاد العالمي ولإعطائها فرصة تصحح من خلالها وضعها في الصندوق بما يتناسب مع تطور اقتصادها ودخلها من العائدات النفطية إذا ما رغبت في ذلك. وهكذا رفعت السعودية حصتها من ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة إلى ١٠٤٠ مليون وحدة، أي بمعدل الضعف تقريباً. وكان أيضاً من أهم نتائج هذه الزيادات المتتالية في الحصة السعودية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، أن شكلت هذه الزيادات موارد إضافية ضخمة بالنسبة إلى الصندوق ساعدته على توسيع نطاق عملياته الاقراضية بشكل مباشر.

٣ ـ ٤ تمثيل منظمة التحرير في الصندوق...؟

تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٩ بطلب رسمي إلى صندوق

---

(٢٣) أنظر: ص٢٤ من هذه الدراسة.

النقد الدولي والمصرف الدولي للحصول على صفة مراقب في هاتين المنظمتين الماليتين الكبيرتين . واستمدت المنظمة حقها في الحصول على هذه الصفة من كونها قد حصلت على صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت سابق(٢٤) . وساهمت الدول العربية وفي مقدمتها السعودية في دعم الطلب الفلسطيني بكافة الوسائل الممكنة . وأكد المسؤولون السعوديون في حينه على أن حكومتهم ترغب في الربط بين زيادة حصتها في تمويل الصندوق ونمو قوتها التصويتية وحصولها على مقعد في المجلس التنفيذي للصندوق وضرورة الدفاع عن المصالح العربية وخصوصاً حق منظمة التحرير الفلسطينية في الحصول على صفة مراقب في المنظمات المالية الدولية .

وبعد سنتين من تقديم الطلب المذكور رفض المصرف الدولي في ١٢/٦/١٩٨١ وصندوق النقد الدولي في ١٥/٦/١٩٨١ منح المنظمة الفلسطينية صفة مراقب في الاجتماع المشترك للمنظمتين الذي تقرر عقده في واشنطن في ٢٧/٩/١٩٨١(٢٥) . وجاء هذا الرفض نتيجة مساعٍ حثيثة بذلتها الولايات المتحدة الامريكية لإحباط الجهود العربية في هذا المجال . وعملت على ممارسة ضغوط شديدة على حلفائها في أوروبا الغربية واليابان لمنع حصول المنظمة الفلسطينية على صفة مراقب في المنظمات المالية الدولية . وناشد وزير الخارجية الامريكي في حينه الكسندر هيغ حلفاءه خطياً بضرورة الحيلولة دون إقرار المطلب الفلسطيني . كما هدد كبار المسؤولين الأمريكيين بأن فشل المساعي الأمريكية لمنع حصول منظمة التحرير على صفة مراقب في الصندوق والمصرف ـ أي إذا ما اتخذت هاتان المنظمتان قرارات مغايرة للرغبة الأمريكية في هذا الصدد ـ سوف يدفع الكونغرس الأمريكي إلى مراجعة حساباته في ما يتعلق

(٢٤) انظر: MEES, Vol. XXIV, No. 36. 22 June 1981.

(٢٥) المرجع السابق نفسه .

بتمويل هذه المنظمات وتقديم العون المالي إليها وإلى إعاقة كل المشاريع المقترحة في هذا المجال[٢٦] .

وأبدى المسؤولون السعوديون انزعاجهم من الموقف الأمريكي الرسمي ووجهوا انتقادات شديدة إلى مدراء المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب سعيهم إلى تلبية المساعي الأمريكية الرامية إلى إفساد المحاولة العربية لدعم الطلب الفلسطيني . وأكد هؤلاء على أن السعودية سوف تثير الطلب الفلسطيني ثانية في اجتماعات قادمة للمجلس التنفيذي للصندوق[٢٧] . كما أعلن هؤلاء في الوقت نفسه عن عدم رغبتهم في الربط بين زيادة مساهمتهم في تمويل الصندوق عن طريق زيادة الحصة وتقديم قروض سخية إليه ومتابعة دعم الطلب الفلسطيني المذكور . ويبدو واضحاً أن صلابة الموقف الامريكي وهيمنة الولايات المتحدة على المنظمات المالية الدولية وضعف النفوذ العربي الناجم عن ضعف القوة التصويتية العربية في الصندوق وخشية السعوديين من اتخاذ أي إجراء يلحق الضرر بعلاقاتهم مع الولايات المتحدة، تشكل الأسباب الحقيقية التي تكمن خلف تراجع الموقف السعودي بهذا الخصوص .

٣ ـ ٥ أبعاد المساهمة

بلغت المساهمة السعودية في تمويل الصندوق حجماً متزايداً في السنوات الاخيرة كما رأينا ، وأصبح من الضروري تفحص الأبعاد الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية لهذه المساهمة بالنسبة إلى كل من السعودية والصندوق، وتحديد أبعاد هذه المساهمة من خلال طرح تساؤلات عما يمكن أن تحققه بالنسبة لكلا الجانبين بهدف لفت الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في هذه التوظيفات المالية الخارجية وترشيد استخدامها بغية وضع القوة المالية العربية في خدمة القضايا

---

(٢٦) أنظر: MEES, Vol. XXIV, No. 25. 6 April 1981.

(٢٧) انظر:صحيفة القبس (الكويتية) في عددها الصادر في ١٩٨١/٤/٢٤ .

المصيرية والحيلولة دون هدر أجزاء مهمة منها، علماً بأنها من طبيعة قصيرة الأجل كونها ناجمة عن أصول نفطية ناضبة.

٣ ـ ٥ ـ ١ أبعاد المساهمة بالنسبة للسعودية

يتبادر الى الذهن للوهلة الأولى أن ازدياد المساهمة السعودية في تمويل الصندوق يخدم المصالح العربية على الصعد الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية. فهي تدر على السعودية عائدات لا بأس بها وتضمن لها الحماية في ظل وقاية دولية وتحميها من ويلات التضخم وتتركها سائلة وجاهزة للسحب على المدى القصير في أي وقت في حال الضرورة. كما أنها تخدم البلدان العربية والنامية والاقتصاد العالمي وتساهم في خدمة القضايا العربية من خلال نمو التواجد العربي في الصندوق وسواه من المنظمات المالية الدولية. إلا أن نظرة تحليلية أعمق إلى ما حققته هذه المساهمة أو ما يمكن أن تحققه على الصعد المختلفة، يجب أن تخرج عن الإطار السعودي الضيق إلى الإطار العربي وأن تأخذ تكاليف فوات الربح[٢٨] أي تكاليف عدم الاستفادة منها في فرص بديلة محلياً وعربياً بعين الاعتبار. فعلى الرغم من بعض الفوائد النسبية التي تحققها المساهمة بالنسبة إلى السعودية على المدى القصير، فإنها تلحق أضراراً جسيمة بمصالح الوطن العربي على المدى الطويل بسبب عدم الاستفادة من القوة المالية العربية في معركة التنمية داخل الوطن العربي بدلاً من توظيفها أو ايداعها في الخارج، في الوقت الذي يسعى فيه العديد من الدول العربية

---

(٢٨) يقصد هنا بتكاليف فوات الربح (Opportunity Costs) تلك التكاليف التي تسبب خسارة للاقتصاد القومي بسبب استخدام عوامل الانتاج المتوفرة في مشروع بدلاً من مشروع آخر. فاستخدام الفوائض المالية العربية لتوظيفها أو إيداعها في الخارج، يعتبر خسارة تعادل الفوائد التي كان يؤمل أن تحققها فيما لو استخدمت في تمويل مشاريع التنمية العربية. حول مفهوم تكاليف فوات الربح في تقييم المشاريع، انظر: عز الدين صالحاني: «مراعاة التكاليف والمكاسب الاقتصادية الكلية في اختيار المشاريع»، مجلة الاقتصاد (السورية)، العدد ١٩٢، كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٠، ص ٧٢.

غير النفطية جاهداً إلى الحصول على قروض من المنظمات والأسواق المالية الدولية بأبهظ الأثمان وأقسى الشروط.

وقبل التطرق إلى الفرص البديلة لاستخدام القوة المالية العربية في خدمة قضايا التنمية على صعيد البلدان العربية والنامية، تجدر الإشارة الى أن معظم الفوائد الذي تحققه هذه المساهمة ليس أكثر من فوائد ظاهرية قصيرة الأجل لا توازي في مضمونها الحقيقي التضحية الكبيرة بهذه الأموال. فالحفاظ على الثروة القومية يقتضي المحافظة على القيم الحقيقية لهذه الأصول المالية وضمان سلامتها. غير أن توظيفها في الصندوق لا يحول دون تعرضها لآثار التضخم وما تسببه معدلاته العالية من تآكل في قيمها الحقيقية مما يعرضها للتقلص والضياع. فالجزء الأعظم من هذه المساهمة يأخذ صيغة قروض إسمية تتأثر قيمها بتقلبات أسعار صرف العملات المعتمدة في تقييم حقوق السحب الخاصة التي تقيم بها القروض وفقاً للاسلوب الجديد المتبع في الصندوق منذ منتصف السبعينات. وعلى الرغم من أن هذا الاسلوب يخفف من آثار التضخم على القروض، فإنه لا يمنعها كلياً. وهذا يعني أن الأموال الموظفة في الصندوق تتأثر في حد ذاتها بمعدلات التضخم العالمي بشكل أو بآخر.

وتوظيف هذه الأصول المالية في الصندوق ليقوم بدوره بتوظيفها في تغطية عجوز مؤقتة في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء يحول في أغلب الاحيان دون تحويلها إلى استثمارات متوسطة وطويلة الأجل يمكن لها أن تساهم في رفع مستوى الانتاج والانتاجية وتحقيق تغييرات بنيوية في اقتصاد البلدان المعنية[٢٩]. والصندوق لا يوفر للسعودية وسواها من البلدان النفطية ذات الفوائض المالية ـ بحكم بنيته وأهدافه ـ أكثر من فرصة لتوظيف فوائضها المالية لآجال قصيرة،

(٢٩) يقتصر مفهوم التوظيف المالي هنا على تبادل الطاقة المالية دون إحداث تغييرات في الطاقة الانتاجية، في حين أن الاستثمار يعني زيادة فعلية في الطاقة الانتاجية. حول التمييز بين هذين المفهومين، أنظر: «الاستثمار العربي في العالم الثالث»، في مجلة صامد الاقتصادي، المرجع السابق نفسه، ص ٩٦.

علماً بأن مصلحتها الحقيقية تكمن في توطين الجزء الأعظم منها في أراضيها وفي البحث عن مجالات عربية ودولية لاستثمار جزء منها بغرض تنويع مصادر دخلها القومي وتخفيف الاعتماد على المداخيل النفطية باعتبارها مصدر الدخل الوحيد كما هو الآن ومساعدة البلدان التي تستثمر فيها هذه الأموال على تحقيق فوائد بنيوية على المدى الطويل. وتقتضي ضرورة الحفاظ على سلامة هذه الأموال أن يكون في وسع هذه البلدان الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق وهذا أمر لا يتحقق إلا إذا استطاعت تغطية عُجوز موازين مدفوعاتها وتحقيق إجراءات بنيوية تمكنها من تصحيح أوضاعها الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل. ولا يشكل دور الوسيط في هذه الحالة ضمانة كافية للحفاظ على سلامة هذه الأموال. فموقع البلدان النامية الضعيف في الاقتصاد العالمي وتأثر اقتصادها الشديد بالأزمات الدولية وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، تعتبر كلها من العوامل التي تعزز تبعية هذه البلدان إلى البلدان الصناعية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى ازدياد احتياجاتها وتراكم ديونها الخارجية وتقلص قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقرضين مما يشكل أخطاراً مباشرة على هذه الأموال.

واتضح لنا أيضاً أن عمليات الاقراض تتم عادة وفق مصالح الوسيط وشروطه، أي أنها لا تخدم أهدافاً استراتيجية للبلدان صاحبة الفوائض المالية بقدر ما تخدم مصالح البلدان الصناعية التي ترى في الصندوق أداة ناجعة لاستخدامها في عمليات تدوير الفوائض المالية وبقائها في ظل هيمنتها. لذا، فإن وضع مبالغ كبيرة تحت تصرف الصندوق في الوقت الذي لا يمكن فيه للدولة المانحة أن تلعب دوراً بارزاً فيه ولا أن تمارس تأثيراً مباشراً على قراراته، يعتبر هدراً لهذه القوة المالية. فإدارة الصندوق تملك وحدها حق التصرف بهذه الأموال دون أن يكون للسعودية أو العالم العربي دور يذكر في توزيعها أو في تحديد شروط استخدامها. ومضاعفة القوة التصويتية في الصندوق والحصول على مقعد في مجلسه التنفيذي لا يعطي السعودية أي أمل حقيقي في ممارسة نفوذ فعال فيه، ما لم تطرأ تغيرات

جذرية على بنيته ونظامه الداخلي اللذين يخدمان مصالح البلدان الصناعية التي أسسته والتي تملك وحدها حق التقرير والنقض فيه .

وتشير تصريحات المسؤولين السعوديين بين الحين والآخر إلى أن تواجد دولتهم في المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي إنما يخدم التعاون الدولي والاقتصاد العالمي وعلاقاتها الودية مع البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء[٣٠] . كما أن هذا التواجد يسمح إلى جانب الموقع المهم الذي تحتله السعودية في العالمين العربي والاسلامي بأن تلعب دوراً مهماً لصالح أسرة البلدان العربية والنامية وقضاياها المصيرية . وهذا ما يجعل بلدان العالم النامية والصناعية تنظر إليها بكثير من الاحترام وتقدر أهمية تواجدها في المنظمات المالية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي . وعلى الرغم من هذا التفاؤل، فإن الواقع يؤكد أن نمو التواجد السعودي في الصندوق لم يحقق الآمال المرجوة؛ فقد بقي تأثير السعوديين على سياسة الصندوق وقراراته محدوداً للغاية ولا يقارن بأية حال مع الأهمية البالغة للأموال العربية التي تضخ في الصندوق على حساب المصالح الحيوية للوطن العربي وقضاياه المصيرية[٣١] . كما أن هذا التأثير سيبقى هامشياً طالما أن النظام الداخلي للصندوق لا يسمح لها بلعب دورفعّال ،يتناسب مع نمو قوتها المالية وتضحياتها الكبيرة من أجل مساعدته على التخلص من المآزق المالية التي يواجهها .

---

(٣٠) انظر: المقابلة التي أجرتها صحيفة الشرق الأوسط مع المدير التنفيذي السعودي في صندوق النقد الدولي ، الدكتور يوسف نعمة الله ، في عددها الصادر في ١٩٨٣/٣/١٩ . كما جاءت مثل هذه التصريحات في عدة محاضرات ألقاها الشيخ أحمد زكي اليماني في الولايات المتحدة وأوروبا والتي نشرت في أعداد متفرقة من نشرات MEES في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ .

(٣١) حول النفوذ العربي في صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي يقول يوسف عبدالله صايغ، ان البلدان العربية النفطية لم تستطع ممارسة وزن يتناسب مع قدرتها الاقتصادية ، وأن ما كسبته بعض الأقطار من نفوذ في مقاعد السلطة في هاتين المؤسستين في السنوات الأخيرة لا يعادل ـ على أهميته ـ الشأن الكبير للأموال العربية التي توجهت إلى هاتين المؤسستين . أنظر: صحيفة الوطن (الكويتية) في عددها الصادر ١٩٨٢/٤/١٠ .

ومن جهة أخرى، فإن الدور الاستراتيجي الذي يمكن للسعودية أن تلعبه في الصندوق لصالح القضايا العربية المصيرية هو دور محدود جداً، وذلك لأن الصندوق يسعى ـ شأنه في ذلك شأن المنظمات المالية الدولية الأخرى ـ إلى تجنب الخوض في غمار النزاعات السياسية الدولية بشكل مباشر والاحتفاظ بدور حيادي، في الوقت الذي يعتبر نفسه جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي الحالي ودعامة أساسية لهذا النظام. ومن المستبعد ـ على المدى القصير على الأقل ـ أن تتمكن الدول العربية والنامية من إدخال تعديلات جذرية على نظام الصندوق، بحيث تستطيع تحقيق مشاركة أكبر في عمليات اتخاذ القرارات، وذلك في ضوء المعارضة الشديدة التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ضد مثل هذا التوجه. فهؤلاء لا يتوانون عن التهديد صراحة وعلانية بأن أي تعديل على النظام الحالي للصندوق يؤثر على مصالحهم سيجابه بإجراءات مالية تحرم الصندوق وسواه من المنظمات المالية الدولية من كل عون مادي تحتاجه هذه المنظمات. ومواقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية بشكل خاص أصبحت معروفة للجميع. وما الموقف الامريكي السلبي تجاه المطلب العربي بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المنظمات المالية الدولية إلا دليلاً واضحاً على حدود فعالية الدور السعودي في الصندوق في الظروف الدولية الراهنة.

وقد يرى البعض في توظيف جزء من القوة المالية السعودية في الصندوق وسواه من المنظمات المالية الدولية مخرجاً يغني عن إيداعها في الاسواق المالية للبلدان الصناعية، ويحول بذلك دون استخدامها كسلاح سياسي يساعد في ممارسة ضغوط على البلدان التي تتواجد فيها هذه الأرصدة بغية اتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً تجاه قضايانا المصيرية. غير أن النظر إلى الصندوق باعتباره منظمة محايدة، يتجاهل حقيقة ارتباطات الصندوق بالبلدان الغربية وبالنظام الاقتصادي العالمي ولا يعفي السعودية أو سواها من الدول العربية النفطية وغير النفطية من ضرورة زج كافة طاقاتها وإمكاناتها لخدمة القضايا العربية المصيرية.

وإذا كان أحد الأهداف المهمة لهذه المساهمة هو مساعدة البلدان النامية على تخطي أزمات اقتصادية تعاني منها، فإن استخدام الصندوق كوسيط لهذه الغاية يحرم السعودية من تأدية دور فعال كان بإمكانها أن تلعبه على صعيد البلدان النامية لو أن هذه القروض أخذت صيغة استثمارات مباشرة أو أن الوسيط كان صندوقاً عربياً مركزياً للمعونات الخارجية. ومن غير الجائز أن يُفترض هنا أن مصلحة صندوق النقد الدولي هي مصلحة السعودية أو العالم العربي أو أن مصلحة البلدان النامية هي نفسها مصلحة البلدان العربية أو مصلحة السعودية لِما في مثل هذا القول من تعميم[٣٢]. وإذا ما كان هناك مصالح مشتركة بين البلدان العربية وبقية البلدان النامية، فلماذا نحتاج إلى وساطة منظمات مالية دولية تهيمن عليها البلدان الصناعية، ولماذا يوكل بإدارة الأموال العربية إلى جهات أجنبية لا يمكن لها أن تخدم مصالح الوطن العربي وقضاياه بقدر ما تخدم مصالح البلدان التي أوجدت المنظمات المالية الدولية المعنية، ولماذا لا تنساب الأموال العربية الى البلدان النامية الصديقة عبر منظمة عربية متخصصة تنشأ لهذا الغرض[٣٣]؟

يضاف إلى سلبيات هذه المساهمة بصيغها الحالية، أنها تحرم السعودية والبلدان العربية والبلدان النامية من فرص بديلة مهمة لاستغلال الثروة المالية العربية. وإذا ما كانت الطاقة الاستيعابية لهذه الأموال محدودة على المدى القصير في السعودية

---

(٣٢) انظر: ابراهيم شحاتة: «مستقبل المعونات العربية»، في دراسات في صناعة النفط العربية، منظمة الأقطار...، المرجع السابق نفسه، ص ٤٩٣.

(٣٣) يوجد اليوم عدد من الصناديق المتخصصة في المعونات الخارجية في عدد من البلدان العربية. إلا أن إنشاء هذه المنظمات يخضع كما يبدو لظروف محلية تخص كل دولة على حدة. وافتقاد عامل التنسيق وعدم وجود منظمة مالية عربية مركزية تقوم بهذه المهمة وفقاً لاستراتيجية عربية تسعى إلى خدمة القضايا العربية المصيرية، يفقد المعونات العربية في صيغتها الحالية قوة العمل الجماعي ويجعلها مجرد تدفقات مالية مبعثرة من بلدان تتميز بأنها تملك فوائض مالية ناجمة عن ثروة نفطية، أي أنها تجعل منها مجرد مساهمة في عملية تدوير الفوائض المالية على الصعيد الدولي لا أكثر.

نفسها، فإن الفرصة الاولى تكمن في السعي المنظم الى توسيع هذه الطاقة عن طريق استقصاء احتياجات تطوير البنى التحتية الضرورية لبناء قاعدة صناعية مناسبة تساعد على تنويع مصادر الدخل القومي. وتحري الفرص والاحتياجات المحلية بشكل دقيق ضمن إطار إستراتيجية تنمية واضحة المعالم والأهداف، يساعد بدوره على تبديد الكثير من الأوهام حول محدودية الطاقة الاستيعابية المحلية للفوائض المالية. كما أن هناك فرصاً بديلة واسعة للاستثمار المباشر في العديد من البلدان العربية والنامية يمكن من خلالها تطوير مصادر دخل جديدة وتأمين مصادر لسلع لا يمكن أو يصعب انتاجها محلياً والاستفادة من توفر عوامل إنتاج رخيصة نسبياً، مما يحقق إمكانية الاستفادة من التكلفة المقارنة وتطوير خطوط إنتاج متكاملة تساعد بدورها على تحقيق نوع من التكامل على الصعيدين العربي والاقليمي. ولا شك أن في افتقار البلدان العربية إلى أسواق مالية منظمة ومتطورة تساعد على تطوير علاقات التعاون في مجالات الاستثمار والتوظيف المالي بين البلدان ذات الفوائض وتلك التي هي بأمس الحاجة إلى السيولة الدولية، تكمن أهم الاسباب التي تدفع بأجزاء مهمة من القوة المالية العربية إلى الأسواق والمنظمات المالية الدولية في ظل الظروف الراهنة، وتحرم بذلك بلدان الوطن العربي والبلدان النامية الصديقة من فرص مهمة لاستثمار هذه الفوائض المالية بشكل مباشر حيثما تتحقق شروط مناسبة وفوائد مشتركة للأطراف المعنية.[٣٤]

وتشير هذه السلبيات مجتمعة إلى أن هذه المساهمة لا تحقق بصيغها الحالية

---

(٣٤) يُعرف الاستثمار المباشر للفوائض المالية على أنه احتلال أصل إستثماري انتاجي طويل الأجل يأخذ أشكالاً مختلفة منها: الامتلاك الكامل لمشاريع تنفذ في الخارج، أو المشاركة في ملكية هذه المشاريع، أو إقامة مشاريع جديدة بالاشتراك مع جهات وطنية، أو امتلاك حصص في مشاريع قائمة وسواها من الأشكال، شريطة ألاّ يقتصر الأمر على تمويل هذه المشاريع دون المشاركة الفعلية في تنفيذها. حول هذا الموضوع، انظر: حكمت اشريف النشاشيبي: «استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١، ص ٥٣.

الطموحات العربية الرامية إلى استغلال ثروات الوطن العربي وقوته المالية لتبديد واقع التخلف والتجزئة الذي يعيشه وما ترمي إليه من استغلال لكافة الامكانات والطاقات المتوفرة والكامنة ووضعها في خدمة قضاياها المصيرية . وهذا ما يشكل تحدياً صريحاً للبلدان العربية النفطية وفي مقدمتها السعودية للسعي الجاد إلى تطوير استراتيجية عربية لاستغلال القوة المالية العربية ووضعها في خدمة الأهداف العربية .

٣ ـ ٥ ـ ٢ أبعاد المساهمة بالنسبة إلى الصندوق

تعتبر المساهمة السعودية في تمويل الصندوق بمثابة تعزيز لموارده وتنويع لمصادر تمويله ودعم لأهدافه وإنقاذ له من أزمة مالية خانقة بدأ يواجهها في مطلع الثمانينات نتيجة نمو احتياجات البلدان النامية الأعضاء إلى موارد مالية إضافية لمعالجة أزمات موازين مدفوعاتها التي تفاقمت بفعل تدهور أوضاعها الاقتصادية لأسباب داخلية وخارجية . ولا شك في أن القروض السعودية التي أخذت أحجاماً كبيرة في الآونة الأخيرة ، تغطي جزءًا مهماً من احتياجات الصندوق إلى السيولة الدولية على المدى القصير ، كما يفترض أنها تبدد الكثير من الصعوبات التي يواجهها في مجال تمويل سياساته وبرامجه وتسهيلاته الخاصة بالبلدان النامية الأعضاء . غير أنه من المؤكد أيضاً ، أن هذه القروض ـ على الرغم من أهميتها ـ لا تشكل حلاً جذرياً لمشاكل الصندوق المالية التي تتعاظم نتيجة التصعيد الخطير لاحتياجات العديد من البلدان الأعضاء إلى موارد مالية إضافية بسبب تأثرها بالأزمات الاقتصادية الدولية وتراجع نصيبها من التجارة العالمية وتدهور موقعها في الاقتصاد العالمي . ولقد قادت هذه التطورات إلى تصعيد مشاكل التضخم والبطالة والمديونية وموازين المدفوعات مما ادى إلى نمو احتياجاتها إلى قروض جديدة ولآجال طويلة نسبياً .

ويولي الصندوق هذه المساهمة اهتماماً كبيراً ويعتبرها نموذجاً لاستراتيجية جديدة يهدف من خلالها الحصول على قروض كبيرة من بعض البلدان الأعضاء

دون أن يضطر إلى اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما يحتاجه من قروض، معرضاً النظم المالية والمصرفية الدولية لأخطار جسيمة. فتوجُّه الصندوق نحو هذه الأسواق للحصول على قروض اضافية يؤدي إلى تصعيد المنافسة بين البلدان والمنظمات المختلفة الراغبة في الحصول على قروض، ويزيد من ضغط الطلب في هذه الأسواق، ويؤدي إلى رفع أسعار الفوائد، ويزيد من تكاليف القروض، ويضعف أهلية العديد من البلدان النامية للحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية إذا ما اضطرت إلى منافسة منظمات مالية كبيرة في هذه الأسواق. ومن المؤكد أن مثل هذا التوجه نحو الاسواق المالية الدولية، سيؤدي إذا ما اتخذ أبعاداً واسعة إلى إلحاق الضرر بالنظم المالية والنقدية والمصرفية الدولية، الأمر الذي قد يهدد استقرار النظام الاقتصادي العالمي، مما يتنافى مع مبادىء الصندوق وأهدافه التي ترى فيه أداة مهمة لتدعيم هذا النظام والمحافظة على استقراره واستمراره. ومن هنا يتضح أن الصندوق يسعى إلى الحصول على قروض مباشرة من البلدان الأعضاء كمخرج من أزمات دولية قد تسيء إلى نظام الاقتصاد العالمي وتهدده بالانهيار.

كما ويرى الصندوق في هذه المساهمة مشاركة فعالة منه في عملية تدوير الفوائض المالية للبلدان النفطية وسبيلاً إلى تطوير آلية ذاتية تدفع البلدان والمؤسسات التي تملك احتياطيات فائضة عن احتياجاتها الآنية إلى وضعها تحت تصرف الصندوق مقابل حصولها على مغريات من حيث أسعار الفوائد والحفاظ على القيم الحقيقية لهذه الأموال وضمان سلامتها وسرعة استرجاعها في حال الضرورة. ودور الوسيط الذي يلعبه الصندوق في عملية تدوير الفوائض المالية ينحصر في المدى القصير فقط، بسبب الطبيعة القصيرة الأجل للفوائض المالية الناجمة عن ثروة نفطية ناضبة. والبلدان النامية هي في الواقع المقترض النهائي لهذه القروض التي تحصل عليها في صيغة تحويلات مالية لتسوية عُجوز موازين مدفوعاتها؛ أي أن استخدامها يقتصر هنا على كونها توظيفات قصيرة الأجل لا

تأخذ صفة استثمارات مباشرة. وتحصل البلدان النامية المعنية على هذه القروض وفق شروط الوسيط الذي لا يمكنه الخروج عن إطار خدمة مصالح البلدان الصناعية التي أوجدته ووضعت له الإطار التنظيمي الذي لا يسمح له بالخروج عن إطار مصالحها الذاتية. فنظم الحصص واتخاذ القرارات والشروط تشير كلها إلى أن الصندوق مسخّر لخدمة مصالح البلدان الصناعية وليس البلدان النامية ولا البلدان النفطية. وعندما تعجز البلدان الصناعية عن تمويله عن طريق تحويلات حقيقية لأصولها المالية، توعز إلى حلفائها من البلدان النفطية ذات الفائض للقيام بهذه المهمة. وهذا ما يجعل هذه المساهمة مجرد استجابة لضغوط خارجية ترتبط من حيث أسلوبها وتوقيتها بالبلدان التي أسست الصندوق وجعلت منه أداة لخدمة الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه وتسخّره لرعاية مصالحها. وتشير ممارسات الصندوق في تقديمه قروضاً سخية إلى البلدان النامية التي تحظى برضاء الولايات المتحدة وحلفائها وتشدده في شروط القروض أو منعها عن بلدان نامية أخرى تختلف معها من حيث المناهج الاقتصادية والسياسية إلى الدور الذي أوكل إليه كأداة لتدوير الفوائض المالية ووضعها في خدمة مصالح البلدان الصناعية من خلال مساعيه الرامية إلى تعزيز نظام الاقتصاد العالمي الحالي وصيانته. ولا شك في أن المساهمة السعودية في دعم الصندوق، تعتبر من هذه الزاوية مساهمة في دعم هذا النظام الذي تهيمن عليه البلدان الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. غير أن هذا الدعم لا يأخذ صفة الاستمرار بسبب عجز السعودية وسواها من البلدان النفطية ذات الفائض عن مواكبة احتياجات الاقتصاد العالمي إلى موارد مالية اضافية بسبب حدود إمكاناتها المالية.

ويمكن أخيراً تقصي آثار المساهمة السعودية على البلدان المستفيدة من قروض الصندوق. فهذه القروض تمثل وسائل قصيرة الأجل تحتاجها البلدان النامية المعنية لتجاوز مشاكل مفاجئة ومؤقتة في موازين مدفوعاتها. غير أنها لا تشكل وسيلة لمعالجة المشاكل البنيوية المزمنة التي تعاني منها هذه البلدان. لذا، فهي ليست

أكثر من تخدير موضعي لهذه المشاكل كونها تستخدم لتصحيح ذبذبات قصيرة الأجل في موازين المدفوعات ولا تتعرض للمشاكل الرئيسية. وغالباً ما تقود هذه القروض إلى تأثيرات تضخمية جانبية على صعيد الاقتصادين المحلي والعالمي، ما لم تتحول إلى استثمارات منتجة طويلة الأجل. ويشار في هذا المجال إلى أن استخدام هذه القروض لا يشكل وسيلة فعالة لشفاء حقيقي من المشاكل التي تعاني منها هذه البلدان، الأمر الذي يثير بعض الشكوك في قدرة الصندوق من حيث الأصل على معالجة المشاكل البنيوية لهذه البلدان، وعما إذا كان يمثل أداة مناسبة لمعالجة هذه المشاكل. فلقد أنشيء الصندوق أصلا لمعالجة مشاكل نقدية قصيرة الأجل تعاني منها البلدان الصناعية التي أوجدته. وهو ينطلق في فلسفته من أن أسباب هذه المشاكل تكمن في سوء الادارة النقدية على صعيد السياسة الاقتصادية الداخلية، الأمر الذي يوجب فرض رقابة على هذه السياسة والتأثير عليها خلال فترة التصحيح، ومعالجة الأزمة عن طريق كبح جماح الطلب الداخلي، وإصلاح أوضاع موازين المدفوعات بواسطة قروض قصيرة الأجل. إلا أن مشاكل موازين مدفوعات البلدان النامية تختلف بشكل عام عن تلك التي في البلدان الصناعية، حيث إن أسبابها تكمن في عوامل داخلية وخارجية في آن. فإلى جانب العجز البنيوي الذي يتطلب جلب رؤوس أموال نقدية وسلعية من الخارج وتحويلها إلى استثمارات فعلية تساهم في تغطية احتياجاتها البنيوية على المدى الطويل، هناك موقعها السيّيء في التجارة الدولية والعقبات الجمركية وغير الجمركية التي تواجه صادراتها إلى البلدان الصناعية والتأثير السلبي لعلاقات التبادل التجاري على اقتصادها وعلاقات التبعية التي تعرضها أكثر من سواها للأزمات الاقتصادية الدولية، وكلها عوامل خارجية تؤثر بشكل أو بآخر على موازين مدفوعاتها. ولهذا، فإن وضع السياسة الاقتصادية الداخلية تحت المراقبة واقتصار المعالجة على جانب الطلب الداخلي، لا يعالج سوى جزء من مشاكل هذه البلدان طالما أن الصندوق لا يتعرض للعوامل الخارجية التي يجب أخذها أيضاً بعين الاعتبار. ولا بد من التذكير هنا، بأن للصندوق دوراً مهماً في دعم البنية الحالية للتجارة

الدولية، وأنه وليد النظام التجاري الدولي، وأنه يعمل على خدمة هذا النظام المجحف بحق البلدان النامية. فمهمة الصندوق الأساسية هي خدمة التجارة الدولية وتوفير السيولة الدولية التي يتطلبها نموها، الأمر الذي يشير إلى أن دوره يعتبر تكميلياً ضمن إطار النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وليس دوراً مستقلاً.

يستنتج مما سبق أن المساهمة في تمويل الصندوق ستبقى - مهما عظمت - قليلة الجدوى بالنسبة إلى البلدان النامية على المدى الطويل، ما لم تطرأ تغيرات جوهرية على فلسفة الصندوق وأهدافه وبنيته ونظمه الداخلية، أو ما لم يستعاض عنه بأجهزة مؤسسية أخرى متخصصة بقضايا الاستثمار المباشر والتنمية، تكون بمثابة دعامات جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد.

٣ - ٦ حدود المساهمة

تتميز الفوائض المالية السعودية بكونها ذات صفة مؤقتة لأنها وليدة مورد ناضب يتمثل في تحويل أصول عينية متواجدة في باطن الأرض إلى أصول مالية. وعلى الرغم من القوة المالية والنفوذ السياسي اللذين نجما عن هذه الثروة النفطية، فإنه لا يمكن القول بأن السعودية تشكل قوة اقتصادية، كون ثروتها ليست نتيجة قوة انتاجية متجددة. وهذا لا يعني بالضرورة عدم قدرتها على ممارسة بعض التأثير على مجريات الاقتصاد العالمي من خلال سياساتها الخاصة بفوائضها المالية.

ومساهمة السعودية في تمويل الصندوق وسواه من المنظمات المالية الدولية جاءت نتيجة تراكم الفوائض المالية لديها دون أن يكون في وسعها استيعابها محلياً، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن مجالات خارجية لتوظيفها في ظل غياب استراتيجية واضحة للتصرف بهذه الفوائض. وهذا ما يشير إلى أن انتهاء هذه الظروف أو تغيرها، يشكّل الحدود الطبيعية لما يمكن لها أن تساهم به في تمويل الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى. فنمو العائدات النفطية كان الأساس الذي

ارتكزت عليه هذه الدولة في توسيع نطاق قروضها ومعوناتها الخارجية وتعريض دائرة البلدان المستفيدة من هذه القروض والمعونات. فمنذ أوائل السبعينات بدأت تتزايد عائداتها النفطية في فترات متلاحقة، الأمر الذي حال دون تمكين هذه الدولة من زيادة طاقتها الاستيعابية بشكل يتناسب مع مواردها المالية بالسرعة المطلوبة، وذلك لأسباب بنيوية جعلت مواردها تفيض عن احتياجاتها الآنية، مما أدى إلى تراكم أصول مالية سائلة، وبالتالي إلى نمو قوتها المالية ودورها السياسي. لذا، فإن القوة المالية وما يمكن أن ينتج عنها يبقى رهن توفر هذه المدخرات الناجمة عن توفر ثروة نفطية ناضبة. وواضح أن هذه الفوائض ستتناقص في السنوات القادمة، وذلك بحكم طبيعتها وبفعل تأثير العوامل التالية:

- كون النفط مادة ناضبة يتناقص احتياطيها المؤكد تدريجياً كلما زاد استنزافها على المدى الطويل.
- تقلص الصادرات النفطية في حال تراجع الطلب العالمي على النفط كنتيجة لترشيد الاستهلاك أو ظهور بدائل طاقة جديدة.
- نمو الطاقة الاستيعابية كنتيجة لتطوير البنى التحتية الضرورية التي تشكل القاعدة الأساسية لتوسيع البنية الصناعية على المدى المتوسط والطويل، الأمر الذي يساعد على توطين المزيد من الفوائض المالية.
- السياسات الخاصة باستثمار الفوائض المالية مباشرة في البلدان العربية الشقيقة والبلدان النامية الصديقة.

تثير هذه العوامل مخاوف إدارة الصندوق والمنظمات المالية الدولية الأخرى التي تنظر بعين الأمل إلى السعودية وامكانية الحصول على قروض كبيرة منها في المستقبل بهدف تغطية احتياجاتها المالية المتزايدة؛ فتقلّص الفوائض المالية أو اختفاؤها فجأة، يشير بحد ذاته إلى الصفة المؤقتة التي ترتديها هذه الفوائض، وإلى ضرورة ايجاد حلول سريعة للمشاكل المالية الدولية التي يمكن لمثل هذه التطورات

أن تخلفها على الاقتصاد العالمي. وتشير هذه المخاوف إلى ضرورة الإسراع في ايجاد حلول مناسبة لسد الثغرة التي سيحدثها تقلص الفوائض المالية للبلدان النفطية في السنوات القليلة القادمة، وإلى ضرورة السعي المبكر إلى ملء هذا الفراغ بواسطة تحويلات مالية صافية تقدمها البلدان الصناعية ذات الفائض في موازين مدفوعاتها من أجل الحيلولة دون حدوث ارتباكات خطيرة لدى الصندوق ولدى البلدان النامية المستفيدة من تسهيلاته وبرامجه الإقراضية المختلفة[٣٥].

وتقلص المساهمة السعودية في تمويل الصندوق لا يعني بالضرورة تهديداً مصيرياً بالنسبة إلى هذه المنظمة المالية الدولية ذات التاريخ الطويل نسبياً، وخصوصاً إذا ما رافق هذا التقلص تراجع في الطلب على القروض من قبل البلدان الأعضاء بفعل سياسات إستثمارية مباشرة تتبناها السعودية وسواها من البلدان النفطية ذات الفوائض بهدف تغطية جزء من احتياجات هذه البلدان بطريقة مباشرة ودون وساطة الصندوق. كما أن في وسع الصندوق متابعة عملياته الاقراضية بقدر ما تسمح به موارده الأساسية، إذا ما افترضنا أنه لم يعد في وسعه إيجاد مصادر تمويلية جديدة. إلا أن الاحتمال الأكبر هو في توجُّه الصندوق في حال شح موارده الاضافية إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، وان كان ذلك بشروط قاسية قد تترك آثاراً سلبية على النظم المالية والمصرفية الدولية وعلى البلدان النامية الأعضاء التي يفترض أنها المستفيدة من هذه القروض.

---

(٣٥) نوه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» إلى خطورة تقلص مدخرات البلدان النفطية ذات الفوائض على تمويل المنظمات المالية الدولية وضرورة السعي إلى الحصول على موارد مناسبة من البلدان الصناعية الرئيسية ذات الفوائض المالية في موازين مدفوعاتها. حول هذا الموضوع أنظر: التقرير رقم Summery TD/B/C 7/31. وعنوانه: «التضامن المالي من أجل التنمية»، وترجمته إلى العربية في مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس ١٩٧٩، ص ١٣١.

مُلخّصُ الفصْل الثالث

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في هذا الفصل بالنقاط التالية:

(١) كان من نتائج تزايد انتاج النفط السعودي وصادراته وأسعاره في أعقاب الأزمة النفطية في مطلع السبعينات، أن ازداد حجم العائدات المالية بشكل بات يتجاوز حدود الطاقة الاستيعابية المحلية ويشكل ما يسمى بالفوائض المالية. وتركزت الأسباب الرئيسية التي دفعت السعوديين إلى توظيف جزء مهم من مدخراتهم المالية في صندوق النقد الدولي وسواه من المنظمات المالية الدولية، في تحسن موقع بلدهم في الاقتصاد العالمي نتيجة استمرار الاتجاه التراكمي المتصاعد للفوائض المالية، وفي عدم رغبتهم في اتباع أسلوب الاستثمار المباشر وتفضيلهم أسلوب التوظيف قصير الأجل رغبة منهم في إبقاء أصولهم المالية الموظفة في الخارج على درجة عالية من السيولة بحيث يستطيعون سحبها في أي وقت يرون ذلك ضرورياً. وهم يرون في الصندوق منظمة مالية دولية مهمة ذات خبرة طويلة في مجالات التوظيف قصير الأجل يمكنها أن تغنيهم بضماناتها ومغرياتها الأخرى عن التوجه كلياً إلى الأسواق المالية الدولية لتوظيف فوائضهم المالية، وأن هذه المنظمة تلعب دوراً مهماً في دعم البلدان النامية وتسعى إلى الحفاظ على استقرار نظام النقد الدولي، وبالتالي نظام الاقتصاد العالمي، وتعطيهم فرصة لضمان سلامة أموالهم وحمايتها من التآكل، وتسمح بتنويع مصادر دخلهم وتحييد جزء مهم

من أموالهم المتواجدة في الخارج، ودعم البلدان النامية والاقتصاد العالمي.

(٢) تتفق وجهة نظر الصندوق في ما يتعلق بتدوير الفوائض المالية للبلدان النفطية مع وجهات النظر السائدة في البلدان الصناعية الغربية حول هذا الموضوع. ولقد شاع استخدام أسلوبين في مجال تدوير الفوائض المالية: أحدهما، تلقائي يتم عبر شبكات المصارف الدولية، والآخر، منظم يتم عبر منظمات مالية دولية متخصصة. ولا يعتبر الصندوق نفسه منافساً لشبكات المصارف الدولية بقدر ما هو مكمِّلٌ لها؛ كما أنه لا ينظر إلى وساطته ونشاطاته على أنها تجارية بحتة. إلاَّ أن نمو احتياجات البلدان النامية إلى قروض في السنوات الأخيرة، زاد من احتياجات الصندوق إلى موارد اضافية جديدة ووضعه أمام عدة خيارات كان أهمها اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على قروض منها، أو اللجوء إلى حكومات البلدان الأعضاء التي تملك فوائض مالية لعقد اتفاقات قروض ثنائية معها لتأمين الموارد التي يحتاجها، أو إلى الخيارين معاً في محاولة لتنويع مصادر تمويله وتأمين احتياجاته. ويرى كبار المسؤولين في ادارة الصندوق، أن في وسعه لعب دور فعال في عملية تدوير الفوائض المالية للبلدان النفطية، يساعد هذه البلدان في إدارة احتياطياتها الخارجية في عالم تتصاعد فيه معدلات التضخم والأخطار الأخرى التي تهدد سلامة هذه الأصول المالية، ويساهم في تأمين موارد تساعده على مجابهة الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية التي تعاني من عُجوز في موازين مدفوعاتها. وانطلاقاً من هذا التصور، يسعى هؤلاء إلى تطوير خطط وأساليب مختلفة لجذب الفوائض المالية بشتى الوسائل والمغريات الممكنة، كان أحدثها تطوير آلية داخلية لجذب هذه الأموال عن طريق إنشاء حساب خاص للاستبدال، تكون مهمته جذب الفوائض المالية مقابل إعطاء شهادات إيداع قابلة للتجيير الحر وبفوائد مرتفعة نسبياً للبلدان والمؤسسات

الوطنية التي تملك حرية التصرف بهذه الفوائض . وتعتبر القروض السعودية الأخيرة للصندوق، بمثابة تجربة نموذجية مصغرة لاختبار هـذا الأسلـوب الجديد .

(٣) أدى تلاقي مصالح الطرفين إلى تطـويـر المسـاهمـة السعـوديـة في تمويـل الصندوق بأشكال متعددة . فقد ضاعفت السعودية حصتها في الصندوق مرات متتالية حتى وصلت قوتها التصويتية في مطلع الثمانينات إلى حدود ٣,٥٪ ، وأصبحت بذلك تحتل المركز السادس في الصندوق من حيث القوة التصويتية متجاوزة بذلك العديد من البلدان الصناعية الأعضاء، كما حصلت على مقعد دائم في المجلس التنفيذي للصندوق . وساهمت أيضاً في تمويل التسهيلات النفطية في منتصف السبعينات، حيث قدمت وحدها حوالي ثلث احتياجات الصندوق لتمويل هذه التسهيلات . كما قدمت قروضاً سخية لتمويل تسهيلات التمويل التكميلي، بالإضافة الى معونات طوعية قدمتها للمشاركة في تمويل الحسابات التعـويضيـة الخاصـة بتسهيلات التمـويـل التكميلي والتسهيلات النفطية . وأيضاً ساهمت في تمويل تسهيلات الصندوق بشكل إضافي من خلال قبولها سندات دين على الصندوق لصالح أطراف أخرى . وتم في السنوات الأخيرة توقيع اتفاقية قروض ضخمة بين مؤسسة النقد العربي السعودي والصندوق تعهدت بموجبها المؤسسة بتقديم قروض يصل حجمها إلى عشرة مليارات دولار خلال سنتين، وبدراسة امكانية تقديم المزيد من القروض واعطاء جواب نهائي في هذا الصدد، في ضوء أوضاع ميزان المدفوعات السعودي في مطلع عام ١٩٨٣ .

(٤) سعت السعودية إلى استغلال نمو دورها الاقتصـادي والسيـاسي ومـوقعهـا الجديـد في الاقتصـاد العـالمي ومسـاهمتهـا في المنظمات الماليـة الدوليـة، وخصوصاً صندوق النقد الدولي، بهدف دعم القضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية من خلال دعمها الطلب الذي تقدمت به منظمة التحرير

الفلسطينية للحصول على صفة مراقب في المنظمات المالية الدولية. غير أن هذه المحاولة اصطدمت بموقف متعنّت من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي مارست ضغوطاً علنية على حلفائها بغية إحباط هذه المحاولة وإفشال المساعي الفلسطينية والعربية في هذا الصدد، وهددت بعواقب وخيمة على الصندوق والمصرف الدوليين في حال الموافقة على هذا الطلب. وهكذا لم يكتب لهذه المحاولة النجاح على الرغم من المساعي السعودية في هذا المجال.

(٥) تشير محاولة تقصي أبعاد هذه المساهمة على الصعد الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية، إلى أنه على الرغم من بعض الفوائد النسبية التي تحققها السعودية من خلالها على المدى القصير، فإن أضراراً جسيمة تلحقها بمصالح الوطن العربي والبلدان النامية على المدى الطويل. والمحاولات السعودية للتأثير على سياسات الصندوق وقراراته من خلال مضاعفة الحصة والقوة التصويتية وتقديم قروض سخية، تبقى ذات تأثير محدود لا يوازي التضحية الكبيرة بالقوة المالية العربية على حساب المصالح الحيوية للوطن العربي. ومن المستبعد أن تتمكن أية دولة عربية أو نامية نفطية أو غير نفطية، من لعب دور مهم في الصندوق، ما لم تطرأ تغييرات جذرية على أهدافه ومهامه ونظامه الداخلي وأسلوب اتخاذ القرارات المتبع فيه. وهذا ما يشير إلى أن توظيف الأموال العربية في منظمات مالية دولية لا نفوذ للعرب فيها، يعتبر هدراً لهذه القوة وإضعافاً للإمكانات العربية وترسيخاً للتبعية التي تعاني منها السعودية والعالم العربي بأسره. ويتضح أن الدور السياسي الاستراتيجي الذي يمكن للسعودية أن تلعبه في الصندوق، سيبقى محدوداً للغاية، وأن الخلفية الحقيقية لهذه المساهمة تكمن في الاستجابة لضغوط خارجية لاعادة الأموال النفطية إلى مصادرها الأساسية في البلدان الصناعية الغربية، مقابل ضمان الحماية وتوفير الطمأنينة. لذا، فإنها لا تحقق بصيغها الحالية الطموحات العربية الرامية إلى الاستفادة من إمكانات الوطن العربي وطاقاته في تبديد

واقع التخلف والتجزئة والتبعية .

(٦) إن استمرار تراكم الفوائض المالية بشكل متزايد يؤكد في حد ذاته على ضرورة الإنتباه إلى أمرين مهمين هما : ضرورة الخروج عن الاطار المحلي إلى الاطار العربي في مجال تحديد الطاقة الاستيعابية للفوائض ؛ وضرورة مراعاة الفرص البديلة لاستغلال هذه الفوائض محلياً وعربياً ودولياً . وتراكم الفوائض المالية يعتبر في حد ذاته تحدياً صريحاً للسعودية وسواها من البلدان العربية النفطية لوضع استراتيجية شاملة لاستثمار القوة المالية العربية ووضعها في خدمة الأهداف العربية المشتركة ولتطوير أسواق مالية عربية تغني عن إيداع الأموال العربية أو توظيفها في الخارج .

(٧) تشكل المساهمة السعودية تعزيزاً لموارد الصندوق وإنقاذاً له من أزمات مالية خانقة بدأ يواجهها على أثر نمو احتياجات البلدان النامية الأعضاء إلى موارد إضافية لتغطية عُجوز موازين مدفوعاتها . وهي أيضاً تعزز دوره كوسيط في عملية تدوير الفوائض المالية للبلدان النفطية وتساعده على تقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لايجاد حلول مؤقتة لمشاكل مالية آنية تواجه العديد من البلدان الأعضاء وتغنيه عن التوجه إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على قروض إضافية لهذا الغرض . كما أنها تدعم دوره في السعي إلى تحقيق استقرار النظم النقدية والمالية والمصرفية وتأمين توازن في النظام الاقتصادي العالمي الحالي . وأيضاً ، فهي تعزز مساعيه الرامية إلى توفير السيولة المطلوبة لنمو التجارة الدولية . غير أن هذه المساهمة لا تشكل حلاً جذرياً لمشاكل الصندوق التي تتعاظم نتيجة تأثر البلدان النامية الأعضاء بعوامل خارجية إلى جانب العوامل الداخلية التي تعاني منها ، الأمر الذي يؤدي إلى نمو احتياجاتها التمويلية بشكل متزايد وبالتالي احتياجات الصندوق أيضاً .

(٨) لا يمكن لهذه المساهمة أن تستمر على المدى الطويل ، وذلك لأنها مرتبطة بتوفر مدخرات مالية تعتمد في وجودها على تطور احتياطي النفط وإنتاجه

وتصديره وأسعاره وعائداته وتطور الطاقة الاستيعابية للسعودية نفسها وسياساتها الاستثمارية التي تلتزم بها تجاه البلدان العربية الشقيقة والنامية الصديقة . وهذا يعني ، أن حدود المساهمة السعودية تكمن في تطور عوامل طبيعية كنضوب النفط وعوامل تقنية اقتصادية تتعلق بالطاقة الاستيعابية وعوامل سياسية استراتيجية ذات صلة بموقفها من قضايا الاستثمار المباشر في البلدان العربية والنامية . وهذه الحدود تثير مخاوف السعوديين وادارة الصندوق في آن ، كون تقلص الفوائض المالية أو انعدامها بشكل مفاجيء ، يؤدي إلى ارتباك مسيرة التنمية في السعودية طالما لم تتوفر مصادر دخل بديلة ، وإلى افتقار الصندوق إلى موارد مالية إضافية ، ما لم يتوفر له مصادر تمويل بديلة دون تعريض النظم المالية والاقتصادية الدولية لهزات عنيفة . فالطبيعة المؤقتة لهذه الفوائض تُذكّر بضرورة ايجاد حلول مرحلية مبكرة في مجال البحث عن مصادر تمويل بديلة بالنسبة لكلا الجانبين .

خاتمة البحث

نحو بديل أفضل

اتضح لنا من خلال الفصل الأول أن صندوق النقد الدولي هو منظمة مالية دولية تعمل على مساعدة البلدان الأعضاء فيها في مجال إصلاح أوضاع موازين مدفوعاتها عندما تتعرض إلى خلل طارىء وغير مزمن، وأن توجهات الصندوق في مرحلة تأسيسه الاولى كانت مقتصرة على الاهتمام بخدمة مصالح البلدان الصناعية التي اوجدته. إلا أن ظهور البلدان النامية على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية أدى إلى توجهات جديدة تبناها الصندوق لمعالجة مشاكل موازين مدفوعات البلدان النامية الأعضاء التي تميزت بكونها مشاكل بنيوية ومزمنة. وهذا ما دفعه إلى الخروج تدريجياً عن إطاره التقليدي المنحصر ضمن إطار السحوبات الاحتياطية والتسليفية، والسعي إلى تحسين الأدوات التي يستخدمها لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات وتكييف شروطه لمنح القروض والتسهيلات الخاصة، إنطلاقاً من إمكاناته المحدودة بمساهمة أعضائه في تمويله وقناعته باهدافه وايديولوجيته والأسلوب المنبثق عنها، لإيجاد حلول ملائمة للمشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية التي تعاني منها البلدان الأعضاء. وفي الوقت الذي تميز فيه دور الصندوق في تعامله مع البلدان الصناعية بأنه شكلي وثانوي، كون هذه البلدان كانت تتعاون مع بعضها خارج إطاره وتعطيه بذلك دوراً شكلياً، تميز دوره في تعامله مع البلدان النامية بتأثره العميق بهيمنة البلدان الصناعية الغربية عليه وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. وأخذت هذه

الهيمنة أشكالاً متعددة منها: تعيين كبار المسؤولين في إدارة الصندوق والتأثير على عمليات اتخاذ القرارات الخاضعة في تركيبها لنظام داخلي يربط بين حجم حصة العضو وقوته التصويتية، بالإضافة إلى عرقلة مشاريعه وسياساته إذا لم تتفق مع المصالح الغربية وخاصة الأمريكية عن طريق تقليص المساهمة في تمويله واستخدام النفوذ الامريكي للتأثير بشكل غير مباشر على مواقف البلدان الحليفة والدائرة في فلك الولايات المتحدة لرفض أو قبول أي مشروع قرار يطرح على بساط البحث في مجالس الصندوق واجتماعات لجانه، الأمر الذي يخفف ظاهرياً من حدة المواقف الانعزالية للولايات المتحدة وسعيها الحثيث إلى خدمة مصالحها الذاتية ومصالح حلفائها الغربيين، ويعطي هيمنتها الفعلية على الصندوق طابعاً ديمقراطياً.

وكان من نتائج نمو عدد البلدان النامية الأعضاء واستياء أوضاعها الاقتصادية والمالية خلال عقدي الستينات والسبعينات وكون موارد الصندوق محدودة بمساهمة الأعضاء في تمويله عن طريق حصصهم، أن اضطر الصندوق إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة والتوجه نحو الاقتراض الخارجي بشكل خاص، والسعي إلى لعب دور الوسيط في عملية تدوير ما يسمى بالفوائض المالية للبلدان النفطية، أي دور الوساطة بين البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز، بغية مواجهة الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية إلى قروض وتسهيلات مالية تساعدها على تخطي أزمات موازين مدفوعاتها على المدى القصير والمتوسط، وذلك ضمن إطار الأهداف المرسومة له في خدمة التجارة الدولية والحفاظ على النظام الاقتصادي العالمي الحالي. وهكذا بدأ الصندوق حملة منظمة تستهدف الحصول على قروض مالية كبيرة من البلدان المصدرة للنفط وذات الفوائض المالية، لتساعده في متابعة الوفاء بالتزاماته تجاه البلدان النامية والاقتصاد العالمي.

ولقي هذا التوجه الجديد للصندوق استجابة واسعة النطاق من قبل العربية

السعودية التي شهدت في أعقاب حرب تشرين ـ أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وقـرارات منظمة البلدان المصدرة للنفط الخاصة بتعديل أسعار النفط عام ١٩٧٤ ، نمواً كبيراً في عائداتها النفطية ، وذلك نتيجة ازدياد انتاجهـا وصـادراتها مـن النفـط وارتفاع أسعاره . وكان لنمو القوتين النفطية والمالية المفاجيء في هذا البلد العربي آثار لا يستهان بها على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محلياً وعربياً ودولياً . غير أن البنية الاقتصادية الهشة المعتمدة كلياً على قطاع النفط وغياب البنى التحتية والشروط الأولية الأخرى لتطوير قطاعي الصناعة والزراعة وقلة عدد السكان وضعف المستوى الاجتماعي والثقافي وغياب التخطيط لفترة طويلة ، كانت من أهم العوامل التي حالت ـ في المرحلة الراهنة على الأقل ـ دون استيعاب العائدات النفطية المتنامية ، على الرغم من التوسع الهائل في الانفاق الحكومي وتمويل الخطط الخمسية والمشاريع الإنمائية الكبيرة في السنوات الأخيرة . وهكذا أصبحت العائدات النفطية تحدث ارتباكات مهمة في هيكل الاقتصاد السعودي ، الأمر الذي استدعى توظيفها في الخارج ، على الرغم من الحاجة الماسة لاستثمارها محلياً وعربياً . وفي ظل هذه الظروف طرحت أفكار متضاربة حول ضرورة تطوير استراتيجية مناسبة لانتاج النفط واستغلال عائداته بشكل أمثل . وفي حين أن البعض يفضل بقاء قسط وافر من الأصول النفطية دفيناً في باطن الأرض كوسيلة مثلى لحماية الثروة الوطنية والحفاظ على جزء منها للأجيال القادمة وكسبيل لحمايتها من التآكل والضياع بسبب تأثر الفوائض الماليـة النـاجمة عنهـا بمعـدلات التضخم العالمي العالية وتأرجح أسعار صرف العملات المختلفة بين حين وآخر ، يرى البعض الآخر ، أنه لا يمكن تجاهل متطلبات الاقتصاد العالمي واحتياجات العالم إلى هذه المادة الحيوية المهمة ، علماً بأن الظروف الدولية الراهنة تفرض في حد ذاتها خيارات يصعب تجاهلهـا . وهكـذا كـان لا بـد مـن زيـادة الانتـاج والعائدات ونمو القوة المالية وما تبع ذلك من نمو في الدور السياسي للسعودية على الصعد العربية والاقليمية والدولية وما رافق ذلك من اهتمام دولي بالتطور المستقبلي

لهذه الدولة على الصعد المختلفة .

وقاد نمو القوتين النفطية والمالية إلى تعاظم المسؤوليات الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي وازدياد احتياجات هذه الدولة إلى الحماية والأمن ، الأمر الذي دفع بها رويداً ولكن بخطى ثابتة إلى أحضان الولايات المتحدة التي تمثل القوة المهيمنة على مقدرات البلدان النامية والاقتصاد العالمي . ووجدت السعودية في علاقاتها مع الولايات المتحدة حليفاً قوياً يضمن لها الحماية والأمن اللذين تحتاجهما مقابل التزامات اقتصادية وسياسية تضمن المصالح الأمريكية وتحول دون إلحاق أي ضرر بها . وكان للقاء المصالح (النفط والمال مقابل الحماية والأمن) آثار مهمة على نمو الدور الذي تلعبه السعودية على الصعيدين العربي والاقليمي كما رأينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة . فالنفوذ الامريكي الواسع في المنطقة ساعد السعودية في الارتقاء إلى دور قيادي يصعب عليها ممارسته لولا القوة المالية التي تعزز بها هذا الدور والدعم الامريكي الذي تحظى به . وساعدت التطورات التي شهدتها السبعينات ومطلع الثمانينات على نمو النفوذ السعودي في المنطقة العربية وعلى صعيد المنظمات النفطية العربية والدولية . ولم يكن الثمن رخيصاً ، فقد التزمت السعودية بسياسات موالية للولايات المتحدة في كافة المجالات وعلى مختلف الصعد . وكان الصراع العربي ـ الاسرائيلي المعيق الأساسي الذي يعكر صفو العلاقات الودية بين الجانبين بين حين وآخر .

وعلى الرغم من أن هذا الصراع كان يأخذ أشكالاً حادة في بعض الأحيان ، فقد سعى كل من الجانبين إلى استخدام الجانب الآخر لتحقيق مصالحه بشكل تدريجي بطيء . فالأمريكيون سعوا إلى استغلال علاقتهم مع السعودية للتأثير غير المباشر على ما أسمي بالبلدان العربية المتطرفة بغية جرها إلى عجلة اتفاقات استسلامية لصالح العدو الصهيوني من خلال الترغيب والاغراءات المالية تارة والترهيب عن طريق النزاعات المحلية والحروب المحدودة تارة أخرى . وحاول السعوديون من جهتهم استغلال نمو دورهم الاقتصادي والسياسي للضغط غير المباشر

على الولايات المتحدة والغرب، بغية لفت الانتباه إلى الضغوط التي يعانون منها باعتبارهم حليف الولايات المتحدة الأول في المنطقة العربية بسبب مواقفها المعادية للقضايا العربية المصيرية والمتحيزة لصالح العدو الصهيوني. غير أن الجانبين التزما مبدأ الدبلوماسية السرية لتبادل الضغوط. وطبعاً، لا يمكن وصف العلاقة بينهما بأنها متكافئة بأي حال لأنها كانت وما تزال علاقة القوي بالضعيف، أي علاقة تبعية لا غير. وعلى الرغم من المشاركة السعودية في الحظر النفطي الذي اعتبر في حينه عملاً عدائياً ضد الغرب والولايات المتحدة، فقد سارعت الرياض إلى إلغاء الحظر بعد فترة وجيزة ولم تتوان عن استغلال كل مناسبة للإعراب عن ولائها وعدم رغبتها في إلحاق أي ضرر بمصالح حلفائها.

وعلى الرغم من نمو القوتين النفطية والمالية، فإنه لا يمكن وصف السعودية بأنها دولة ثرية تسير في طريق الاكتفاء الذاتي وتسعى إلى التخلص من رواسب التبعية، كون قوتها المالية ليست وليدة قوة اقتصادية متجددة، وإنما هي نتيجة أصول عينية ناضبة. وفي الوقت الذي تفتقر فيه إلى البنى التحتية الضرورية لبناء قاعدة اقتصادية متينة، نجد أن تطورها الاقتصادي يعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية التي تعتبر مؤشراً يؤكد استمرار تبعيتها للاقتصاد الغربي. وعلى الرغم من أن خصائص تطورها الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى أنها دولة نامية فتية، نجد وبحكم قوتها المالية المتزايدة، أنها تقدم معونات سخية إلى البلدان النامية الأخرى، إن كان ذلك عن طريق اتفاقات ثنائية، أو عبر منظمات مالية دولية كصندوق النقد الدولي الذي تربطه علاقات وثيقة بالولايات المتحدة ونظام الاقتصاد العالمي الحالي.

وشهد النصف الثاني من السبعينات ومطلع الثمانينات نمواً كبيراً في العلاقات بين السعودية والصندوق، فقد ضاعفت السعودية حصتها، وبالتالي قوتها التصويتية، وقدمت إليه قروضاً كبيرة بهدف تمويل تسهيلاته وبرامجه الخاصة بالبلدان النامية. وفي الوقت الذي يرى فيه خبراء الصندوق أن هذه المساهمة تعتبر

نموذجاً لتدوير الفوائض المالية ومساعدة البلدان النفطية نفسها في إيجاد حلول لمشاكلها المالية الناجمة عن نمو عائداتها بما يفيض عن احتياجاتها المالية الآنية والاستفادة من هذه الفوائض في تنويع مصادر تمويله وتعزيز موارده لتغطية احتياجات البلدان النامية الأعضاء التي تعاني من تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها وما تخلفه من آثار سلبية على أوضاعها الاقتصادية، فإن الأهداف السعودية المتوخاة من زيادة الحصة وتقديم قروض كبيرة إلى الصندوق كانت تتركز على استخدام الصندوق كوسيط لإيصال جزء من فوائضها المالية إلى البلدان النامية بشكل يضمن لها سلامة أموالها وحسن ادارتها والحفاظ على قيمها الحقيقية وحصولها على عائدات مغرية تغنيها عن اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية ويبعد عنها الصفة التجارية البحتة على أساس أن تبقى قروضها على درجة عالية من السيولة، بحيث تستطيع سحبها في الوقت الذي تشاء أو عندما تفرض عليها احتياجاتها الداخلية ذلك. كما سعت السعودية إلى استخدام نمو قوتها التصويتية ودورها الجديد في الصندوق وعلاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة والغرب، لدعم القضايا العربية المصيرية بصرف النظر عن مدى النجاح الذي حققته في هذا المجال.

ومن خلال استعراض تطور المساهمة السعودية في الصندوق في الفصل الثالث، إتضح لنا أن حجمها وصل إلى حدود كبيرة بات من الضروري طرح تساؤلات حول جدواها بالنسبة إلى كل من السعودية والصندوق وأبعادها الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية وحدودها المستقبلية.

ومن خلال مناقشة هذه الأمور برزت الحاجة إلى إعادة ترشيد هذه التوظيفات وطرح بدائل أفضل، يعمل بموجبها مستقبلاً على أساس وضع القوة المالية العربية في خدمة تنمية البلدان العربية والدفاع عن قضاياها المصيرية. وعلى الرغم من ضخامة المساهمة، فإنها لا تشكل أكثر من إنقاذ آني للصندوق الذي يواجه احتياجات متزايدة، في حين ان امكانيات السعودية محدودة ومتغيرة وفقاً لعوامل

غالباً ما تكون خارجة عن الارادة السعودية كتطورات العرض والطلب على النفط في الأسواق الدولية وتطور أسعاره وانتاجه، وبالتالي تطور الاحتياطي السعودي من هذه المادة الحيوية التي تستنزف بشكل متزايد من سنة إلى أخرى . ولا شك في أن هذه المساهمة تساعد الصندوق في التخلص مؤقتاً من مأزق مالي يعاني منه، في الوقت الذي لا يرغب في اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على قروض منها لتغطية احتياجاته وذلك خشية منه على النظم المالية والنقدية والمصرفية الدولية المهددة بالانهيار، علماً بأن الصندوق أُوجد لحماية هـذه النظـم وصيـانـة النظـام الاقتصادي العالمي الحالي . كما يرى خبراء الصندوق في المساهمة السعودية نموذجاً لتطوير آلية لجذب توظيفات مالية مماثلة من بلدان نفطية أخرى .

وتبين لنا أنه لم يكن في وسع التواجد السعودي المتزايد في الصندوق أن يحقق الكثير بالنسبة إلى أهداف المساهمة السعودية . فعلى الرغم من الضخامة النسبية لهذه المساهمة، فهي لم تقترن بممارسة دور فعال في الصندوق يتناسب مع ضخامة التضحية المالية . ويصعب تبرير هذه التضحية إلا إذا كانت تساهم فعلاً في تعزيز الدور العربي في الصندوق، أو أنها تخدم القضايا والمصالح العربية المصيرية في مناطق معينة من العالم . وكذلك، فإن توظيف هذه الأموال في الصندوق لا يحول دون تأجيج نار التضخم العالمي ولا يحمي قيمها الحقيقية من التآكل وإن كانت أساليب التقييم المستخدمة حالياً في الصندوق تخفف من هذه المساوىء ولا تلغيها نهائياً . أضف إلى ذلك، أن السعودية تضع مبالغ ضخمة تحت تصرف الصندوق دون أن يكون لها دور مهم في توزيع القروض على البلدان المستفيدة أو في تحديد سياسات الصندوق أو الشروط التي يفرضها على البلدان الراغبة في الحصول على قروضه وتسهيلاته . وعلى الرغم من أن ارتفاع حجم القروض السعودية للصندوق ومضاعفة حصتها وقوتها التصويتية فيه تعتبر عوامل مهمة في علاقة هذه الدولة به، فإنها لا تعطيها أي أمل في ممارسة نفوذ حقيقي في عملية اتخاذ القرارات ما لم تطرأ تغييرات جذرية على بنية الصندوق ونظامه الداخلي، الذي صيغ من حيث

الأصل لخدمة مصالح الولايات المتحدة التي أسسته ورعته واستخدمت نفوذها على البلدان النفطية ذات الفوائض والبلدان الصناعية الحليفة لدعمه مالياً بشتى الوسائل الممكنة . كما أن الدور الذي يمكن للسعودية أن تلعبه في الصندوق لصالح القضايا العربية المصيرية سيبقى محدوداً جداً نظراً لتوجه الصندوق المنحاز لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين . وتشير الرغبة السعودية في تقديم مزيد من الدعم المادي إلى الصندوق وسواه من المنظمات المالية الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها ، إلى عدم جدية في السعي إلى تطوير موقع مستقل لهذا البلد العربي ضمن إطار التحالفات السياسية الدولية القائمة .

ويجب ألاَّ ننسى أن هناك حدوداً طبيعية لما يمكن أن تساهم به السعودية في تمويل الصندوق وسواه من المنظمات المالية الدولية . فما أن يضمحل الاحتياطي النفطي ويتراجع انتاج النفط وعائداته أو يتقلص الطلب عليه بسبب ظهور بدائل طاقة جديدة أو تنمو الاحتياجات المالية السعودية نفسها ، حتى تتلاشى قدرتها على تقديم قروض ومعونات بالشكل الذي شهدته السنوات الأخيرة . وهذا يعني أنه لن يكون في وسع السعودية أو سواها من البلدان النفطية الاستمرار في تمويل الصندوق والمنظمات المالية الأخرى كبديل عما يتوجب على البلدان الصناعية الرئيسية تقديمه إليها من تحويلات حقيقية صافية لتساهم بها في تقديم العون المالي المطلوب إلى البلدان النامية التي تحتاج مثل هذا العون .

وإذا ما أيقنا أن المساهمة السعودية لا تشكل من حيث أبعادها الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية أكثر من عملية توظيف قصيرة الأجل لفوائض مالية ناتجة عن أصول نفطية ناضبة في منظمة مالية دولية تهدف من حيث المبدأ إلى حماية النظام الاقتصادي العالمي الحالي والحفاظ عليه في الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية جاهدة إلى الإطاحة بهذا النظام المجحف بحقها واستبداله بنظام اقتصادي جديد ، فإنه يتضح لنا أن هذه المساهمة لا تتعدى كونها تجربة فاشلة لدعم البلدان النامية عبر منظمات دولية تخدم مصالح البلدان الصناعية التي أوجدتها بالدرجة

الأولى . كما أن أهداف المساهمة في حد ذاتها تتناقض مع طموحات البلدان النامية ، الرامية إلى تعديل نمط العلاقات الاقتصادية الدولية والحد من هيمنة البلدان الصناعية الغربية على مقدراتها من خلال منظمات دولية تقع تحت سيطرتها . ولعل الأمر الأكثر خطورة ، هو أن هذه المساهمة تأتي في وقت يتوجه فيه العديد من البلدان العربية غير النفطية إلى أسواق المال والمنظمات المالية الدولية للحصول على قروض بشروط قاسية لتساعدها على تخطي أزمات اقتصادية ومالية تعاني منها . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا لا تتم مساعدة البلدان العربية والنامية بشكل مباشر أو عبر منظمات مالية عربية ؟ ولماذا تترك زمام المبادرة لمنظمات مالية دولية تجعل من المساهمة العربية مهما بلغ حجمها مجرد استجابة لضغوط خارجية يرتبط توقيتها وأسلوبها وشروطها برغبات البلدان التي أوجدت هذه المنظمات لخدمة مصالحها الذاتية ؟ ولا شك في أن استمرار تسريب الفوائض المالية العربية إلى منظمات مالية دولية ترعى مصالح خارجة عن إطار المصالح العربية ولا أمل في تحييدها أو ممارسة نفوذ فعال فيها ، يعتبر بمثابة تشتيت للقوة المالية العربية ، وهدر لإمكانات هائلة يمكن لها أن تخدم القضايا العربية المصيرية لو أحسن استخدامها ، وتبديد لرغبة جامحة في العطاء والمساهمة الفعلية في تقديم العون إلى البلدان النامية .

وإذا انطلقنا من أن الطاقة الاستيعابية للفوائض المالية محدودة في السعودية في الظروف الراهنة ومن أن توظيف أجزاء كبيرة من القوة المالية العربية أو ايداعها في المنظمات والأسواق المالية الدولية لا يحقق الطموحات العربية ، فإن الفرص البديلة تكمن دون شك في توطين أجزاء من هذه القوة المالية في البلدان التي تملكها واستثمار أجزاء أخرى بشكل مباشر على الصعيدين العربي والدولي . وفي حين أن فرص توظيف هذه الأموال واسعة في البلدان الصناعية نظراً إلى وجود أسواق مالية متطورة لديها ، نجد أن مثل هذه الفرص هزيلة في البلدان العربية والنامية لافتقار هذه البلدان إلى أسواق مالية متطورة . وعلى الرغم من الفوائد

التقنية التي يمكن تحقيقها من خلال استثمار هذه الأموال في البلدان الصناعية التي تملك أسواقاً استهلاكية فعالة بسبب ضخامة حجم الطلب السلعي الداخلي، فإنه من الصعب أن يتصور المرء أن باستطاعة البلدان النفطية استثمار فوائضها المالية في هـذه البلـدان بسبـب تـوفـر رؤوس أمـوال محليـة تغني إلى حـد كبير عـن الاستثمارات الاجنبية، هذا في حين أن امكانات الاستثمار المباشر في البلدان العربية والنامية واسعة الى حدود بعيدة، وذلك لأن رأس المال يشكل عامل إنتاج نادر في معظم هذه البلدان. وعلى الرغم من بعض المخاطر الاقتصادية والسياسية، يمكن من خلال مثل هذه الاستثمارات المباشرة تأمين مصادر دخل جديدة، كما يمكن تأمين انتاج سلع يصعب انتاجها محلياً لأسباب طبيعية أو تقنية. ويمكن في هذا المجال أيضاً، الاستفادة من توفر عوامل انتاج رخيصة في هذه البلدان والاستفادة من التكلفة النسبية المقارنة لهذه العوامل في تطـويـر خطـوط انتـاج صناعي متكاملـة على الصعيـد العـربي أو الاقليمـي. إلا أن تحقيـق مثـل هـذه الاستثمارات يتطلب في الواقع تطوير أسواق مـاليـة منظمـة وتـأمين منـاخـات استثمارية ملائمة وتهيئة أجهزة مصرفية مناسبة واصدار تشريعات قانونية تشجع الاستثمار وتضمن سلامة الأموال المستثمرة وحرية تحركها وإمكانية نقل الأرباح أو أجزاء مهمة منها، مع مراعاة الظروف الراهنة للبلد المعني. وتحقيق مثل هذه التطلعات منوط بالواقع بإزالة ظروف التجزئة التي كانت وما تزال العائق الرئيسي دون تدفق الأموال العربية وانسيابها عبر الحواجز الحدودية للبلدان العربية.

ولا بد أخيراً من التنويه بأن البحث عن بديل أفضل للمساهمة السعودية في تمويل الصندوق يفرض أخذ المنطلقات الاستراتيجية التالية بعين الاعتبار:

- تحرر السعودية وسواها من البلدان العربية النفطية من عقدة الثراء والمخاوف التي تساور حكامها من جراء توفر بعض الفوائض المالية لديهم وبحثهم المستميت عن قوى خارجية تضمن لهم الأمن والاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- تحرر السعودية والبلدان العربية النفطية الأخرى من مخاوف الاستثمار المباشر

والاستعاضة عنه بالتوظيف عن طريق الوسطاء الدوليين أو الايداع في المصارف الأجنبية، لأن مثل هذا التصرف يفقد الأموال العربية جـزءًا مهماً من قيمها الحقيقية ويحول دون استخدامها على الصعيدين المحلي والعربي لإحداث تغييرات بنيوية ضرورية في الهياكل الاقتصادية للبلدان المعنية.

ـ الاعتراف بأن توظيف الأموال العربية لآجال قصيرة في المنظمات المالية الدولية لا يحقق في ظل الظروف الدولية الراهنة أهدافاً استراتيجية عربية، بقدر ما يخدم مشاريع تدوير الفوائض المالية التي ابتكرتها البلدان الصناعية وأدواتها الدولية لخدمة مصالحها الذاتية.

ـ الانطلاق من أن النفط قد منح السعودية وسواها من البلدان العربية معطيات مهمة كالثروة والقوة والنفوذ؛ غير أن أهمية هذه المعطيات تبقى رهن تفاعلها في إطار عمل عربي جماعي. فالدور الذي تلعبه السعودية اليوم في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية لا يمكن أن يتعزز إلا في إطار عمل عربي مشترك. وهذا يعني ضرورة تجاوز المنطلقات الفردية والانعزالية في ما يتعلق باستثمار القوة المالية العربية. فالمكاسب الفردية التي يمكن تحقيقها على المدى القصير تبقى هزيلة ما لم تؤدّ إلى مكاسب جماعية تزيد من قوة الوطن العربي والعالم النامي أمام تحديات البلدان الصناعية.

ـ السعي إلى استخدام القوة المالية العربية من أجل خدمة القضايا العربية المصيرية والكف عن تمويل منظمات مالية دولية تهيمن عليها قوى أجنبية معادية للامة العربية، مع العلم أن وضع الفوائض المالية العربية تحت تصرف إدارة أجنبية يعرضها لأخطار التجميد وسوء الاستخدام والاحتفاظ بها كرهائن في أيدي البلدان والمنظمات التي توظف فيها، فضلاً عن تعرضها لمخاطر التآكل والضياع بسبب معدلات التضخم العالمي العالية.

ـ النظر إلى الفوائـض الماليـة على أنها إيـرادات حكـوميـة وأن امكـانـات استثمارها محدودة في البلدان الصناعية وواسعة في البلدان العربية والنامية، في حين

أن امكانات توظيفها مصرفياً كبيرة في البلدان الصناعية بسبب توفر أسواق مالية متطورة في هذه البلدان وضئيلة في البلدان العربية والنامية بسبب افتقار هذه البلدان إلى أسواق مالية منظمة وعلى درجة عالية من التطور. لـذا، يفضل استثمارها مباشرة محلياً وعربياً وفي البلدان النامية الصديقة أو عبر منظمة مالية عربية متخصصة بأعمال الاستثمار الخارجي شريطة أن يشارك في هذه المنظمة جميع البلدان العربية النفطية ذات الفوائض المالية، وأن تعمل هذه المنظمة على تنسيق نشاطات الاستثمار الخارجي وفق استراتيجية واضحة المعالم والأهداف.

- السعي إلى توسيع الطاقة الاستيعابية المحلية لاستثمار الأموال السعودية في السعودية نفسها عن طريق تطوير البنى التحتية الضرورية لإرساء جذور قاعدة صناعية متينة تكون بمثابة منطلق نحو تطوير اقتصاد متين يغني عن الاعتماد الكلي على النفط كمصدر وحيد لموارد الدولة ويحد من تبعيـة اقتصـادهـا لاقتصـادات بلدان أجنبية. ويجدر التنويه هنـا، بضرورة فتـح المجـال للطـاقـات والخبرات البشرية العربية للمشاركة في إحداث التغييرات البنيوية المنشودة وتطوير مسيرة التنمية على أسس علمية سليمة.

إن السير في هذا الطريق سيرفع مستوى الاستيعاب الداخلي للفوائض المالية ويجعل من السعودية قوة اقتصادية وسياسية قادرة على السيطرة على مواردها الطبيعية والتحكم بها بشكل مستقل.

- ضرورة تجاوز الحدود الاقليمية الضيقة في مجال تحديد الطاقة الاستيعابية للفوائض المالية، بمعنى الخروج عن الاطار المحلي في مجال البحث عن مجالات للاستثمار المباشر للوصول إلى البلدان العربية المجاورة التي هي بأمس الحاجة إلى هذه الاستثمارات. فالواقـع العـربي يشير إلى مسـؤوليـة البلـدان النفطيـة ذات الفوائض المالية تجاه البلدان العربية الاخرى التي تعاني من شح الموارد المالية ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية المعطلة لعدم توفر الطاقة المالية الضرورية لتشغيلهـا، في الوقت الذي تعاني فيه بلدان عربية نفطية كالسعودية من نقص في مواردها

الطبيعية وطاقتها البشرية وفائض في الطاقة المالية . أضف إلى ذلك، أن بعض البلدان العربية غير النفطية يعاني من تراكم ديونه الخارجية وتكاليف خدمتها ، في الوقت الذي تتصرف فيه بلدان عربية نفطية بفوائضها المالية بكثير من الاستهتار واللامبالاة ملحقة خسائر جسيمة باقتصادها واقتصاد البلدان العربية الأخرى من زاوية تجاهلها ضرورة البحث عن فرص بديلة للاستثمار في البلدان العربية الشقيقة .

إن مثل هذا التوجه نحو الاستثمار المباشر في الوطن العربي تفرضه الاعتبارات القومية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي الاعتبارات التي تلزم البلدان العربية النفطية باستثمار جزء من فوائضها المالية في الاقطار العربية التي تعاني من نقص في مواردها المالية شريطة استثمارها بشكل يراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي وأهداف التكامل الاقتصادي العربي، ويبدد رواسب التخلف والتبعية والتجزئة، ويمكّن الوطن العربي من لعب دور أكبر من دوره الحالي في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية .

- تخصيص جزء من الفوائض المالية العربية لاستثماره بشكل مباشر في البلدان النامية الصديقة بدلاً من إيصاله إليها عبر منظمات مالية دولية لا نفوذ فعلياً للعرب فيها . والاستثمار في هذه البلدان والتعاون معها في مجال إيجاد حلول لمشاكلها التنموية، أمر تفرضه الاعتبارات التاريخية والحضارية التي تربط العالم العربي مع أسرة البلدان النامية التي تشكل البلدان العربية جزءاً مهماً منها . والتعاون الاقتصادي والمالي مع هذه البلدان يجب أن يستهدف تطوير بنيتها الاقتصادية وتوسيع قدراتها الاستيعابية وتخليصها من شبح التخلف والتبعية ودفعها في طريق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ودعم مواقفها في صراعها المصيري مع البلدان الصناعية التي تستنزف ثرواتها وتكرس تبعيتها عبر النظام الاقتصادي العالمي الحالي .

- الاستثمار في البلدان العربية والنامية ينبغي أن يقترن بضمان سلامة أموال

الدولة المستثمرة وعدم المساس بها ، وتسهيل استردادها والسماح بتحويل جزء من أرباحها بشكل يراعي مصالح الأطراف المعنية . ولا يتم ذلك إلا بتطوير أسواق مالية عربية منظمة وتوفير التشريعات الضرورية لرعاية الاستثمار وتحسين مناخه في البلدان المعنية ، والحرص على تطبيق هذه التشريعات بشكل يطمئن الجهة المستثمرة على سلامة استثمارها وأرباحها .

- وتغطية جزء من الاحتياجات المالية للبلدان العربية والنامية بواسطة الفوائض المالية للدول العربية النفطية يخفف بدوره من الضغوط التي سيتعرض لها صندوق النقد الدولي وسواه من المنظمات المالية الدولية بسبب ازدياد احتياجات هذه البلدان إلى قروض ومعونات مالية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية والمالية .

- واستخدام القوة المالية العربية في دعم البلدان النامية الصديقة يجب أن يستهدف دعم جهود هذه البلدان في صراعها مع البلدان الصناعية من أجل إعادة النظر في التقسيم الاجتماعي للعمل، وتوزيع الدخل على الصعيد الدولي، وفي نمط العلاقات الاقتصادية الدولية، والاطاحة بنظام الاقتصاد العالمي الحالي واستبداله بنظام جديد يقوم على أسس أكثر تكافؤاً وتوازناً وعدالة بالنسبة إلى البلدان النامية . وأسلوب الاستثمار المباشر للفوائض المالية النفطية محلياً وعربياً ودولياً ، كبديل عن توظيفها أو ايداعها لفترات قصيرة الأجل في المصارف الأجنبية والمنظمات المالية الدولية، يشكل خطوة عملية مهمة في مجال المساعي المبذولة لتطوير النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وتشير هذه المطالب إلى ضرورة تطوير استراتيجية عربية مشتركة لاستخدام القوة المالية العربية وحمايتها من الأخطار التي تهددها في الأسواق والمنظمات الدولية والحد من تشتتها في صيغ معونات وقروض فردية تصل البلدان المعنية عبر منظمات وصناديق مالية دولية ووطنية تراعي المصالح الفردية للبلد المانح على حساب المصالح العربية المشتركة . كما ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تكون واضحة الأهداف بحيث تشمل تقديم القروض القصيرة الأجل لمعالجة مشاكل موازين

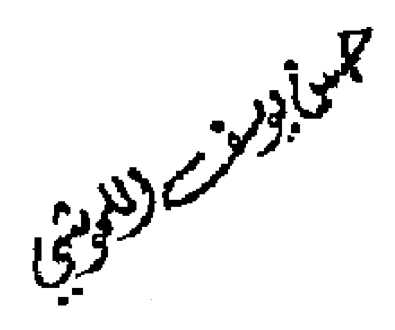
المدفوعات الطارئة والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات البنيوية المزمنة والاستثمارات المباشرة. ويتوخى من هذه الاستراتيجية أن تحدد المراحل الزمنية وأساليب استخدام القوة المالية العربية في خدمة التكامل الاقتصادي العربي والقضايا العربية المصيرية. كذلك يؤمل أن تتضمن هذه الاستراتيجية ضرورة استخدام جزء من القوة المالية العربية كوسيلة لتعديل توزيع الدخل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية على الصعيد الدولي، وذلك من خلال تحويل جزء من الفوائض المالية التي تمثل في حد ذاتها ريع صادرات البلدان النفطية إلى البلدان الصناعية في صيغة استثمارات فعلية إلى البلدان النامية.

وهكذا يمكن لهذه الاستراتيجية أن تعطي القوة المالية العربية دوراً تاريخياً في تحقيق التنمية الذاتية والتضامن العربي والتعاضد مع البلدان النامية بحيث تتمكن البلدان العربية مجتمعة من ممارسة تأثير فعال على مسرح الأحداث السياسية الدولية، وبالتالي حماية مصالحها الحيوية. وهذا يعني أنه لا بد لهذه الاستراتيجية من النظر إلى القوة المالية العربية كسلاح استراتيجي فعال يمكن استخدامه في خدمة المصالح المصيرية على الصعيدين العربي والدولي.

حسن أبو يوسف الكويتي

فهرس المراجع





الكتب والمقالات:

Altmann, Joeren: «Liquidity Problems of Developing Countries and the International Monetary Fund's System Facilities», in: Economics, Vol. 23, Tubingen (FRG), 1981.

Cleron, Jean Paul: «Saudi Arabia 2000: A Strategy for Growth», New York, 1978.

«The Gap in International Resource Transfers to the Thrid World», in: Development dialogue, No. 1. 1981.

Gold, Joseph:

- «The Reform of the Fund»,IMF – Pamphlet Series No. 12, Washington, D.C. 1969.
- «Special Drawing Rights: Character and Use», IMF – Pamphlet Series No. 13, Washington D.C. 1970.
- «Voting Majorities in the Fund: Effects of Second Amendment of the Articles», IMF – Pamphlet Series No. 20, Washington D.C. 1977.
- «The Second Amendment of the Fund's Articles of Agreement», IMF – Pamphlet Series No. 25, Washington D.C. 1978.

– «Conditionality», IMF – Pamphlet Series No. 31, Washington, D.C. 1979.

– «Financial Assistance by the International Monetary Fund: Law and Practice». IMF – Pamphlet Series No. 27. Washington D.C. 1980.

Hitt, S.H. and Abed, G.T.: «The Economy and Finances of Saudi Arabia», IMF – Staff papers Vol. XXI, No. 2, July 1974.

«IMF – Selected Decisions of the International Monetary Fund and Selected Documents», 15 June 1981.

«The International Monetary Fund 1945-1965: Twenty Years of International Monetary Cooperation», Washington 1969.

Lenckardt, T.V.: «Do Experiences with Primary Commodity Agreements Encourage the Present Negotiation?». In Development und Zusammenarbeit 4/1977.

Lipfert, Helmut: «Einfuerung in die Waehrungspolitik», Verlag C.H. Beck, Muenchen 1969;

Mabro, R. and Monroe E: «Arab Wealth from Oil: Problems of its Investment», in: International Affairs Vol 50, No. 1. 1974.

Niblock T. and Helm C.: «State, Society and Economy in Saudi Arabia», London 1981.

Orme, T. and Bird, G.: «An Analysis of Drawings on the IMF by Developing Countries», in: World Development, Vol. 6, 1981.

Quandt W.B.: «Saudi Arabia in the 1980s, Foreign Policy, Security and Oil», The Brookings Institution 1982.

Rustow, D.A.: «US – Saudi Relations and the Oil Crisis of the 1980s», Foreign Affairs, April 1977.

Saladin, P. «The link between the Creation of Special Drawing Rights and Development Finance», in: Development Diologue No. 1, 1981.

Sayigh Yusif A.: «The Arab Economy: Past Performance and Future

Prospects», Oxford University Press, London 1982.

Soedersten, Bo.: «International Economics», London 1971.

Steinbach, Udo: «Saudi Arabiens Neue Rolle im Nahen Osten» in: Zeitschrifit Fuer Aussenpolitik, Quartal 2, 1974.

Ungerer, Werner: «Answirkungen der Oelkrise in: Zeitschrift fuer Aussenpolitik, Quartal 2, 1974.

Wilson Rodney: «The Economies of the Middle East», London 1979.

Zuvekas Clarence: «Economic Development: An Introduction», New York 1979.

ابراهيم، سعد الدين: «أثر الدول الكبرى على أنماط التنمية في الوطن العربي»، مجلة دراسات عربية، العدد ١١، أيلول - سبتمبر ١٩٨١.

أخضر، فاروق: «فلسفة سياسة التصنيع في السعودية»، محاضرة ألقيت في الندوة التي نظمها مركز الأبحاث الدولية للطاقة والتنمية الاقتصادية في جامعة كولورادو في الولايات المتحدة في تشرين الأول - اكتوبر ١٩٨٠، ونشرت في:

MEES, Vol. XXIV, No. 6. 24. 11, 1980.

باير، شريل: «فخ القروض الخارجية: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث». ترجمة بيار عقل، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٧.

الحسيني، مصطفى: «العربية السعودية في الثمانينات: السياسة الخارجية والأمن والنفط»، مراجعة كتاب Quandt, W.B. بالعنوان نفسه، في مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الرابع، نيسان - ابريل ١٩٨٢.

حمدان، كمال: «التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام ١٩٧٣»، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٦.

الحمود، فهد مسعود: «ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي»، دار

الفارابي، بيروت ١٩٨٠ .

خدوري، وليد: « النفط والعلاقات الدولية »، في: « دراسات في صناعة النفط العربية »، صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨١.

دليلة، عارف: « أسرار اللعبة الدولية لابتلاع فائض المال العربي »، في مجلة العربي العدد ٢٧٥، تشرين الأول - أوكتوبر ١٩٨١ .

رشدي، محمود: « منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول » في مجلة البترول، العدد ٥، أيلول/تشرين الأول - سبتمبر/أكتوبر» ١٩٨١ .

سالم، محمد أحمد:

« ماذا بعد نضوب البترول؟ »، في أعداد صحيفة الجزيرة الصادرة في ٦ و٧ و٨ و٩ و١٠/٢/١٩٨٢ .

« الاستثمار العربي في العالم الثالث» : بحث مقدم للاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة - ١١، نشر في مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٣٥، كانون الأول - ديسمبر ١٩٨١ .

سلامة، غسان: « السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية » معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٠ .

سيد أحمد، عبدالقادر:

- « دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية »، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٧ .
- « الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط »، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٧ .
- « توقعات الطاقة: الفوائض المالية والتنمية العربية »، معهد الانماء

العربي، بيروت ١٩٧٩ .

شافعي، محمد زكي: « مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية »، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٧ .

شحاتة، ابراهيم: « مستقبل المعونات العربية »، في: « دراسات في صناعة النفط العربية »، صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨١ .

شكر، زهير: « السياسة الاميركية في الخليج العربي: مبدأ كارتر »، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٢ .

صالحاني، عز الدين:

- « المضاربة في أسعار الذهب: أبعادها السياسية والاقتصادية »، مجلة المناضل (السورية) العدد ١٢٧، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٩ .
- « مراعاة التكاليف والمكاسب الاقتصادية الكلية في اختيار المشاريع »، مجلة الاقتصاد (السورية) العدد ١٩٢، كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٠ .

عبدالله، اسماعيل صبري: « نحو نظام اقتصادي عالمي جديد »، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧ .

الفنيش، محمد:

- « المراجعة الثامنة لحصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وموقف الدول العربية »، في مجلة شؤون عربية العدد ١٠، كانون الأول- ديسمبر ١٩٨١ .
- « فوائض أوبك البترولية »، في مجلة البترول، العدد ٤، تموز/آب ـ يوليو/أغسطس ١٩٨١ .

قرم، جورج:

ـ « الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا »، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٧ .

ـ « التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي »، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠ .

الكواري، علي خليفة: « دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية »، سلسلة عالم المعرفة ٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨١ .

لحام، فلورا: « برنامج المساعدات الاقتصادية في العالم: نحو دور عربي متزايد »، في مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الرابع/نيسان ـ ابريل ١٩٨٢ .

مصري، رفيق: « مصرف التنمية الاسلامي »، مؤسسة الرسالة، بيروت .

مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي: « بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل، الوسائل »، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١ .

نخلة، اميل: « أميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية »، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠ .

النشاشيبي، حكمت شريف: « استثمار الأرصدة وتطوير الاسواق المالية العربية »، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١ .

هيكل، عبدالعزيز: « النفط وتطور البلاد العربية »، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٦ .

اليماني، الشيخ أحمد زكي:

ـ « صنع العلاقة السعودية الأمريكية »، محاضرة ألقاها وزير النفط

والثروة المعدنية السعودي في اجتماع جمعية السياسة الخارجية في نيويورك في ٢٣ نيسان ـ ابريل ١٩٨١ .

نشرت في :

MEES, Vol. XXIV, No. 30, 11 May 1981.

- « النفط والمالي في الثمانينات »، ورقة قدمت في الندوة الخاصة بالنفط والمال في الثمانينات التي عقدت في لندن في ٢٨ و٢٩ أيلول ـ سبتمبر ١٩٨١ والتي نظمتها صحيفتا :

International Herald Tribune and the Oil Daily.

نشر نص الورقة في :

MEES, Vol. XXIV, No. 51, 5.10.1981.

التقارير والنشرات:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ الصادر عن جامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .
- التقارير السنوية لصندوق النقد الدولي ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ .
- التقرير السنوي لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لعام ١٩٨١ .
- تقارير المصرف الدولي عن التنمية في العالم ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ .
- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام ١٩٨١ .
- خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية .
- النشرة الاستراتيجية الصادرة عن مركز العالم الثالث للدراسات والنشر في

لندن، الموضوع: « السعودية والغرب »، في العدد ٧ أيار ـ مايو ١٩٨٠ .

- نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي في بيروت، مواضيع في الاعداد التالية:

- « التجارة الدولية والبلدان النامية »، العدد ١٣ ، شباط ـ فبراير ١٩٨٢ .

- « المديونة والوهم النقدي »، العدد ١٥ ، آذار ـ مارس ١٩٨٢ .

- « حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية » العدد ١٨ ، أيار ـ مايو ١٩٨٢ .

- نشرة عالم النفط، المجلد الرابع عشر، العدد ٣٣ ، آذار ـ مارس ١٩٨٢ .

- النشرة الرابعة لدراسات الدخل القومي لعام ١٩٨١ الصادرة عن الأمم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

- المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ الصادرة عن الأمم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عام ١٩٨٠ .

- المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ الصادرةعن الامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عام ١٩٨١ .

- الملخص الاحصائي لعام ١٩٨١ الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي .

- International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics, Yearbook 1980, 1981.
- IMF – Balance of Payments Statistics, Yearbook 1977, 1980.
- IMF – International Financial Statistics, Yearbook 1978, 1980, 1981, 1982.
- United Nations, Yearbook of International Trade Statistics 1977, 1978.

المجلات والصحف:

أعداد متفرقة من المجلات والصحف التالية:

– Aussenpolitik
– Development dialogue
– The Economist
– Entwicklung und Zusammenarbeit
– Finance and Development
– The Financial Times
– Foreign Affairs
– IMF – Staff – Papers
– IMF – Survey
– Middle East Economic Survey (MEES)
– Oil and Gaz Journal
– World Development
– World Oil

- مجلة الاقتصاد (السورية)
- مجلة الاقتصاد والأعمال (اللبنانية)
- مجلة البترول (المصرية)
- مجلة دراسات عربية (اللبنانية)
- مجلة شؤون عربية (جامعة الدول العربية)
- مجلة صامد الاقتصادي (الفلسطينية)
- مجلة العربي (الكويتية)
- مجلة الفكر الاستراتيجي العربي (اللبنانية)
- مجلة المناضل (السورية)
- مجلة النفط والتعاون العربي (الكويتية)
- صحيفة الجزيرة (السعودية)
- صحيفة السفير (اللبنانية)
- صحيفة الشرق الاوسط (السعودية)
- صحيفة القبس (الكويتية)
- صحيفة الوطن (الكويتية)



فهرس المحتويات

الصفحة

فهرس الجداول

صندوق النقد الدولي
والمساهمة السعودية

تتناول هذه الدراسة مساهمة أكبر دولة نفطية عربية، وهي المملكة العربية السعودية، في تمويل صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات المالية الدولية، باعتبارها محاولة لاستخدام جزء من القوة المالية لخدمة المصالح العربية على الصعيد العالمي عن طريق وسطاء دوليين.

وما ان أخذت هذه المساهمة أبعاداً واسعة في السنوات الأخيرة حتى أثيرت تساؤلات كثيرة حول دوافعها وأبعادها ومحاذيرها وحدودها؛ وما إذا كانت تمثل السبيل الأفضل لخدمة القضايا العربية المصيرية.

وهذه الدراسة تسعى للإجابة على هذه التساؤلات، من خلال العودة إلى الأسس التي قام عليها صندوق النقد الدولي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والنشاطات التي يمارسها، وكذلك من خلال العودة إلى جذور القوة المالية السعودية ودور النفط فيها، وأثر ذلك على الاقتصاد السعودي والدور الذي تلعبه هذه الدولة في حقل السياسة العربية والدولية.

الثمن ٢٠ ل.ل. أو ما يعادلها